

وشائق فقه أحكام القضاء الجنائي في الأندلس

مستخرجة من مخطوط الأحكام الكبرى
للقاضى أبى الإصبع عيسى بن سهل الأندلسى

دراسة وتحقيق

دكتور محمد عبد الوهاب خياط
رئيس قسم الدراسات الجامعية
معهد التربية، الكويت

مراجعة

دكتور محمود على مكى
مستشار مصطفى كامل اسماعيل



إهداء 2004

د. محمد عبد الوهاب غلاب

القاهرة

حقوق الطبع محفوظة

المركز العربي لتداول الإعلام

٢١ شارع بهجت على - الزمالة القاهرة

وَشَائِقُ فِي أَحْكَامِ الْقَضَاءِ الْجَنَائِي فِي الْإِنْدَلُسِ

مستخرجة من مخطوط الأحكام الكبرى
للقاضي أبي الأصمغ عيسى بن سهل

دراسة وتحقيق

الدكتور

محمد عبد الوهاب غزالف

رئيس قسم الدراسات الإسلامية، معهد القرية العنبرية

مراجعة وتقديم

الدكتور محمود علي مكي

المستشار العلمي، كلية الشريعة، جامعة القاهرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

ليس هناك شك في أن الدراسات الاندلسية قد تقدمت تقدما عظيما خلال السنوات الثلاثين الأخيرة ، وإنها نمت نموا كبيرا سواء من ناحية الكيف أو الكم . ومن الجدير بالملاحظة أن عددا كبيرا من الباحثين العرب قد اقتنعوا هذا الميدان بعد أن ظل سنوات طويلة وهو مقصور أو يكاد يكون مقصورا على المستشرقين الأوروبيين . وكان ذلك ألرا من آثار النهضة الفكرية الشاملة التي سادت العالم العربي خلال نصف القرن الأخير .

لغير أن هذه الخدمة الكبيرة التي تمت بالنسبة للدراسات الاندلسية كانت تتناول التاريخ السياسي في المقام الأول ، ثم الأبحاث المتعلقة بالأدب ، غير أنه بقيت جوانب كثيرة من التاريخ الأندلسي لم تزل بعد حقلها من العناية ، ونعني بها التاريخ الاجتماعي والاقتصادي بصفة خاصة . هذا على الرغم من أن المواد اللازمة لثل هذه الدراسات متوفرة توفرا كبيرا . فنصوصها كثيرة وغنية بالمعلومات التي يمكن أن تعين على تسليط الأنوار البسر أن نتعرف على ملامح هذه البناء الحضاري والعناصر التي تألف منها إلا أننا أولينا المجتمع المنتج للحضارة قدرا كبيرا من البحث المتقصى لكل النتاج الفكري لذلك المجتمع .

وقد تبه بعض العلماء من قديم إلى أهمية الوثائق الفقهية وقيمتها الكبرى في تبين ملامح الحياة الاجتماعية والاقتصادية لشعب الأندلس . ولابد أن نشير في معرض ذلك إلى المستشرقين الإسبانين لويس أورتيث وLopes Ortiz وسلفادور فيلا Salvador Vila اللذين قاما منذ الثلاثينيات بتوجيه النظر إلى ما في كتب الفقه الأندلسي وما يتصل بها من كتب « التوازل » و « الفتاوى » من مادة غنية بالمعلومات . وقد اضطلع

لوبيث أورتيت بدراسة عظيمة القيمة حول « دخول الذهب المالكي الى الأندلس » في سنة ١٩٢٠ لم أتبعها بعدد من الدراسات حول الفتاوى الأندلسية وقيمتها الكبرى ، وقام سلفاتور فيلا بنشر الفصول الخاصة بنوازل الزواج في الأندلس مستخرجا إياها من كتاب « المفتح » لابن عثيث الطليطلي . وفتح هذان الباحثان بذلك الباب نحو هذه الدراسات .

كذلك قام كاتب هذه السطور ببيان أهمية هذه الكتب بمناسبة استخراج كتاب أحكام السوق للفقهاء الأندلسيين الأفرقي يحيى بن عمر الكنتاني من مجموعة ضخمة من الفتاوى هي التي تحمل عنوان « المعيار المغرب » للونشريسي . وقد راعني وأنا أقرأ هذا الكتاب الضخم المؤلف من أربعة عشر مجلدا أن أجيد هذا العدد الهائل من الوثائق الفقهية والفتاوى التي لا تكاد تترك جانبا من جوانب المجتمع الأندلسي إلا وقلته على نحو معين ، فهذه الوثائق والفتاوى الموزعة على كل أبواب الفقه إنما تتناول قضايا واقعية تمثل حياة الناس المضطربين في المجتمع بل هي تكاد تؤرخ لواقع هذه الحياة يوما بيوم ، حتى أننا لا نبالغ إذا قلنا أنه يمكن التنازع لحياة المجتمع الأندلسي من خلال هذه الوثائق .

وقد أدرك مؤرخ الأندلس الأستاذ ليلى بروفنسال هذه الحقيقة بالفعل فرجع في المجلد الثالث من تربيته الأندلس الذي نشره في سنة ١٩٥٥ الى كتاب مخطوط جليل القيمة هو كتاب « الأحكام الكبرى » لقايسى أبي الأصبح عيسى بن سهل الجبتي (المتوفى سنة ٨٦ هـ) ، فرجع إليه في كثير من مواضع ذلك المجلد الذي ألفه للحديث عن نظم الحكم في الأندلس وعن حياة المجتمع الأندلسي وأوضاعه الاقتصادية والعمرانية .

وكان من الواضح من هذه الدراسات أن نشر مثل هذه الكتب الخاصة بالنوازل والأحكام وفتاوى الفقهاء قد أصبح ضرورة لا غنى عنها للتعرف على حياة الأندلسيين . ونحن نعود بهذه المناسبة للاعابة بالباحثين الى أهمية هذه الكتب وحاجة الدارسين المساسة إليها ، وضرورة التعاون بين المهتمين بالتراث الأندلسي للعمل على إخراجها إخراجا علميا ييسر استخلاص الفوائد منها .

ولهذا فإنه لا يسمننا إلا أن نتوه بالجهد الذي بذله الأخ الدكتور محمد عبد الوهاب خلاف من أجل تقديم هذه المجموعة من الوثائق الخاصة بأحكام

القضاء الجنائي في الأندلس ، بعد أن استخرجها من نفس هذا الكتاب الذي نبه إلى قيمته الأستاذ ليفي يروفتسبال ، ونعني به كتاب « الأحكام الكبرى » لابن سهل . وقد اصطلح الدكتور محمد خلاف بتحقيق هذه المجموعة والتعليق عليها تطبيقاً فعلياً ثم بدراستها دراسة علمية سوف يكون لها فضل في الكشف عما احتوت عليه من معلومات بالغة القيمة حول المجتمع الأندلسي .

ويشتمل هذا الكتاب على مجموعة من القضايا تبلغ عشرين قضية سرى القاريه فيها ألوانا مختلفة من التوازل الجنائية وسوف يتابع من خلالها الإجراءات التي كانت متبعة في هذه القضايا ثم الفتاوى المختلفة للفقه الأندلسيين الذين كان القاضي يستفتيهم فيها ، وأخيراً الأحكام النافذة فيها وحيثيات هذه الأحكام . كل هذا سوف نراه في تفصيل بالغ ، ثم سنرى من خلال هذه العرض كثيراً من التفاصيل التي تبطل لنا أحوال المجتمع في حياته اليومية والأحداث التي كانت تقع بين أفرادها وألوان ممن كانوا يعمرون صفو حياته الآمنة والمقويات التي كانت تفرس على الجنة بعد أن تمر القضايا في طريق من الإجراءات التي تكفل العدالة . فقد كانت الشريعة الإسلامية سياجا يحفظ الحياة المستقيمة للمجتمع وكان الفقهاء الذين سوف تتكرر أسماؤهم في سياق هذه القضايا وأعين لتبعاتهم مقدرين لمسئولياتهم بصفتهم مشرعين من الطراز الأول .

ولا يسعنا في النهاية إلا أن نوجه خالص شكرنا وامتناننا لهذا الجهد الذي اصطلح به الأخ الدكتور محمد خلاف ونرجو أن يمينه الله على استصفاء القس الفاتحة من هذه المجموعة من الوثائق وأن يوفقه إلى استخراج مجموعات أخرى من أمثال هذه الوثائق التي لا نشك في أنها ستكون على أكبر جانب من القيمة والفائدة للمهتمين بتاريخ الأندلس وتراثها الذي يعد من مفخر التراث الإسلامي كله .

ومن الله نستمد العون ونستلم التوفيق .

مصر الجديدة في شهر ربيع الأول ١٤٠٠ هـ .

الوائق ١٨ يناير ١٩٨٠ م .

محمود علي مكي

تمهيد

1 - كتب الأحكام والنوازل وأهميتها :

لقد عظم الاهتمام بالدراسات الأندلسية في السنوات الأخيرة . فالتاريخ السياسي والحياة الأدبية أمور لا شك في قيمتها وخطرها ، ولكنها ليست كل شيء ، فإن هناك نواحي أخرى في حياة الأندلس والمغرب لم تنظر بهذا التصيب ، من الاهتمام على الرغم من أنها لا تقل قيمة ولا خطرا .

ولنضرب مثلا بالكتب الفقهية التي ما زال منها في مكتبات أسبانيا والمغرب عدد هائل من المخطوطات لم يأخذ بعد سبيله إلى النشر أو الدراسة .

وقد كان للفقه المالكي آثاره العميقة في جميع نواحي الحياة في المغرب والأندلس حيث لا يمكن أن نغفل أي ظاهرة من تاريخ هذه البلاد نريد أن نجعل نصب أعيننا الأوضاع الفقهية فيها .

ولعل التاريخ الإسلامي لم يشهد في عصوره بلدا لعب المذهب المالكي فيه الدور الأول كما عرف ذلك في الأندلس والمغرب وما زال الأمر كذلك إلى حد كبير في بعض نواحي الحياة في المغرب العربي حتى الآن .

وهناك مجموعة من كتب الفقه المالكي تستحق عناية خاصة تلك هي كتب الفتاوى أو النوازل أو الأحكام التي جمع مؤلفوها ما أجاب به الفقهاء الذين كان لهم حق إصدار الفتاوى عن أسئلة وجهت إليهم في مشاكل معينة . وتأتي أهمية هذه الفتاوى لا من الناحية الدينية فقط بل من كونها توضح بعض المجتمع وتحرركاته وحياته اليومية وأهم

الشكليات التي تم له . وتلقى الصوء على كثير من دقائق الحياة الاجتماعية والاقتصادية .

وعن لدور الباحثين من أجل ذلك الى زيادة الاهتمام بدراسة مجموعات الفتاوى في الأندلس والمغرب . ونحن على يقين من أنها ستكشف لنا حجا كثيرة مما تجهله من تاريخ هذه البلاد . وكذلك كتب الفروع المالكية التي كان يطلق عليها اسم كتب الوثائق « الشروط » فإها تبين لنا الكثير من دقائق التقاليد والس والعرف الذي جرى به القضاء ، ونوضح السياسة القضائية حين إصاح . كما أنها تطلما على مدى الإصالة في التشريع الأندلسي والمغربي . ومدى آثار البيئات الاقليمية في هذا التشريع وإن كان مرد كل ذلك الى الثمرة الاسلامية واجتهادات المدرسة المالكية في الأندلس والمغرب .

ولقد سار بعض الأساتذة العرب على نهج تحقيق تلك الأنواع من النصوص الأندلسية والمغربية - على الرغم من قلتها - لذكرهم اسم أستاذنا الدكتور محمود علي مكي بتحقيقه لكتاب أحكام السوق ليحيى ابن عمر الأندلسي الذي نشره في المجلد الرابع (سنة ١٩٥٩) من صحيفة معهد الدراسات الاسلامية بدمرد . والدكتور محمد الطالبي بتحقيقه كتاب العوائد والبدع لأبي بكر الطرطوشي الذي نشر سنة ١٩٥٩ في المطبعة الرسمية لجمهورية تونس . والأستاذ حسن حسبي عبد الوهاب بشره كتاب آداب المطبخ لمحمد بن سحون وقد أعيد للطبع سنة ١٩٧٣ برامحة وتمنيق محمد العروسي المطوي . والدكتور موسى لقبال بتحقيقه كتاب التيسير في أحكام التسمير ، لأحمد بن سعيد المجلندي المتوفى سنة ٦٢٩ هـ / ١٢٢٩ م نشر الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر - ١٩٧١ م - والأستاذ أحمد جلولي وراجح بونار بتحقيقتها كتاب جامع جوامع الاحتصار والبيان فيما يدرس للمصنفين وآباء الصيغ تأليف أحمد بن أبي جمة المراكشي المتوفى سنة ٩٥٠ هـ نشر الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر ١٩٧٢ . ونشر الدكتور فرحات

دشراوي أدب القاصي والقصة لأبي المذهب هيثم بن سليمان القيسي
نشر الشركة التونسية للتوزيع ١٩٧٨

وكان لابد أن تتحه عاية الباحثين الى المزيد من هذه الدراسات الهامة - وذلك لقلتها كما أسلفت - ولعلنا هذا البحث وما سيتلوه من دراسات في هذا المجال - ان شاء الله - أكون قد وفقت في الاسهام ببعض الجهود في حقل يحتاج الى جهود كثيرة ومتضافرة .

والوثائق التي تقدمها في هذه الصفحات هي التي عالجت أحكام القضاء الجنائي في الأندلس حتى القرن الخامس الهجري / العاشر الميلادي استخلصناها من مخطوط الأحكام الكبرى للقاضي أبي الأصبغ عيسى بن سهل وهي على قلتها توضح دور القضاء في الصرب على أيدي المجرمين والمفسدين وأهل الشر والقصاص سهم لمصلحة الجريمة بكل أنواعها في المجتمع الأندلسي وارساء قواعد الحق والعدل في المجتمع وتأسيس القواعد القانونية التي تحكم هذا المجتمع كي يسوده انطباع الناس على حياتهم ومستلكتهم على هدى المبادئ القوية المستوحاة من الشريعة النيرة ومن مبادئ الفقه الاسلامي .

ولقد شجني أستاذي الدكتور محمود علي مكي على السير في هذا الاتجاه من اختيار موضوعات متقاة - لها تأثيرها على الحياة الاجتماعية - من مخطوط الأحكام وتعميقها وعمل دراسة حولها لنعم القائمة منها .

ولقد سملت بمراجعة - أستاذي الدكتور محمود مكي أستاذ الأدب الأندلسي بكلية الآداب - جامعة القاهرة - والأستاذ المستشار مصطفى كامل اسماعيل رئيس مجلس الدولة المصري سابقا ووزير العدل السابق بجمهورية مصر العربية والخبير القانوني مجلس الأمة الكويتي حاليا - نصوص هذه القضايا وتحريجاتها وأعدت كثيرا بملحظاتها القيمة فلها شكري وتقديري .

٢ - مخطوط الاعلام بنوازل الأحكام أو الأحكام الكبرى :

أورد ابن بشكوال في كتابه الصلة عنوان كتاب القاضي أبي الأسمن
عيسى بن سهل باسم « الأحكام » .

ووضح ابن لمحوون في كتاب الديباج المذهب لمعرفة أعيان المذهب
في ترجمته للفتية عيسى بن سهل أنه كتاب يسمى الاعلام بنوازل
الأحكام .

ونجد في بعض صور المخطوط التي بين أيدينا عنوانا ثالثا : هو
النوازل للقاضي أبي الأسمن عيسى بن سهل .

والنسخة الأصلية التي اعتمدنا عليها في تحقيق هذه التصايف هي
نسخة مكتبة الزاوية الناصرية بشكروت رقم ١١٨٩ مخطوطات الأوقاف
٨٣٨ في الخزنة العامة بالرياض . وأما تاريخ الانتهاء من كتابة هذا المخطوط
فهو يوم السبت لأربع خلون من شهر جمادى الأولى من عام واحد
وخمسائة ورمزنا لها بالأصل . وهي نسخة كاملة وخطها واضح إلى
حد ما وعدد أوراقها ٢٩ ورقة والنسخة الثانية من مخطوطات مكتبة
الزاوية الناصرية بشكروت تحت رقم ٣٧٠ في مخطوطات الأوقاف وعدد
أوراقها ٣٨٠ ورقة ولم نستطع قراءة تاريخ كتابها ورمزنا لها بـ (قج) ،
والنسخة الثالثة تحت رقم ١٧٢٨ د المكتبة العامة بالرياض وعدد أوراقها
٢١٢ ورقة وليست مؤرخة والنسخة الرابعة تحت رقم ٣٣٩٨ د بالمكتبة
العامة بالرياض وعدد أوراقها ٢٧٧ ورقة وتبدأ هذه المخطوطة بالتضاء في
مسائل الغائب أي أنها ليست كاملة .

وهناك نسخة خامسة ولكنها ليست كاملة أيضا وهي عبارة عن
صمب المخطوط تقريبا وتقع في ٢٠٩ ورقة ومؤرخة بخاتم كاتبها في اليمين
الأول من شعبان سنة ١١٧٨ وهي تحت رقم ٥٥ في الخزنة العامة للمكتب
وهذه النسخة استعملناها نظرا لعدم وجود هذه الوثائق بها .

ولقد حصلت على نسخ فوتوغرافية لهذه المخطوطات من العناية العامة للكتب والوثائق بالرباط - المغرب فشكرا لأستاذنا محمد إبراهيم الكتاني محافظ دار الوثائق على جهوده وكرم معاوته .

ولقد اشتركت مع أستاذي الدكتور مصمود على مكي تحقيق هذا المخطوط القيم فغناه الى أرمه أقسام وسيظهر الجزء الأول منه قريباً إن شاء الله .

ويكفي هذا لبيان أهمية هذا المخطوط ما سجله هذا لرأى لقادة الأندلس وعالمها المالكي أبي بكر بن العربي المتوفى سنة ٥٤٣ هـ في توضيحه لطريقة الأندلسيين في التعليم في كتابه « المواعظ من القوامص » (نسخة جامع الزيتونة - حط) بأن الصبيان كانوا يحضون تعليمهم بأحكام ابن سهل^(١) .

٢ - مؤلف الكتاب :

أبو الأصمغ عيسى بن سهل بن عبد الله الأسدي . وأصله من حيان من البرابطة . سكن قرطبة وتلقاه بها وسع من حاتم الطرابلسي ، وتلقاه بإبن عتاب ولارمه واحتض به واحد أيضاً عن ابن القنطاز وروى عن مكي ابن أبي طالب وإبن شماس وإبن عامر الحافظ وسع ببيان من التقيته هشام بن سوار وسرافقة من التقيته يحيى بن زكريا القليلي وبطليطة من القاضي أسد بن رافع رأسه وأجازته أبو عمر بن البر .

وكان جيد الفقه مقدماً في الأحكام - وله فيه كتاب سماه الإعلام بوارل الأحكام وذكر في أول هذا الكتاب عن نفسه ، أنه كان يعطف المدونة والمستخرجة العظم المتش ، وولي بقرطبة الشورى وأما به حاكمها ودخل سبته فنوه بكاتبه صاحبها البرعواطي فأس فيها ، وأخذ عنه

(١) د. حسن حسني عبد الوهاب ، آداب المعلمين - لمحمد بن مهنون ص ١٤٠ - ١٤٤ ، طبعة جديدة ، تطبيق محمد المروسي الطوي ، الشركة التونسية لمون الرسم سنة ١٩٧٢

جماعة من قضاةها منهم قاضي الجماعة أبو محمد بن منصور والقاضي أبو اسحق إبراهيم بن أحمد البصري والفقير أبو اسحق بن حمفر ولازمه وسمع منه القاضي أبو عبد الله بن عيسى التميمي ثم ترك الرواية عنه . قال القاضي عياض : سمع منه خلافاً أبو محمد وأخوه إسماعيل بن أبي القزويني وقضى قضاءً متنبهً ومكتسباً ثم رجع إلى الأندلس ، غولي قضاء عرقلة إلى أن دخلها المرابطون فبقي يسيراً ثم عرف بها . وبقي بقرعة إلى أن توفي . وذكره الإمام أبو الحسن ابن الأثير . فقال . كان من أهل الحاصل الباهرة والمعرفة التامة يشارك في فنون من العلم .

وقال ابن الصيرفي : كان من أهل العلم والتهم والتفنن في العلم مع الخير والورع وسعة الدين وكثرة الجود ، بارع الخط فصيح الكتابة حاضر الذهن له قريض جزل .

وفي أيام أبي يعقوب يوسف بن تاشفين رفع إليه شدته في القضاء ، فصره ثم توفي بقرعة سنة ست وثمانين وأربعمائة .

محمد عبد الوهاب خلاف

الكويت في ١٢ صفر ١٤٠٠ هـ
الموافق ٣١ ديسمبر ١٩٧٩ م

الفصل الأول

عَرَضُ الْقَضَايَا

نتناول فيما يلي سرداً لوقائع حدد من القضايا الجنائية التي وقعت أحداثها في الأندلس في القرنين الرابع والخامس الهجري . وطرحت حل القضاء وانتهى فيها إلى رأى بعد مشورة الفقهاء وأهل العلم والرجوع إلى أحكام الشريعة الإسلامية والفقهاء الإسلامى وهى التي تيسر لنا استقصالها من المخطوطات التي لم يمتد من بينها إلا إلى مخطوط ابن سبيل . وإن كنا نحسب أن هذا ليس هو المخطوط الوحيد في بابيه وأن هذه القضايا ليست هى الوحيدة التي طرحت حل القضاء .

وعلى لغة ما حواه هذا المخطوط من القضايا ذات الطابع الجنائي - من بين القضايا الأخرى التي عالجها - فإنها تلقى صوماً على الإجراءات وأسلوب البحث القانوني والتحقيق والتدقيق الذي كان يتولاها القاضي قبل الفصل في موضوع القضية .

ولو صح أن هذه القضايا كانت هى الوحيدة التي عرضت على القضاء في حينها فإن مدلول ذلك هو استحباب الأمن والطمأنينة والسلامة في المجتمع الأندلسي في ذلك العصر إلى حد كبير بمقارنة عدد هذه القضايا بالنسبة لعدد سكان البلاد وباحقة من الزمان التي وقعت أحداثها خلالها .

وقد توغينا تيسيراً على القارئ سرد أحداث هذه القضايا بأسلوب عصري أدنى إلى الفهم من الأسلوب المصطلح عليه في مثل المصدر الذي احتزنا منه هذه القضايا . وما هو جدير بالذكر أن المصدر المشار إليه لم يقتصر على القضايا ذات الطابع الجنائي وإنما تناول بها نفسها ضرورياً عديدة من المشاكل القانونية ، بعضها ذات طابع مدني (احلف بالائمان اللازمة والحث فيها ، مسائل من التقى وادعاء الحرية ، باب في البيع ، باب العيوب ، باب القضاء في مسائل العائب ، باب الإقرار ، باب الشفعة ، باب ما ينقسم وما لا ينقسم والاختلاف فيه ، باب من مسائل الاحتساب ، باب يمين مع الشاهد) والبعض الآخر ذو طابع تجاري (باب في البيع) والثالث

متعلق بالأحوال الشخصية (الوصايا بالأيتام والأموال ، مسائل من العتق وادعاء الحرية ، النكاح ، في الصدقات والكفالات والتراسي في ذلك) والرابع متعلق بولاية القضاء (القضاء وما يتعلق به وما يعمد به الأحكام) والخامس بالمواد الجنائية (باب من مسائل الاحتساب ، باب الجبن مع الشاهد) .

ولقد خصصنا لهذا الفصل لمرضى القضايا الجنائية الواردة في المخطوط المذكور وانصرفنا فيه على سرد أحداثها دون ما سواها وبيان ما اتخذ فيها من إجراءات وما تجبى فيه منها إلى رأى أهل الثورى وما انتهى إليه الفصل فيها

ويمكن تصنيف موضوعات هذه القضايا في مجموعات تتميز كل منها بصرف من الجرائم . تتحد مواضيعها وتنظمها أحكام وقواعد تنبثق في أصولها وتقوم على فكرة موحدة تتعلق من قبيل القياس على ما يمثلها وتقوم على فكرة من العدالة المطلقة سواء من حيث الشكل والإجراءات أو من حيث الموضوع .

فئة جرائم تتكون من أفعال مما يوصف في التشريع المصري بأنها جنائيات كجرائم القتل العمد بيواعه المختلفة والاعتصاب ، والصرب والجرح المخصوص إلى الموت أى القتل الخطأ في عرف القوانين الوصية الراهنة ثم هناك قضايا أدنى من هذه في مرتبة الخطورة على المجتمع مثل جرائم تعكير الأمن والنسب به وتهديد سلامة الأرواح والاعتداء على حرمة الملك الخاص والتمسك بالإبداء والصرب والتبديد والتخلف والسب .

وقد اتبعنا في إيراد القضايا التالية ترتيباً وفقاً لوصف كل منها من حيث الجسامة عيماً بالجنائيات ورائعياً في استعراضها مراتب خطورتها ثم أوردنا الختم على الأساس ذاته وإن كان ترتيباً في المخطوط على خلاف ما تقدم ولم يلتزم هذا الترتيب لورودها متناثرة في المخطوط . كما احتفظنا بالملفوظ المذكورة في المخطوط في صدر كل قصة وإن كان في نهايتها ما يشرح بالجرمة الموصوفة فيها إلى أوصاف أخرى إذ يعطى الكبير فيها على أكثر من موضوع يشكل في حد ذاته جريمة ذات أوصاف قد تكون مغايرة للأصل المذكور في العنوان .

القضية الأولى: فيمن قال القتل هذا ولي وشهد بذلك رجلا لم يعرفهما القاضي :

يمكن أن يستخلص من وقائع القضية الأولى أن القاضي عندما أبلغ بأن شخصا اعتدى على آخر بالقتل ولم يكن لديه متسع من الوقت لسماع الشاهدين إذ حاد وقت الظهيرة فقد أمر القاضي بحبس المتهم مؤقتاً على ذمة التحقيق احتياطياً ربّما يتم سماع الشهود والرأي (المبلغ) بعد أن صرّحهم القاضي من مجلسه بيد أن هؤلاء لم يعودوا لأداء الشهادة ومن ثم كان البلاغ مجرداً من الدليل المؤيد لثبوت الواقعة .

ولما استقال الحبس إلى أكثر من خمسة عشر يوماً ، استطاع القاضي رأى رجال الشورى ، فأجابوا بأنه يجوز الحبس مدة شهر أو ما يقرب من ذلك انتظاراً لسماع الشهود وجمع الأدلة وإتمام التحقيق . فإذا لم يتسن إجراله هذا التحقيق ولم يتقدم إلى التمس بالمطالبة بحقه . ولم يتم دليل لإثبات التهمة ، فإن الحبس لا يكون قائماً على سند مشروع ويتعين والحالة هذه الإفراج عن المتهم .

ومعاد هذا أن حالة الحبس التحفظي لا تتحقق إلا إذا كان العرض منه جمع الاستدلالات المؤيدة للاتهام الذي هو سبب الحبس . ومن ثم يصح هذا الحبس غير مشروع إذا اتنى السبب المبرر للقبضه ويتعين الإفراج عن المتهم ما دام لم يتم في فترة الحبس أى دليل مبرز للاتهام ، فحكمة الحبس قيام الشبهة في ارتكاب فعل جاني معاقب عليه وحالة الحبس موعلة باستتباع الأدلة في فترة الحبس . فصيير الحبس مطلق على تأكيد الدليل فإذا لم يتم الدليل المبرر لاستمرار الحبس أو لجزاء كمال الحبس غير قائم على سبب ، وانقضى شرعيته وانقضى الإفراج عن المتهم .

وهذا الرأي هو ما ذهب إليه جمهور فقهاء الشورى وهم ابن لبابة وأيوب بن سليمان وابن وليد وعبد الله بن يحيى ، ويحيى بن سليمان ، وابن معاذ .
(٢ - فقه الجليل)

القضية الثانية : من أن القاضى متعلقاً برجل يرميه بدم وليه :

تتناول هذه القضية كسابقها بالحس الاحتياطى والمدة التى يمكن أن يستطيل لها هذا الحس ، وبحصل واقعة الحلال على نحو ما يستعاد من ظروف القضية أن شخصاً حصر إلى القاضى ممسكاً بتلابيب آخر يتبعه يقتل وليه زاعماً وقرعت داته أنه أحق الناس بالتصاص منه لدم وليه ولكنه لم يأت بدليل مصداقاً لقوله الذى لا يعمد لإزاء عدم الدليل أن يكون مجرد ادعاء فإذا أتم الشاكي الدليل على أنه صاحب الحق فى التصاص - وهو لم يأت ببينة تثبت اتهامه للشخص الآخر يقتل وليه - فإن للقاضى فى هذه الحالة إزاء الشبهة القائمة أن يأمر بحبس المتهم مدة عشر يوماً وإذا أثبت حقه فى التصاص دون إثبات ولايته لدم والإتيان بالبينة على ارتكاب المتهم لفعل القتل الذى أودى بوليّه . فإن للقاضى فى هذه الحالة أن يقرر حبسه إما مدة غايتها ثلاثون يوماً إن كان منها أو لا تجاوز بضعة أيام إن اتى دليل القتل ضده . فإذا استطاع ولى الدم أن يقدم الدليل لاتهامه مد القاضى فترة حبس المتهم مدة يشدها هو لتكون التفتات قد تميزت لديه وقوى الدليل على صحة الاتهام

وهذا هو رأى فقهاء الشورى ابن ليايه ، ومحمد بن غالب ويحيى بن عبد البربر ، ومحمد بن وليد ، وسعد بن معاذ ، وأحمد بن بلى ، وأيوب بن سليمان ، وعبيد الله بن يحيى ، ويحيى بن عبد الله ، ويحيى بن سليمان .

ونجاساً على هذا ما رواه القاضى من أنه ورد فى كتاب ابن حبيب بأنه إذا ما ادعى شخص بوقوع اعتداء بالصرع عليه من آخر وكان يمتنى على حياته من أثر هذا الاعتداء لسابقة صداقة بين المعتدى والمعتدى عليه ، فإن المدعى عليه لا يحبس بمجرد قول المدعى إلا إذا تأيد قوله بدليل يرجحه ، ويقوى الشبهة فى وقوع الاعتداء فعلاً ، فإذا كان الاعتداء من الشدة والمخطورة بحيث يمتنى منه على حياة الممتنى عليه ، فإن الحبس فى هذه الحالة يؤمر به لمدة أطول حسبما يراه القاضى تبعاً لظروف الحالة .

القضية الثالثة : من رمى حجراً فأصاب امرأة مجهولة فماتت من ماعنها :

تدور هذه القضية حول حادث قتلت فيه امرأة مجهولة الشخصية على أثر حجر رماعا به شخص ولا يلى ما إذا كان قد قصد قتلها عمداً أم أنه أصابها من قبيل الخطأ . وشهد عليه قوم اختلف فيما إذا كانوا عدولا تعتبر شهادتهم دليلاً قاطعاً أم غير ذلك فلا نعلم أن تكون مجرد شبهة برتفع هذا الحادث ، ولم يثبت أن المرأة المقتولة ولى دم . فذهب البعض إلى أن القاعدة عند المسلمين ، أنه لا يهلر دم مسلم فجميع المسلمين أحق بدم من لاول لدمه ، ومن ثم ثرم القصاص ووجبت القدية ، إلا أن الأمر سهدا يختلف تبعاً لما إذا كان قتل تلك المرأة قد وقع عمداً أم خطأ .

ولزاء عدم جرم الشهود بأن الرمية كانت عمداً أو خطأ أمر القاصي بحس المتهم احتياطياً لتحقيق واقعة الرى من جانب ، وكان هذا المجلس لمدة شهر ونصف ، وقد ظل المتهم منكراً الرمية المنسوبة إليه . وقد نظرق القاضي إلى تصوير مفهوم القوٲ الذى اختلف فيه الرأى ، فلى قول أنه هو الشهود العدول ، ومن آخر أنه هو القيف والحاجة غير العدول ، وأن القسامة إنما تكون بالقاعد العدول .

فإذا طال أمر المجلس ، ولم يظهر ولى لدم القتيلة ولم يثن التاكسد من ركني العمد أو الخطأ فى الرمية فاللمصول عليه فى هذه الحالة هو قول الشهود العدول بالترجيح على قول غير العدول .

فإذا عدل أحد الشهود عن قوله فيعتقد بعموله حلاله على محمد الصواب وإلا لأن المتهم يؤمر بأدائه الجهن .

وقد اختلف الرأى بين فقهاء القشورى فى تعريف القوٲ والقيف فى مقام ترجيح شهادة كل مهم والأخذ بها إذا امتعادهما للشك فى صحتها ، وذهب رأى إلى الانسحاب إلى القسامة إذا ما كان المجنى عليها ولى وأنه لا هل لدمه القسامة فى حالة عدم وجود هذا الول . وإذا ثبت لقتيلة ولى فإنه يكون هو المختلف لقائل وإن لم يثبت لها ولى فالمسلمون أولياؤها ووارثوها كما يرون

مالاً يرثون منها . والقصود بهذا بدعة هو بيت المال . وعلى الجيوس لدفع التهمة عنه أن يقسم خبير يميناً أنه ما رماها عمداً فإن لكل من الجيوس استمر محبوساً حتى يخلع إدا لا يطل دم مسلم ومن ثم فليس القول وهو القوام على حقوق المسلمين أن يعو عن القتال إدا لا يملك هذا الحق الذي هو ملك للمسلمين كذبة .

وقد ذهب القاضى بعد مشورة فقهاء الرأى إلى أنه لا وجه لتخفيف المتهم الجيوس إدا ما أخط بملحظ القتالين بأن اللوث هم الشهود المدلول ، إدا تكون شهادتهم محل ثقة كما تكون مرجحة على الجيوس الذى يقسمه القتال وإما يكون تخفيف الجيوس عند عدم وجود الشهود المدلول .

القضية الرابعة : من حبس في دم ، فشهد له بالطهارة والعافية :

تتحصل وقائع هذه القضية في أن شخصاً اتهم بقتل آخر فحضر سبب هذا الاتهام وقد شهد أشخاص عدول بأن هذا المتهم من أهل الطهارة والاستقامة والصفوة وأنه يحب الخير لا يغلظ به شبهة فيما اتهم به من قتل وإما كان حبسه نتيجة رشاقة من شخص يتخذ حليته ويتنشى الانتقام منه بسبب معاملات مالية وديون في دمه لم يبق بها إلا بالترز القليل ، وقد دفعه إلى هذه الرشاقة طمعه في الكفاية بالمتهم لتخلص من ديونه له .

وقد اتفق رأى الفقهاء المشاورين على وجوب إطلاق سراح المتهم لما ثبت من استقامته وأمانته وبعدة عن الشبهات ولا سيما أن حبسه قد استعطل رهاه سدين . في حين أن شهادة الرأى صده ، مثار شك كبير في صحته لإراءه طهارة المدعى عليه واستقامته وانتهاء الرية عنه في ارتكاب الفعل المذموم إليه ، والذي حبس من أجله . وعدم قيام دليل على وقوع القتل منه فعلاً . وقد رأى فقهاء الشورى أنه ما كان يحل حبسه لإراء هذه الظروف .

القضية الخامسة : حبس ابن برية في تلمية وعيته بالقضايا :

يمكن إجمال ظروف هذه القضية ووقائعها في أن شخصاً يدعى ابن برية اتهم بالفساد والهرطقة ، فأمر القاضى بحبسه حبساً امتد إلى عامين وذلك بناء على شهادة شاهد واحد أكد فساده وإجرامه ولكن لم تتأيد شهادته بدليل آخر

يعرزه ، ولو أنها في ذاتها موجبة القيس الطويل إلى أن تظهر ثبوتة المحبوس
وقد تحقق بالفعل صلاح هذا الأخير إبان حبسه يشهده أهل الحبس أنه
استقام وتعدى وتلا القرآن وصلى وصام وحفظ حاله مما حدا بالقاضي إلى
إعادة النظر في أمره وإطلاق سراحه لتوبته ولا سيما أنه لم يتم ضده سوى دليل
مستند من شاهد واحد نقصه سلوك المحبوس في السجن مما شجع له في الإفراج
عنه على أساس الظاهر من سلوكه وإن لم تكن توبته قد بدت للآخرين .

القضية السادسة : محبوس في دم لم يثبت عليه ما رى به وشهد باستقامته :

يمكن إيجاز هذه القضية في أن شخصاً نسب إليه أنه رى دم ، ولم يتم
دليل على صحة ما رى به وقد شهد شاهد عدل بأن المحبوس من أهل الطهارة
والسلوك القويم وتأييدت شهادة هذا الشاهد بأقوال جماعة أئمتنا صلاحيه
واستقامته ، وقد رفع الأمر إلى الأمير عرد القضية إلى القاضي لإعادة النظر
فيها من جديد في ضوء ما كشفت عنه شهادة هؤلاء الشهود وأوصح الأمير
أنه إذا لم يتم دليل على ما أسند إلى المحبوس من اتهام بل على العكس من ذلك
ظهر صلاحه وتقواه في أثناء الحبس فلا ميرر لبقائه في الحبس ولزم إطلاق
سراحه . وقد انتهى فقهاء الثوري إلى الأخذ مما أشار به الأمير من وجوب
إطلاق سراحه لزوال السبب الذي قام عليه الحبس .

القضية السابعة : رماه بقتل أخيه وتعلق به فيه فرماه الآخر بقتل عماله :

تنور أحداث هذه القصة حول تبادل الاتهام بين شخصين ، أحدهما :
ينهم الآخر بقتل أخيه ، والثاني ينهم الأول بقتل عماله

فذهب القاضي إلى حسن المرمى بقتل أخيه ، دون المرمى بقتل عماله ،
وطلب القاضي إلى اتهم بقتل أخيه تقديم البينة على قتل الآخر لخاله ، معجز
صا . وإذا كان قد حيس بغير دليل كاف ، فقد حق إطلاقه إزاء عدم تقديم
الطرف الآخر أي دليل ضده وإن كان حبيسه من قبيل التحفظ وعن سبيل
الاحتياط ، وبما تقرر فإن المبلغ الأول بقتل أخيه - إزاء عجز الثاني عن تقديم
الدليل على صحة ما يدعيه ضده من قتله لخاله - لا يكون ثمة وجه لحبيسه فينالفت
الاتهامان لتعذر الدليل في كليهما وإنما كان الحبس تشديداً بصحة احتياطية .

القضية الثامنة : ضمن بشر بن عبيدوس بقتله أباه واتهامه بقتل امرأة :

خلاصة هذه القضية أن أباً شكاً ولده إلى القاضي لدخوله إياه ، وعدم بره به . فأمر القاضي بحبه تأدياً له . وفي أثناء الحبس وجه إليه اتهام بأنه سبق له قتل الحبس أن قتل امرأة ولم يتم على المطالبة بدفعها أحد ، وإنما كان ما جرى من أمرها مجرد دعم لم يتأيد بدليل قاطع ومن ثم فإن حبس الولد في حقوقي أبيه يكون قائماً على شبهة ويتوقف حبس الحبس بالنسبة إلى الادعاء بقتل المرأة لتجرده عن الدليل . وقد تقدم الأب بعد ذلك إلى القاضي طالباً الإفرج عن ولده اكتماء بما كان من أمر حبسه الذي استطلعت عشرة أشهر على اعتبار أن فيه الإردح الكافي إذ يؤمل بعد إطلاقه أن يصلح حاله في البر بآبيه ، وإذ نزل الأب عن شكواه ، فإن الحبس ينفذ سببه ، ولا يجوز إقامة الحبس على سبب غير محقق وهو قتل المرأة الذي لم يتأيد بدليل .

القضية التاسعة : تراءوا في دم مهنوا فيه ثم اصطنعوا في السجن وكذبوا أنفسهم :

مفاد هذه القضية أن ثلاثة حضروا إلى القاضي باتهام متبادل بينهم كل منهم يدعى على الآخر قتل ابن عمه . فأمر بحبسهم . وما إن أتى المساء حتى بعثوا إلى القاضي بأنهم قد نصالحوا وتنازل كل منهم عن اتهامه للآخر . ولكن القاضي من قبيل الاحتياط لم يتسجل في إطلاقهم وآثر الرجوع إلى فقهاء الشورى الذين أضافوا بأنه ما دام كل منهم قد نزل عن حقه ولم يتم الدليل على صحة ادعائه ، فإن الإفرج عنهم يكون واجباً إذ ليس على القاضي إجبار الناس على طلب حقوقهم والتسك بها .

ويلاحظ هنا في خصوصية المروعة أن الدم في حالة القتل ليس ملكاً خاصاً لولي الدم حتى يتزل عنه فلا يعاقب القاتل وإنما هو حق جماعة المسلمين الذي لا يملك أحد بمفرده أن يصرف فيه .

والذي حصل هنا أن الرأي اتجه إلى الإفرج لأن كل مدعى من المتهمين الثلاثة عن ادعائه قبل الآخر ، وإنما لأنه لم تثر لدى القاضي أية شبهة في ارتكاب الفعل المذموم به وهو واقعة القتل . كما لم يتم أمامه أي دليل على

حصة هذه الواقعة ولما لزم الإطلاق بعد نزول القوسين الثلاثة عن ادعاءاتهم التي تجردت من الدليل .

القضية العاشرة : رجلان قتلا أحتهما ، وشهد بذلك عليهما ، وكشف القاضي عن أمرهما ، فلم يختلف أنهما قتلاها لرية اتهامهما بها :

تجمل ظروف هذه الدعوى في أن شخصين اتهما بقتل أحتهما لرية في سلوكهما . وشهد صدهما شيوع عدول . فأمر القاضي بحبسهما ، وزيادة في التأكد بحث في القرى من يجمع الاستدلالات على صحة وقوع هذا الحادث لتقدير الدليل الثابت للإدانة بما في ذلك من جمع صوت استمالة الهجن عنيما ، وتعرف عليه أثناء وقوع الاعتداء تمريراً لينة حتى لا يؤخذ الأحرار بدم أحتهما إلا بعد التثبت والاستيقاظ من صحة ما ربا به ، ولم يكنف القاضي بشهادة العدول بل لجأ إلى وسائل إثبات أخرى تمريراً للدليل الذي قام لهبه وتأكيده لاقتناعه .

القضية الحادية عشرة : رى الشريف بدم أخيه ستة رجال فحبسهم الأمير ثم صرف النظر فيهم إلى القاضي :

تلخص أحداث هذه القضية في أن ستة أشخاص اتهموا بقتل شقيق الشاكي الذي حل لديهم صيماً ، فوجد مقتولاً في الصباح . وقرر الشاكي أن الذين قتلوا أخاه من هؤلاء الستة أربعة سماهم لأنه يعرفهم بأعينهم وبذلك روت ساحة الإنس الباقيين ، وإن اختلف في نسبة أحد الأربعة . وقد رد بعض المتهمين على الشاكي باتهامهم إياه بدورهم بالاستيلاء على ماشيتهم بعد الاعتداء عليهم بالعرب . وبذلك حصل تبادل في الاتهام ولم يبق دليل على أي من هذه الادعاءات بما في ذلك الادعاء بقتل شقيق المبلغ إزاء إنكار الأربعة المتهمين الذين تعرف عليهم هذا الأخير لواقعة القتل وقد امتد حبسهم عشرين شهراً على رواية ، وستة على رواية أخرى .

وقد أشار فقهاء الشورى على القاضي باستطلاع رأي الأمير تعجيلاً له بتراب الإمرأع صم وأصاموا أن هذا الإمرأع أصحى لازماً إزاء الادعاءات

المبادلة التي تلقى خلالها الحرية في مصها ، وإذا كان القتل قد وقع بالعمل فإن
الشك قائم فيمن ارتكب هذا القتل . ولما المدة التي حبسها المرميون بالقتل
العقاب الكافي . ولا سيما أن الشاكى وإن سمى الأربعة الذين حصر بهم اتهامه
على اختلاف في اسم أحدهم إلا أنه لم يكن في وسعه أن يتمكن من التعرف
عليهم بلوثهم .

القضية الثانية عشرة : مسألة الطنى الذي أصبح في داره مقتولا :

تتضمن وقائع هذه القضية و أن من يدعى الحاج أبا مروان عبد الملك
ابن زيادة أذى الطنى وجد في مصيخته ذات يوم مقتولا في فراشه ، وقد ارتدى
إليه الأكبر ثياب الخفاف البيض و نادى في الناس بدحوم إلى الصلاة على روح
أبيه في المسجد ولما علم أبو الوليد بن جهور حاكم قرطبة بالأمر بعث إلى
صاحب المدينة محمد بن هشام المعروف بالحفيد مكلفاً إياه بالتوجه إلى دار
القتيل لتحقيق الواقعة وظروف الحال . فذهب صاحب المدينة امتثالاً لهذا الأمر
إلى بيت المصطفى عليه لعناية القتل الذي وجده مصاباً بنيف وستين طعة بألة
حادة في جسده وتنع في الدار أى أثر مفضل يكون قد دخل الدار أو خرج
سها لم يبتد إلى أثر بعيد في ذلك وإنما عثر على ثياب القتل مائة في غرفة وإلى
جانبا سكنى أعلامه كما لاحظ سراويل لسانه الموجودة في الغرفة ذاتها بقعاً
من الدم ، وباستجواب أجابت إحداهن بذكر اسم الحارثية التي قتلتها
وأصاحت أبهن ساعدها في عملية القتل . وأن القتل كان يستحق هذا القتل منذ
بضع سنين .

وبسؤال أصغر ولدى القتل - وقد كان الأكبر هو الذى نادى بالصلاة
على أبيه والثالث صغير البنية مصاباً بشلل - زعم هذا الأخير في بادى الأمر
أن لصوصاً تسللوا إلى أبيه واعتدوا عليه بالقتل ، ثم رجع عن أقواله وقرر
أن حقيقة الحال هو أن جوارى أبيه هن ثلاث قتلته ، وقد كان أخوه الأكبر
وقت ذلك واقفاً خلف باب المنزل أى : عالماً بما يجري ومشتركاً فيه
بالسكوت . وقد ثبت موت المصطفى عليه ووراثته وأن أبى أخيه هما اللذان
يؤدون إليها ميراثه مع ابنة المصائب بالشلل .

وقد شاور صاحب الملية في الأمر الفقيه ابن عتاب الذي أثنى بأنه لا قتل على أحد من كان في الدار إلا أن على كل واحد منهم القسامة أنه ما قتله ولا يمكن أحداً من قتله ولا شارك في ذلك على أن يسجنوا جميعاً واستند في تأييد رأيه إلى سابقة قضى فيها القاضي أبو بكر بن زرب ، ولم يمر الفصل بها وإن كان لها أصل في السنة والحجة هي أنه إذا ما عرج شخص من دار فدخل الدار قوم فوجدوا فيه قتيلاً يسيل دمه فاشتبهوا فيه - كان مرجع الأمر في ذلك إلى القوٲ ومثله مما يقاس عليه ، إذا ما وجد قتيلاً في قرية ، ووجد في مكان منها شخص يحمل آلة حادة أو نحوها مما يصلح أداة لقتل أو كانت عليه آثار دماء القتل فالأمر يتعلّق بلوث يوجب القسامة لعدم قيام الدليل القاطع إلا أن ابن عتاب ، لما وجد أن ابن زرب قضى في حالة مماثلة بغير ذلك أحد برأيه وهو الحكم في حالة امرأة نزل عندها رجل فمات ثوبه فجأة فلتهمت بقتله ، فلما سأل ولي دم القتل الإمام مالكاً في الأمر رد بعدم إكراهه تأكيد صحة هذا الاتهام ، وأصاف أنه ينبغي كشف أمرها ، فإن انضت التهمة عنها لم يجر حبسها ويحل سيلها وما دامت غير متهمة فلا يسرغ تدهيها لحملها على اعتراف ما .

أما إذا كانت متهمة ، فقد قال ابن القاسم إنها تحبس ولا يصلح إطلاق سراحها حتى ينجل موتها فإن لم يتم ضدها دليل على صحة الاتهام استحدثت تحسناً ميمناً ويحل سيلها .

وي خصوص قتل الخاج أبي مروان الطبطبي رأى ابن عتاب أن قول إحدى النساء بأنها ورميلات لما ساعد على القتل هو قول يحتمل التصديق ولا مبراً أن النساء كن قد عادون من ل القتل وتدخلت الشرطة لإحصارهن واستجوابهن بعد ذلك وإقرار إحداهن على التحوٲ السالف بيانه بعد إزاهن .

وقد أثنى ابن القطان وابن مالك أن لاي القتل المصائب بالشل الحق في يده برصمه ولي دمه إلا أن القاضي لستراب في استحقاق هذا الالٲ للإرث لما يتر منه في أول الأمر من ادعائه بأن لصوصاً هم الذين تسلطوا إلى الدار وقتلوا أباه ثم حدوله عن رأيه واتهام النسوة بقطه مما يعمل على مظنة الاشتراك في واقعة القتل وإن سلباً .

وقد انتهى الوزير أبو الوليد بن جهور بالأخذ برأى ابن عتاب ونفذ
النصاه به وأقسم الابن الأكبر هو وأُمُّه وأُمُّه وأُمُّه ولد القاتل .

ولعل القاصي ق توريثه لأن القاتل المصاب بالمثل اعتد في ذلك على
حاله المرضية التي تشفع له في ترحمه في روايته عن الحادث وفي عدم
استطاعته المبادرة إلى دفع القتل عن أبيه .

القضية الثالثة عشرة : شوري كتبها في قتل ابن فطيس زوجه رحمة ابنة
عبد الرحمن بن عبد الله بن محمّد بن شهيد :

تعلق هذه القضية بحادث قتل كان صاحبه رحمة ابنة عبد الرحمن بن
عبد الله بن خالد بن شهيد وزوجه فطيس بن عيسى التي وجدت موثوقة
ومقتولة . وكان معروفاً أن زوجها يلازمها سكناً وإقامة .

لما كلف الحاجب سراج الدولة أبو عمرو عباد بن المعتمد حاكم قرطبة
صاحب المدينة محمد بن يزيد بتسقيق الواقعة تبين له من معاينة دار القتيبة عدم
وجود أي أثر لقتل من أجس من الدار من نافذة أو سقف وبذلك انحصر
الاثام في زوجها .

وقد كانت القتيبة حبيبة للوزير ميث بن محمد بن يونس الذي أصبح
ولي دمهيا لتوكين ابنة حمدة - أم القتيبة - له . وكان يشارك الأم حمدة في
ميراثها أغواتها .

فلستحي صاحب المدينة فطيساً وواجهه بالتهمة فأكرها وإن لم يبد دفاعاً
فيا أسد إليه ، وثبت عند صاحب المدينة أن أولى الناس بدمها دمهيا ودموها
وأبناهم أيها للأب .

وقد مكل ابن عم أبيها محمد بن أحمد عن القسامة ولو كانت القسامة واجبة
عليه . وذهب ابن العم الآخر إلى أن القسامة واجبة إذا ما لزم لتأييد
الاثام أو تقيمه .

وباستطلاع الوزير صاحب المثنية لرأى الفقهاء في ذلك كله قالوا :
بإطالة حسن فطيس وتكيله وتضييق الخناق عليه لحمله على الإقرار بالحقيقة .
فإن طأن حمده ولم تتأيد الأدلة ضده بقسم جيلند في الجامع حسين يمياً بأنه
لم يقتل زوجه .

وقال بعض الفقهاء : أن القسم واجب على ولي الدم بأن المتهم هو القاتل
ويفتص منه ، فإن كان ولي الدم غير بالغ س الرشد وجبت القسامة على أبنائه
ثم أبيه لعدم أهليته لها وإن بلغ الرشد كان له أن يقسم بقسمها .

واعترض الفقيه محمد بن فرج على هذا الرأي مستنداً إلى حديث الرسول
عليه الصلاة والسلام عندما قصى بالقسامة في عهد الله بن سبل الأنصاري ثم
اخارنى يوم قتل جبير وأفرها حسياً كانت في الجاهلية .

القضية الرابعة عشرة : مسألة ابن نيرة وابنه المقتولين من مخالفك متبة
المعجب واحتفال أبوالمها لينظر فيها :

تتعلق هذه الدعوى بوقائع حصلت لها أن من يدعى ابن نيرة وجد مقتولاً
هو وأحد ولديه ، الأكبر منهما ، ولم يعرف في خصوص توريث ما تركه
ابن نيرة من مال ما إذا كان يجرى في شأنه توريث الأحرار أم أبناء الإمام
وقد انتهى الرأي في هذه المسألة إلى أنه إذا عدم إمكان الجزم بما إذا كان
القتيل من أبناء الأحرار أم من أبناء الإمام فإن الحكم في هذه المسألة يستوجب
حس مال الأب المشتوق من قبيل الاحتياط على أساس أحد فرضين :
أولها . أن يكون ابن نيرة من أبناء الإمام فيكون ماله حكم فيها يختص بوارثه ،
والثاني . أنه إن لم يكن كذلك تميز الحكم بالنسبة إلى الوارث وهو الابن
الصغير . ذلك أن الابن بأحد حكم أبيه ، على أن يدعى أهل الثوري لأحد
رأيهم فيها يتبع في مال القتل بعد حصره وإحصائه ، فإذا أحصوا على رأى كان
هو الواجب اتباعه في هذا الشأن . وذلك قياساً على سابقة مماثلة جرى فيها هذا
الحكم أيام القاضى ابن سلمة فأصبحت مبدأ يحتذى .

القضية الخامسة عشرة : تسمية المجهى على ألقاب وعخته :

موضوع هذه القضية شهادة شهود على اعتداء منسوب ومروعه من ألقاب
وجته على المجهى ، ولكن هذه الشهادة لم تهض إلى مستوى الدليل القاطع
لإحاطتها بالشبهة التي تميز الشكك حول صحة واقعة الاعتداء ، مما يجعل منه

الثاني في حبس المتهمين إلى أن تسمع شهادة القائم بالدم ترجيحاً أو نفياً لادّعاءهم . فإذا لم تأبّد شهادة للشهود التي هي مثار الشك وعدم الإطمئنان بنية مرجحة خلال شهر من حبس المتهمين ، ولم يأت المطالب بالدم مدليل آخر تدعيماً لأكواله ، وأقوال الشهود وجب إطلاق سراح المجهوس إعمالاً لمبدأ أن الشك يحسم لصالح المتهم ، وأن تطلق جانياً غير من أن يحبس بريئاً . وإنما كان الحبس الذي جرى في حق المتهمين يقوم على ميرور حتى تظهر براءتهما .

القضية السادسة عشرة : شوري في ثور استعطفه ورثة هي منيهم :

يمكن إجمال وقائع هذه القضية في أن محمد بن يحيى تقدم إلى القاضي المطالم بفرطية يشكركى معادها أنه وجد أباه قتيلاً ، وقد كان يملك ثوراً سرق ، وكان هو المقصود بالسرقة التي اقترمت بهذا القتل ، وذكر أنه وجد الثور مع شخص سماه وطلب من القاضي الحكم في حله القضية . فسأله القاضي دليل ملكية والده القتل للثور المقول بسرقة ، فأبرز له عقد استرقاء مؤرخ بذي القعدة من سنة ١٤٦٤ هـ تضمن ملك أبيه للثور بأوصافه الميضية فيه . وأكد أن أباه لم يبع هذا الثور قبل قتله لأحد وأنه هو أيضاً لم يتزل هي ملكيته لهذا الثور الموروث له إلى أحد ما ولمستشهد على ذلك بشهود أبوه في قوله هذا ، وقبل أن يتم ثبوت الأمر لدى القاضي أثناء التماكي وأبدى له أنه تصالح مع من وجد الثور في حبلوته ، وأنه استرده منه لقاء مبلغ أداه إليه . وبذلك انضمت حيازة الثور إليه بوصفه وارثاً له مع بقية الورثة . ثم ما لبث أن تقدم من يدهي أحمد بن عيشون إلى القاضي بادعاء بملكية هذا الثور ، ودلل على هذه الملكية بعقد استرقاء تاريخه المباشر من ذي الحجة سنة ١٤٦٤ هـ تضمن ملكه للثور المذكور بأوصافه ومعاله وأحضر شهوداً لإثبات صحة ملكية للثور ، ثم عاد محمد بن يحيى إلى القاضي الذي كلفه بإثبات موت أبيه وورثته تقدم للقاضي توكيلاً صادراً من والته بصوصه في كل ما يتعلق بشؤون التركة ومنها الثور المنتزح عليه .

وقد أبلغ القاضي محمد بن يحيى بما ثبت لديه من ادعاء ابن عيشون بملكية للثور ، وما تقدم إليه من دليل في هذا الخصوص ومنحه أجلاً قاطعاً لإعداد دعوته لهذا قبل انقضاء هذا الأجل مبدئياً أنه لا دفاع له في هذا الادعاء

سوى ما سبق له إثباته بمقتضى عقد الاسترعاء . ومن جهة أخرى قام القاضي في الوقت ذاته بإخبار ابن عيشون بما ثبت لديه في خصوص ادعاء محمد بن يحيى وما دلل به على أثره .

وشاور صاحب المظالم في هذه المسألة الفقهاء . فكان رأى الفقيه المشاور محمد بن مرج أن يقضى صاحب المظالم بالتور لورثة يحيى بن أحمد مستنداً إلى قدم تاريخ ملكهم للتور وذلك بعد يحيى التورثة بأن هذا التور كان ملكاً ليحيى الذي لم يتصرف فيه بأى وجه من الوجوه في حياته وكذلك ورثته من بعده وبذلك تنقطع حجة أحمد بن عيشون في التور .

فإن نكل محمد بن يحيى وأنه عن يحيى حلف أحمد بن عيشون أن التور ملكه ولم يتصرف فيه بأى وجه من الوجوه إلى حين يبينه هذا عندك يقضى بحصة المالكين لأحسبهم وتبقى حصص البطار القصر ملكاً لهم - أما ابن سهل فإن فتواه تلخص في أن بيعة ورثة يحيى هي الأقوى لأنها مؤرخة وعندك لا بد من يحيى على محمد بن يحيى محصور ابن عيشون أنه ما باع أو تصرف في التور الموروث بأى وجه من الوجوه وكذلك تحذف أمه خمس بمثل ذلك .

وذكر أن هناك ثلاث روايات لما لك وأصحابه في استخلاص المستحق حل ما استحق إحداها التي سبق ذكرها والتي جرى العمل بها بأعناق الفقهاء وكانت إحدى هذه الروايات من المدونة .

وأورد أمثلة كثيرة لتوضيح وجهة نظره مستقاة من قصايا سابقة في منابع ابن القاسم من مائة ومن كتاب الوكالات والبصائع في نوازل عيسى بن دينار ، ومن كراء ابن كثانة في الروايات ، وصورن ، وابن حبيب .

الفصل السابع عشر : مسألة من تعدى على دار فكسر بابها وحرق رجاها وانتهب ما فيها :

تلخص وقائع هذه المسألة في أن جماعة شهدوا عند القاضي بأنهم كانوا لعمر بن عبد العزيز أنهم سمعوا أن أبيه انضما إلى جماعة من أهل الشر والفساد الذين قاموا بكسر باب دار عبد الله وانتهبوا ما في الدار وتعدوا على صاحب الدار حتى أشق على الموت . وبمواجهة عبد الملك ومحمد أبي عمر أيدوا هذا

القول وشهدا بمعرفتتهما القمعة بأعيانهم وأسمائهم وأنصافاً أنهم من أهل الفساد وشرب الخمر .

وشاور القاضي الفقيه اللبى وأوا تأديب هؤلاء القمعة وحسبهم حتى يثبتوا صكس ذلك - كذلك وأوا الحد وزيادة التأديب على من شهد عليه بشرب الخمر .

غير أن القاضي ابن سهل كان له رأى يضاف إلى آراء الفقههاء الذين لم ينظروا في حكمهم إليه : وهو تخرجهم للمشهود عليهم بقيمة ما اتلبوا من الدار واستند في ذلك لآراء سابقة لابن حبيب في كتاب الأحكام وابن الماجشون وأصيح .

القضية الثامنة عشرة : مسألة في أهل الشر :

تلخص وقائع هذه المسألة في أن القاضي شاور الفقههاء في الشهادات الواقعة على أحد وعمر ابنى عطف المنسوب إليهما أنهما من أهل الفساد والشر وعدم الاحتشام وأذى الناس بالفساد والبد والتحدى عليهم

فقرروا الإحلاط عليهما بالأدب المراجع والمجلس الطويل لما في ذلك من صلاح العباد والبلاد ، وأن في ذلك صلاح المجتمع لأن من لم يمنع الناس من الباطل لم يحصلهم على الحق .

القضية التاسعة عشرة : زعم أن فلاناً ضرب وعطج بطنه وغير ذلك من المنعجة :

موضوع هذه الدعوى ادعاء بصرب من المخبى عليه ومن وليه ويطلب المحتدى عليه تمكيه من إقنعة البينة على هذا الاعتداء الذى بلغ حد الإدعاء وكذلك الحال بالنسبة إلى أى اعتداء بإحداث جروح بالمحتدى عليه تسيل منها الدماء . والرأى أن المتهم بالصرب أو الجرح يحبس حتى تبين حال المصاب إذا ما برأس جرحه وعلى المدعى أن يقيم البينة إذا ما كان الاعتداء لم يصل حد الجرح وإن أحدث آلاماً مبرحة في المحتدى عليه دون أثر ظاهر لهذا الاعتداء . فإن قام الدليل ولم يستطع المدعى عليه محصه فرد الأمر في حبه إلى تقدير القاضي في ما ثبت له بالبينة أما الم طرح الخفيف الذى يحتمل أن يكون المدعى قد أوقعه بنفسه فالأمر في شأنه مثل من لا جراح ظاهرة به .

أما الصرب المرح عبر الظاهر أو المرح الخفيف فالأمر فيه مرجعه إلى مدى الشبهة في وقوع هذا الاعتداء أو عدمه هل أن يجس المدعى عليه ويكلف المدعى بالثبوت .

أما إذا كان الادعاء موجهاً إلى غير ذى شبهة في مثل هذا الاعتداء فإن الأمر في شأنه لا يكون محسبه على نحو ذى الشبهة .

ويقول مالك في المرأة تتعلق بالرجل القاضل المعروف عنه التحير أنه اختصها كرهاً فإن الخلد عليها .

وأصاب مالك من رحم أن حقه عند شخص سماء فإن فيه القسامة فإذا كان المتهم ورعاً غير متهم ولا مشهور عنه مثل هذا الاعتداء فإن القتل يكون مصداقاً بقوله قبل وفاته لأن المرأة أصدق ما يكون قولاً إذا حضرته الوفاة وحان مراثيه للنداء . وإن روى بدمه صبيلاً أنقسم ورثته وأغلغوا الدية من عاقلة هذا الصبي وكذلك إن روى بدمه دميماً أو أمه أو عبداً أنقسم ورثته واستحقوا الدية . فإن كان القتل عمداً انتص منهم ، أما إن كان خطأ فيطلب من سبب العبد إما الدفع أو القداء وطلب أهل جزية الذي قتل هذا الرجل .

أما في حالة الضرب الذي يفضي إلى الموت فإن القسامة واجبة باقتراض قيام التهمة الاحتمالية لدى المدعى وإن لم يسبق قيام منازعة بين المدعى والمدعى عليه حتى يكون الأمر مبيهاً .

فإن كان هذا الادعاء موجهاً إلى صالح من الناس فلا يؤبه به

ومن قال إن فلاناً سقاء سماً ثم مات أنقسم على قوله وحتى الفصل

ونجس القسامة في ذلك في حالة من يموت نتيجة ركصة في بطنه يقدم شخص لم يتبينه .

وفي حالة الرجل تقدم إليه زوجته طلعاً يغني على آثر تناوله ما يوفى معه بالموت فاشهد لمرأته وغالبتها على ما كان .

فقد انحلت الرأى في هذا الأمر وذهب الإمام إلى وجوب القسامة على غرار الحال في القتل أو الضرب حتى الموت وكذلك المرح بسيف أو بسم .

ولا يجمع من القسامة إلا يكون للضرب الذي أنقص إلى الموت لم يترك أراً ظاهراً في الخنثى عليه وفي القتل المجرّد يقسم الخنثى عليه قبل موته عن ما ادعاه وليس عليه أن يكتفى عن تفاصيل الظروف التي وقع فيها هذا الاعتداء .
وعند صحنون وأصبح لا يثبت قول الميت أن دمه عند فلان إلا بشاهدين إذ تجب القسامة بقوله .

الذهب المشرون : أي امرأة رمت رجلاً بأنه القاصي :

ظروف هذه الدعوى أن امرأة شكت إلى القاضي اعتداء رجل عليها زعمت أنه انتفضا حدة . وسببت هذا الاعتداء إلى رجل شهد عدول من أهل الصحارة والدة بأنه بعيد عن التهمة التي رمت بها . ونفوا علمهم بما أسندته إليه بينما قام دليل على أن هذه المرأة متجنية في ادعائها لما عرف بها من سوء الخلق .

وقد رجع القاضي إلى أهل الرأي الذين اتهموا إلى أنها إذا رمت رجلاً بشبهة لارتق إليه انتفض عنه بشهادة من سئلوا فيه فإن الخد عليها يكون واجباً وهو حد الفرية وحدته ثمانون سوطاً على قول أبي صالح . وقال ابن ناجة أنها تضرب مائة جلدة لإكراهها بالزنا بالإضافة إلى ثمانين جلدة التي هي حد القذف فإن رجعت عن ادعائها بالاعتداء عليها لزمها حد القذف فحسب وأشار القاضي أبو الأصم إلى المراجع التي تناولت هذه المسألة

وفي قول ابن المواتر إن جاءت تدعى والملاحى عليه بعيد عن الشبهة وقع عليها حد القذف دون الزنا .

ومن هذا الرأي أيضاً أبو القاسم وابن وهب ومالك ومن رأى ابن الماجشون أنه لا يلزمه صدق كما لا يخدعها لما رمت به . وقاله أصح وإن كان متبهماً عليها عليه صدق المثل . قاله ابن الماجشون وأشب . وقال ابن القاسم . فإذا كان ادعائها محتمل التصديق وشهد بما يبرره رجلاً فتحلف بإمين وحدها لا تستحق صدقتها إن أصرت على أنه مال بها وبوجع هو ضرباً .

وقال ابن حبيب : سألت مطرفاً عن سرق متاعه فاتهم من جيرانه رجلاً لا تدري حاله وتعامل عما إذا كان للإمام أن يجيبه حتى يسلمين أمره فرد مطرف بالإيجاب على ألا يظيل حبه .

فإن كانت سرقة مشهودة ووجد عنده بعض المتاع المسروق وادعى أنه اشتراه من مجهول دون أن يأتي ببينة على صدق زعمه فلا دليل للمدعى إلا دينا وجد عنده وإن كان المتهم غير معروف بالسرقة فعلى السلطان حبسه وتجري أمره ، أما إن اشتهرت عنه السرقة فإنه ينقل عيوساً حبساً مؤبداً إلى أن يموت في السجن .

وقال ابن المراز : من ادعى بسرقة اتهم بها من هو من أهل التهم كشف عنه وجوزى بالضرب إن ثبت عليه .

وقال طيبت : من وجد معه متاع مسروق ادعى بشرائه فإذا لم يلم الدليل على ملكيته للمسروق حتى يثبت على قول عمر بن عبد العزيز . فإن كان من أرباب السوابق في السرقة وسبق للحكم عليه بالسجن غير مرة حبس وطلبت منه الإقرار .

فقال أشهب : لا يمين عليه وإذا لم توجد الموقوفات لديه كلها أو بعضها فلا يقطع بإدانته وإنما يظال حبسه .

الفصل الثاني

نظرة عامة على السَّياسة القَضائية
في المواد الجنائية في الأندلس

نظرة عامة على السياسة القضائية

في المبدأ الجنائية في الأتلمس

استعرضنا فيما شرحناه من قضايا وأحكام صدرت في تلك الحظيرة على قدر ما وسعنا الجهد في الإلزام به من خطوط الإعلام بتوازل الأحكام أو الأحكام الكبرى لقاضي إلى الأصح عيسى بن ميل الذي اعتمدنا عليه كمرجع أكثر إحاطة وأوفى بياناً استعرضنا حديثاً من المبادئ القانونية التي انتهى القضاء إلى الأخذ بها في شتى الموضوعات على اختلاف ظروفها واوراقها.

وبطريقة ممتعة متصقة في تفاصيل النقاط القانونية ، الأصلية منها والفرعية التي أثّرت بصدد هذه القضايا ، على تلك عدد ما وصل إلى علمنا منها تكشف لنا أمور بالغة الدقة في تفاصيل القواعد القانونية التي تحكمها .

لنستظهر ما جرى على ألسنة القضاة الذين تناولوا بالتحقيق وقائع هذه القضايا وحكموا فيها بتفصيح أن كذا في محمّد كانت تلعب إلى أقصى مدى في الإحاطة بجميع جوانب الرأي القانوني وتقليبه على شتى وجوهه

ولم يكن القاضي على مكانته العلمية ورفعة شأنه ليستأثر بالرأي بمفرده في مسألة شائكة أصلاً بظاهرها ، بل كان يتمتع إلى أبعد أغوارها ولا يستكف من الرجوع في كل ما يس له من مشاكل وتساؤلات إلى أهل الشورى ممن كانوا يمدونه بالرأي على أن يكون له الترجيح في نهاية الأمر . وهذا هو أمضى مراتب العدالة في الحكم بين الناس ، فالقاضي يهمل المهم ويمكث من إنشاء دفاعه ولكنه في الوقت ذاته يتصون للعدالة والمجتمع ، فلا يدعه طيقاً من باب الحيلة ، وإن كان الدليل ضده غير قاطع وبقيته تحت تصرف العدالة إلى أن يستجلى الحقيقة في أمره . وبذلك يجمع بين حماية حق الدفاع وحماية المجتمع .

ونضيف إلى هذا أنه لا يفرد بالحكم تبعاً لرأي يصوبه أو تقدير قد يخطئ فيه ظمراً أو تفریطاً . وقد يبيب عنه رأي ليس له به علم عيباً في كل

هنا إلى أهل الشورى ويعرض عليهم الواقع ليدلوا له الرأى القانونى الصحيح مؤيداً بالسوابق فى الحالات الماثلة من قضاء السلب ، وذلك ينسحب البحث فى كل قصبة وتأصيلها إلى جهود سابقة فى القرون الماضية ، ويستجمع القاضى بين يديه آراء الفقهاء للوصول إلى أسلم الحلول وأعدلها وإن كان الحكم يجرى فى نهاية الأمر فى الأندلس على مذهب الإمام مالك باعتبار أن أهل الشورى هؤلاء من المنتسبين إلى المذهب المالكي .

ويمكن أن نستخلص من القضايا السالف إيرادها مشخصات السمات العامة لحياة المجتمع الأندلسى إبان القرنين الرابع والخامس الهجرى وهى كما يبدو استناداً لما كان عليه المجتمع ذاته فى القرون السابقة .

وأول ما نلاحظه من هذه السمات العامة هو قلقة عند الجنائيات التى كانت ترتكب ولعل مرد هذا إلى حالة اليسر التى كان ينعم بها المجتمع الأندلسى فى ذلك الحين إذ أن طاعرة الإحرام تمتشى تصاعداً وهبوطاً مع الظروف الاجتماعية المحيطة فكثرت كانت الحياة شاقة ، كان الصراع مريراً وكثُر الاعتداء وتعددت أساليب لارتكاب الجرائم وتباينت أنواعها . وكلما صاد القراء تراجع الحائز إلى الإحرام وغل بالنال عند الجرائم وتخلصت أساليب الضمن فى ارتكابها .

وبما يذكر أن من بين القضايا التى استعرضناها ما يرجع للدفع فيه إلى عوامل شخصية وأسباب تتعلق بالشرف والكرامة أو أسلوب المعاملة بين أفراد الأسرة الواحدة . وهذا فى ذاته وإن كان فعلاً مؤثراً إلا أنه فى قرارته لا يدل على طمع إجرائى وبذلك يخرج هذا المصير من الجنائيات من عداد الجرائم العامة التى ترتكب بدافع حب الأجرام أو غريزته أو بقصد السلب والنهب .

وبتجريد القضايا السالف بيانا من الحوادث التى مردها إلى الشرف والكرامة لا يبق إلا القليل منها الذى يمكن أن يكشف عن روح إجرامية فى المجتمع الأندلسى . وهذا القليل الذى تيسر لنا جمعه ولم يثر على سواء على حد اجتهدنا لو قد ورد بأحصائيات الجرائم فى العديد من النوازل المتبدية فى العصر الحاضر لكأنه له أبلغ الدلالة على معنى لا يغب عن الذهن وهو أن تأصل العقيدة الإسلامية ومبادئها القويمة وحفا على الفضائل والتسامح وحسن المعاملة

كان هو العامل الأساسي للمعان في ظروف المجتمع المسلم في الأندلس من ارتكاب أى فعل يخلو على مخالفة هذه المبادئ .

ولذا نلصق أن الجرائم موضوع القضايا آتية الذكر إنما وقعت تحت ضغط مؤثرات دفعت إليها بالضرورة في ظروف ضعف ولولا ذلك لما وقعت هذه الجرائم .

وإذا صح أن الإجرام ظاهرة توجد في كل مجتمع إنساني فإن ما نلصقه من القضايا التي حدثت في الأندلس حتى القرن الخامس الهجري خير شاهد على تفرع هذا المجتمع عما تتورط فيه عادة المجتمعات الأخرى .

وقد كان دأب القضاة التوفيق بين مصلحة الفرد في حالة كونه متهماً في الدفاع عن نفسه إحقاقاً للعدل ومصلحة المجتمع الذي يوجد فيه مثل هذا الفرد ، وحسن في أن يتمتع بالحماية من اعتداء كل من تسول له نفسه المساس بحريات الغير أو أرواحهم أو أمنهم أو سلامتهم أو أموالهم .

وكانت تقرى الله فيما يصدره القاضي من أحكام وقرارات وما يشجعه من إجراءات في حق المتهمين من حيث تقييد حرياتهم أو المساس بأشخاصهم أو أموالهم وازعاً نصياً بشكل حماية أصية للأفراد في تلك الحقبة من الزمن .

وكانت معاملة القضاة للمتهمين معاملة إنسانية رفيقة تتفق ومبادئ التسامح المعروفة عن الدين الإسلامي وهي تلك التي ينادى بها اليوم مبادئ حقوق الإنسان الصادر من الأمم المتحدة .

ومن بين الجرائم التي وقعت في ذلك العصر ما يمكن أن يعزى إلى نزوات النفس كمفروق التوطين والقيث والفساد والاسهتار وكان دور القاضي فيها هو دور الأب الناصح الشفيق إذا حبس فإنه لا يقصد الإيلاء أو الاسهتار وإنما الترويم والإصلاح بالحس مع الموصلة الطيبة . والنصيحة المثل ، مما كان له في بعض المسئ من الأثر ما هو أبلغ من العقاب . وكان العفو أبدر إلى لسانه كلما سمعت له فرصة من أخذ المسئ بالشدة ، يحدوه إلى ذلك طمع في ثواب الله وأمل في إصلاح من خرج على المجتمع بفعل مخالف لأصول الشريعة الإسلامية .

ومن بين القضايا التي لا تشكل روجاً إجرامية في المجتمع الأندلسي جرائم القتل الخطأ والإصابة الخطأ لانعدام القصد الجنائي فيها الذي هو أساس العقاب وإنما مردها إلى عدم التبصير أو عدم الحذر أو عدم اتخاذ الحيطة اللازمة مما يؤدي إلى حدوث النتيجة التي تعاقب عليها الشريعة بالنظر إلى الفعل المادي ذاته وتبجعه بالنظر إلى النية الجنائية .

وكان الجسك بالمعاقلة عند القاضي وإصراره على الوصول إلى الحقيقة لا يتأثران بكبريائه فتأخذه المرة بالآثم وإنما كان على الدوام مستمداً للعلول من قضاء سابق له متى استبان وجه الحق وأمانه واستظهر موطن الخطأ في حكمه الأول . وكان يرحب بمشورة أهل الشورى ومراجعتهم إياه في قضاء له فلا يتمسك برأى ولا يعبر عليه ، وإنما يعيد النظر كلما لاح له وجه الصواب فيما ينبغي أن يقضى به .

وهذا كان القاضي يمثّل ما عليه اليوم في أرق النظم القضائية من جعله على درجتين لتداركه ما قد يقع من خطأ من القاضي الأول وإصلاحه دفلاً لتأدي في الجسك برأى تبين خطئه .

وعليه صورة مثل من السئلة القضائية ومن تجرد القاضي في الإسلام وحيدته وعدم امسيائه وراء كبريائه وفي ذلك القنداء بما أُرر عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - في الحضي على رجوع القاضي للقضايا للصواب ، إذا ثبت له خطأ قضاء قضى به بالأمس وفقاً لذلك الجبدأ الذي قرره في رسالته المشهورة إلى أبي موسى الأشعري حيناً قال : « ومراجعة الحق خير من التأدي في الباطل »* .

هذه إلمامة موجزة تبرز معالم السياسة العامة في القضاء الجنائي في الأندلس في القرنين الرابع والخامس المجري باعتبارهما امتداداً لما كان عليه الحال في هذا الشأن ذاته في القرون السابقة عليه . وما حال هذه السياسة مستكرة أو مستحذلة وإنما مردها إلى مرجع واحد هو الشريعة الإسلامية معتبر الأحكام في الحدود والتعريفات واجتهاد الإمام مالك وتلاميذه .

(٥) راجع رسالة عمر إلى أبي موسى الأشعري في القيد والعتيق لمحاسن (٢ / ٤٨ - ٥٠) وفي الرسالة قبل هذه العبارة « ولا يمسك قضاء قضى به بالأمس فراجعت فيه نفسك وحدث به فحدثك أنت ترجع به إلى الحق وإن الحق قد هم » .

الفصل الثالث
النصوص

نصوص الوثائق

١ - « لِمَنْ قَاتَلَ قَتَلَ هَذَا وَلِيِّ^(١) وَشَهِدَ بِأَنَّكَ رَجُلَانِ لَمْ يَعْرِفْهُمَا الْقَاهِي » :

(g8o) فهما - . وقتك الله - ما كشفت^(٢) عنه من أمر الذي أنك ؛
برجل ، نزع أنه قتل وليه ، وأتاك برجلين شهدا أن هذا المرى^(٣) قتل ولي^(٤)
هذا ، ولم تعرف^(٥) الرجلين . فحسبت المرى وأمرت أن يعود إليك الشاهدان ،
إذا^(٦) كنت على ظهر ، حتى تكتب شهادتهما فلم يعودا إليك ، ولم يعد
الراي ، ولا تعرفه ولا تحريبه^(٧) ، ولا أنك بسبب^(٨) أكثر مما ذكرت ، وله في
حبسك أكثر من خمسة عشر يوماً . وأودت معرفة الراجب له . فالواجب
إذا لم يأت الراي بأكثر مما ذكرت ، ولا ثبت نسب من المقتول بزعمه ،
فلا معنى لحبس هذا المرى ، كان متبهاً ، أو غير متبهم . وإنما قال أهل العلم
بحبس المتهم الشجر ، ونحوه ، إذا قام بدم المقتول وليه ، وثبت ذلك . فاما
مثل هذا فلا كلام له^(٩) ، ولا يجب به حبس من رماه .

(١) المقصود بالقول : هو من له القيام بالنقم وهو كوارث المقتول ، فهو الذي
له حق المطالبة بدمه لدى السلطة الحاكمة . والقول أيضاً هو المقتول نفسه إذ أن معنى القولا
ميتان بين المقتول ومن يقتله بدمه ، والمقصود هنا في النص هو المقتول .

(٢) في الأصل : كاشف ولا كود في النسخ الأخرى .

(٣) في دا : المرى .

(٤) ماقلة . ودا :

(٥) في نج : يعرف .

(٦) في الأصل : د : نج : إذ ولا كود قد د .

(٧) في دا : ، نج : تحريه .

(٨) في الأصل : سبب ولا كود من نج

(٩) في نج : فيه .

قاله ابن لبايه^(١٠) . وأيوب^(١١) (بن سليمان)^(١٢) ، وابن وليد^(١٣) ،
وعبيد الله^(١٤) (بن يحيى)^(١٥) ، ويحيى بن سليمان^(١٦) ، وابن معاذ^(١٧) .

(١٠) هو محمد بن عمر بن لبايه يكنى أبا عبد الله من أهل قرطبة ، عاش ٨٩ عاماً ، كان
إماماً في الفقه متقداً على أهل زمانه في حفظ الحديث والفهم بالفتيا ، درس كتب الحديث سنين
مئة وكان مشاركاً لأبيهم الأثير عبد الله مع عبد الله بن يحيى ، وعبد بن غالب ، وعلاء بن وهب
الصبغي ثم انفرد بالفتيا مع صاحبه أبيه صالح أيوب بن سليمان . وكان أبو صالح يفتيه على نفسه
ثم انفرد بعد موت أبيه صالح سنين عدة فلم يشترك أحد في الفتية والقيام بالفتيا من أول أيام
عبد الرحمن الناصر . توفي ٣١٤ هـ - ٩٢٦ م .

انظر ابن القزويني : تاريخ علماء الأندلس ترجمة ١١٨٩ ، مخطوط ابن سبيل ورقة ٤٢٢
المجلد ١ : صفحة المخطوط ترجمة ٦١٠ ، القزويني : بنية المخطوط في تاريخ رجال الأندلس
ترجمة ٢٢ ، ابن فرسود : التتبع المخطوط في سورة أميان المخطوط ص ٢٢٥

(١١) هو : أيوب بن سليمان بن عازم بن صالح بن عازم ، يكنى أبا صالح من أهل قرطبة
وأصله من جهاد . كان إماماً في رأي مالك وأصله متقداً في الفتوى توفي ٣٠٢ هـ / ٩١٤ م
انظر ترجمته في ابن القزويني ترجمة ٢٦٧ ، ابن سبيل ورقة ٤٢٢ بنية المخطوط ص ١٦١ ، التتبع
المخطوط ص ٩٨ .

(١٢) ساقطة في الأصل والمخطيع الأخرى وفقدت من نص .

(١٣) هو : محمد بن وليد بن محمد بن عبد الله بن عبد الله . من أهل قرطبة ، يكنى أبا عبد الله
كان عالماً بالشروط ومفاوضاً في الأحكام ، وكان متقداً من أحد بن محمد بن رباح القزويني .
قال ابن سبيل كان صاحباً بوضع الأسانيد توفي سنة ٣٠٩ هـ / ٩٢١ م
انظر ابن القزويني ترجمة ١١٨٠ ، ابن سبيل ورقة ٤٢٢ التتبع المخطوط ص ٢٦٨ .

(١٤) هو : عبد الله بن يحيى بن يحيى بن كثير اللقي ، يكنى أبا عمروان وليس فقهاء المالكية
في الأندلس شيخ المالكي في قرطبة وهو ابن القشيري يحيى بن يحيى تلميذ الإمام مالك . كان رجلاً
عالمًا عظيم الشأن والجاه وكان آخر من حدث من وفاته توفي ٢٩٧ هـ / ٩١٠ م

انظر ابن القزويني ترجمة ٧٦٤ ، ابن سبيل ورقة ٤٢٢ ، المجلد ١ : صفحة المخطوط في
ذكر ولادة الأندلس ترجمة ٥٨١ ، بنية المخطوط ترجمة ٩٢٢ ، التتبع المخطوط ص : ١٦٦

(١٥) ساقطة في الأصل والمخطيع الأخرى وفقدت من نص .

(١٦) هو : يحيى بن سليمان بن حلال . ذكره ابن سبيل بأنه كان صاحباً فقيهاً في المسائل
مشهوراً مع ابن لبايه نشطه أخاه في الرئاسة وتوفي (٣١٥ هـ / ٩٢٧ م) انظر ابن سبيل ورقة :

٤٢٢ ، بنية المخطوط ترجمة ١٢٧٥ .

(١٧) هو : محمد بن سنان بن عبد الله من أهل قرطبة وأصله من جهاد وكنى أبا عمر
كان عالماً بالسنن مفتياً ، ينسب إليه في المسند الجامع وسمع منه توفي ٣٠٨ هـ / ٩٢٠ م
انظر ابن القزويني : ترجمة ٥٣٧ ، ابن سبيل : ورقة ٤٢٢ ، المجلد ١ : ترجمة : ١٦٢ ،
بنية المخطوط : ٧٨٦ ، التتبع المخطوط ص : ١٢٥ .

٢ - من أي القاضي متعلقاً برجل يرميه بدم وليه :

(282) كشف القاضي عن رجل يأتيه وقد تعلّق بأخر يرميه بدم وليه ،
ويزعم أنه أحق الناس بالقيام بدمه ، وأنه حمد لقتله (٢٨٢) ، ولم يوضح ما ادعاه ،
ولاحظ سيّاً . ما الذي (٢٨٢) يجب في ذلك ؟ فنقول (٢٨٢) رضى الله عنك .
إذا جاء مثل هذا فإن المدعى يحتاج إلى أن يثبت أنه ولي الدم . فإذا ثبت
تعلّقه (٢٨٢) من المدعى عليه (٢٨٢) دمه . كشفت هل له بيئة (٢٨٢) على دعواه ؟ فإن
ادعى ثبوت ذلك من يومه أو من لده ، أمر القاضي بحبس (٢٨٢) المرئى (٢٨٢)
(منها خمسة عشر يوماً (٢٨٢) ، وإن (٢٨٢) أثبت التعلّق (٢٨٢) ، ولم تحضره (٢٨٢)
بيئة على الدم ، أطلت له في حبه حلّ ضريين : إن كان المرئى منها خمسة
عشر يوماً إلى الثلاثين في وولية زونان عبد الملك بن الحسن (٢٨٢) ، وإن كان
غير منهم فالأوليين ونحوهما . فإن أتى طالب الدم في داخل المدة بسبب قوى

(١٨) في فتح : كله .

(١٩) في فتح : بالله .

(٢٠) في ١ : نزل .

(٢١) في الأصل : قسره ، ونحوه ما أثبتنا . والنشد هو القرى ، ويقال : القرات
التي تدعو إلى ميرات الحرب القراة إلى الموت (آخر كتاب الحرب مادة قسره) والنسودى انصى
إذا ثبت أنه الحرب لعل المشترك نسباً إليه .

(٢٢) ساقطة في الأصل : إذا كان كور في ديب .

(٢٣) في ديب : ديب .

(٢٤) في ديب : بحبس .

(٢٥) في فتح : للمضى عليه .

(٢٦) ساقطة في ديب : ديب .

(٢٧) في فتح : فإن .

(٢٨) في فتح : كسره له .

(٢٩) هو عبد الملك بن الحسن ، بن حمزة بن موسى ، بن عبد الله بن أبي رافع مؤلف ومولّد
الله صل الله عليه وسلم . من أهل قرطبة . يكنى أبا مروان وقيل أبا الحسن ويعرف بزونان بضم
الزاي . وكان من أهل علم الحديث فرسأل الجانبين لرواية مالك بن أهل الأندلس . وكان عليه
مدار القضاة وكتب لقاضي قرطبة أروافع بن عباس رأى يحيى بن يحيى وولد تقيّة طليعة . وكان يحيى
بن يحيى معيّناً بكلام دونان توى ٢٢٢ هـ / ٨٤٦ م . انظر القاضي عياض . ترتيب المدارك
وترتيب المسالك لخزعة لأطعم صاحب جزي ٢ / ٢٠ - ٢١ .

مسلط^(٢٠) هذا الحكم ، ووجبت الزيادة في حصة كل ما تراه ، مما يرجي به إحقاق الدعوى ، أو خير ذلك . هذا الذي يجب (به النظر)^(٢١) إن شاء الله عز وجل^(٢٢) .

قاله ابن أبيات ، ومحمد بن غالب ، ويحيى^(٢٣) (بن عبد العزيز)^(٢٤) ، ومحمد بن وليد ، وسعد بن معاذ ، وأحمد بن يحيى^(٢٥) ، وأيوب بن سليمان ، وعبد الله بن يحيى ، ويحيى بن عبد الله^(٢٦) ، ويحيى بن سليمان .
(قال القاضي)^(٢٧) وفي كتاب ابن حبيب^(٢٨) سمعت مطرفاً يقول

(٢٠) يحيى : مسلط .

(٢١) قد اختلفوا فيه .

(٢٢) مسلمة في : ١٥١ ، قج .

(٢٣) يحيى بن عبد العزيز المعروف بابن الخزاز من أهل قرطبة ، يكنى أبا رزيق . كان يميل إلى قتية بن لكاه القاضي وكان مشغولاً مع عبد الله بن يحيى وعفرائة في أيام الأمير عبد الله تولى سنة ٢٩٥ هـ / ٩٠٧ م .

انظر ابن القزويني : ترجمة ١٠٧٠ ، في سبيل دولة ١٢٢ / ٤٢٣ .

(٢٤) مسلمة من قسطنطينية ، وأحمد المنصور بن يحيى مرتبة كالنسخ الأخرى .

(٢٥) هو أحمد بن يحيى بن خلف من أهل قرطبة يكنى أبا عبد الله وللقضاء الجساسة مع الفسلفة والخطبة ، وكان أحمد بن عبد ربه ينفذ من عجائب لديها وذكره ابن سبيل بأنه أعتن أهل دراهمة . تولى سنة ٣٢١ هـ / ٩٣٥ م .

انظر ابن القزويني : ترجمة ١٠٣ هـ / ابن سبيل دولة : ١٢٢ فيحتاج للكتاب من ٣٧ .

(٢٦) يحيى بن عبد الله بن يحيى بن يحيى بن خلف من أهل قرطبة . يكنى أبا عبد الله . كان يمسى مع أبيه . تولى سنة ٣٢٠ هـ / ٩١٥ م .

انظر : ابن القزويني : ترجمة ١٠٣ هـ / ابن سبيل دولة : ١٢١ فيحتاج للكتاب من ٣٥١ .

(٢٧) مسلمة من الأصل ، وبداة كوكب من قج .

(٢٨) هو عبد الملك بن حبيب بن سليمان بن خازن بن جاسم بن جاسم بن جاسم بن جاسم يكنى أبا مروان كان بالقيروان ومكن قرطبة . كان مشغولاً مع يحيى بن يحيى ، وسعد بن حسان - وكان حائفاً لقتية بن حبيب القاضي وله من الفتاوى والفتوح أربع منها القرائنة في الفتنة والمسائل على أبواب الفتنة ثم يؤلف منها ، وكتاب تلخيص الموطأ ، والجواب وغير ذلك من كتبه المشهورة . وكان يحسد بن عمر بن أبيه يقول : عبد الملك بن حبيب عالم الأندلس ، ويحيى بن يحيى حائفاً وحسب بن دينار فتيها . تولى تولى ولاية الأمير محمد سنة ٣٢٨ هـ / ٩٤٢ م .

انظر ترجمته في ابن القزويني : ترجمة ٨١٦ هـ / ترتيب المنكر ٢ / ١٨٣٠ هـ / ١٢٢٨ هـ ، في تاريخ القاضي : ١٠٦٢ هـ ، فيحتاج للكتاب من ١٥٤ - ١٥٥ وكتاب ابن حبيب المقصود هو القرائنة .

من (٢٩) ادعى على رجل أنه شجه (٣٠)، أو ضربه ضرباً يخاف منه حل نفسه، وقد عرفت المداوة بينهما ، فلا يجبس المدعى عليه بقول المدعى إلا أن يأل بطلح بين ، وشية قوية ، أو يكون المدعى (٣١) عمالة يخاف عليه فيها الموت .

وقد أشرنا بذلك على حكائنا لمحكوا به .

وقال ابن الماجشون (٣٢) وأصح (٣٣) . احتصرها .

3 - من روى حجراً فأصاب امرأة مجهولة (٣٤) فالت من ساعتها :

(ggg) سألنا وظلنا عز وجل ، عز وجل زعم دكوان (٣٥) أنه (٣٦) معتقه ، شهد عليه لوث من بينه ، لم تعرف (٣٧) منهم أحداً أنه روى حجراً ، فعصى الحجر حاراً (٣٨) ، حتى واقع امرأة ، فالت من ساعتها ، ولم ترم أحداً بينهما .

وحارت المرأة مجهولة الموضع ، لا يعلم لها ولي ، يقوم بديها (٣٩) ،

(٢٩) دليج : نفس

(٣٠) القشاج : هو الإصابات التي تلحق بالرأس والفوجه وأنواع عشرة ، وهي كلها الأساس لها ، إلا المرفعة إذا كانت عمداً ، لأنه لا يمكن مراماة الثالثة لها .

(٣١) دليج : والمدعى عليه .

(٣٢) هو د أبو مردان حبه الله بن حبه القزويني حبه الله بن أبي سلمة القاجلون ، تعلقه حل الإمام مالك ، أتى عليه حبه الله بن حبيب وكان يفسله حل سائر أصحابه ثوى من ١١٢ / ٨ ٨٢٧ م . انظر القشاج للمصنف ص ١٥٣ ، ابن خلكان : وفيات الأعيان ١١٦٧ - ١١٦٨ / ٢

(٣٣) هو القتيبي المصري أصبح بن الفرج تلميذ ابن رجب وابن القاسم وأصيب بن حبه القزويني . وله كتاب من رضاء النقيب المالكي مصر ، بل إن القتيبي نفسه حل ابن القاسم نفسه وتوى من ٨٣٩ / ٨ ٨٢٧ م . انظر القشاج للمصنف ص ٩٧ ، أحكام القبول لمصنف د . حمود على مكي صحيفة المدة المصرية للدراسات الإسلامية مجلد ٤ العدد ١ - ٢ ص ١١٢ حاشية رقم ٢

(٣٤) دليج : مجهولة .

(٣٥) سائلة : يفتح .

(٣٦) دليج : أن .

(٣٧) دليج : تعرف .

(٣٨) دليج : فأنزل ، فأنزل المذكور من القشاج الأخرى

(٣٩) دليج : تنسها .

قلنا رفع (٥٨٥) إليك أمره ، عا رعم القوم أنهم عاينوا (٥٨٦) من رمية ، وحصر
المري كشتفهم : حل عمد لذلك ، أو كانت رمية لم يقصدها بها (٥٨٧) ؟

فقالوا ما تلف حل أنها كانت رمية عمد أو خطأ ؟ فأمرت بحجسه منذ (٥٨٨)
شهر ونصف ، أو نحو ذلك . ثم سألت (٥٨٩) المحيوس النظر في أمره : بما يجب
له وعليه - وهو صكر الرمية المقصوبة إليه - وأحييت أن تعرف : ما يجب
عليه في دم المرأة ، حل ما قاله القوم ، الذين جهلهم ، ولم تعرفهم (٥٩٠) ،
مع لقمان ولي المرأة ؟

لنقول والله نسأله توفيقك : إن القوت (٥٩١) يختلف فيه : فقد قالوا :
هو الشاهد العدل ، وقالوا هو القفيف (٥٩٢) ، والجماعة غير العدل . وتكون
القسماء (٥٩٣) بالشاهد العدل ، يقول من قال ذلك ، وبشهادة غير العدل (٥٩٤) ،
والذي كان في حبه مستتبا في أمره ، وطالبا لول إن كان لها صواب .
فلذا طال هكذا (٥٩٥) ولم يأت ولي ، وجهل ، فلم تعلم الرمية (٥٩٦) حمد لها

(٥٨٥) في د ب : ١٥١ : حبره ، وي تيج . ولله

(٥٨٦) سألته وتيج

(٥٨٧) في الأصل : من والدكود من القبع الأخرى .

(٥٨٨) في د ب : سأل .

(٥٨٩) في الأصل : يعرفهم والدكود من القبع الأخرى .

(٥٩٠) القوت : فيه دلالة حل حدث بين الأسماء ولا يكون بينة ثالثة قال الأخرى :
القوت : البينة القسيفة غير الكاملة . انظر الموطأ (المجلس) ٢ / ٨٧٩ ، كذلك انظر : القوت
في الدم ، واختلاف الأثر فيه أين سئل : ورقة ٣٧٨ .

(٥٩١) القفيف : ما اجتمع من الناس من قبل أن شئ أو من أعطاه حتى يهيم القريف والحقه
و الطبع والخاص والقوى والقفيف .

(٥٩٢) القسماء : يمنع لكفان مأخوذ من القسم وهو الجيب : قال الأخرى : القسماء اسم للأولية
الذين يشكرون حل امتثال دم القوتول . انظر الموطأ جزء ٢ : حاشي من ٨٧٧ . اعطى القفاة
والقسماء في أربع مواضع انظر أين رثه : بداية القنفذ وبجاية القنفذ ٢٠ / ٣٥٧ - ٣٦١ ،
أين أن ربه القبرورن : القرفاء من ٢٤٠ - ٢٤٤ ، القنفذ سابق فقه القنفذ ١٠ / ١٤٧ - ١٥٢ .

(٥٩٣) في القسماء : ا طحاينة زيادة من الأصل والقوتول في قول من قال من القفيف وأعطى
في القوت باله الشاهد ، وفي القسماء تيج حلة أخرى زيادة عن الأصل . في قول من قال بالقفيف
وبشهادة غير القوتول .

(٥٩٤) في الأصل : طحا .

(٥٩٥) في تيج : الرمية حل .

أم لا ؟ كان^(٦١) الصواب عندنا أن يؤخذ بقول من أثنى شهادة غير المعلوم ، وأخذ في القوث بأنه العدل ، فإذا كان القول هكذا ، لم يجب^(٦٢) على هذا شيء إلا أن يتصل من الشهود واحد ، فإن اتصل^(٦٣) فصيل الأمر فيه (على ما)^(٦٤) حكينا ، وإن كانوا ممن لا يرجح لهم تعليل ، ورأينا - استحصاءً - إجماعه^(٦٥) بالله ما رأى هذه الرمية ، ولا كان ما قاله الشهود ،

لأن بذلك محمد بن غالب^(٦٦) . وفي قوله إن أغلقت و^(٦٧) القوث (يا)^(٦٨) القيف ، أقسم عليه ، وكانت الدية^(٦٩) على عاتقه^(٧٠) ، إن قام بذلك ثابت السب .

والذي أختار من ذلك أن القوث الشاهد العدل وقال ابن وليد : مثل ذلك كله .

وقال يحيى بن عبد البريز : مثله ، إلا القوث فإنه عنده القيف .

(٦١) في فتح : كرون

(٦٢) ما عطف : د ب .

(٦٣) في فتح : اتصل واحد .

(٦٤) في د ب : كما .

(٦٥) في د ب : استحصاءه .

(٦٦) محمد غالب المعروف بابن السعدي ، يكنى أبا حيد الله . كانت له دية دائمة عليه مع

مع حيد الله بن يحيى ، وحيد بن كباية وأصحابهم ، توفي ٢٩٥ - ٩٠٦ م
انظر ابن القنبر في ترجمة ١١٤٨ ، ابن سهل ورواه ١٢٣ ، بداية القفس : ترجمة ٢٤٩ ،

(٦٧) في د ب : د ب .

(٦٨) القية : هي المال الذي يجب بسبب الجناية ، وتؤدي إلى المني عليه ، أو ربه . يقال ، رجعت القليل ، أي أصليت دية .

(٦٩) الشهادة : هي الجسامة التي يظنون العدل ، وهو الذي يتنازل عن القتل ، أي أصليت دية ، وحملت عن القاتل أدية دائمة من الدية . والمعلقة ثم حصة الرجل أي أراجه الأكور بالمال - من قبل الأب - المومنون للشهداء . قال الأصمعي ، سميت دية مثل تسمية بالمعسر لأن الإبل كانت تحمل بطنه وله القتل ثم كثر الاستعانة حتى أطلق القتل على الدية ، إلا كانت له بطناً .

ملك : الموطأ ، جزء ٢ حاشية ص ٨٤٩ .

وقال ابن لينة : إذا ثبت لها ولي : كان القول ما قاله أبو عبد الله بن غالب ، وإن لم يثبت لها ولي لم يكن فيها (٧٠) شيء ، لأنه لا يكون (٧١) قسامة لمى لأولى له (٧٢) ، وإنما تثبت بشهادة عدلين ، ويلتزم قال ابن القاسم (٧٣) والذى ذهب به من الاستظهار باليمين . إن كان أراد يميناً واحدة فإن العلماء لا يستمع (٧٤) إلا بيمينين يميناً ، كما لا تثبت إلا بيمينين يميناً ، وهذه إذا لم يثبت لها ولي لم (٧٥) يكن (٧٦) فيها قسامة ، وإذا سقطت القسامة سقط (٧٧) ردّها عن طلب بها .

وقال أبو برب بن سليمان . أصل قول مالك (٧٨) (في القو) (٧٩) أنه التقييد ، والبنية غير القاطعة ، وهو الذى وطأه مالك (٨٠) في كتابه ، وعليه جماعة أصحابه ، إلا ما روى ابن القاسم من قوله : للشاهد (٨١) العدل . فإن ثبت لعدله المرأة ولي ، كان هو المخلع لهذا المرمى بينهما ، وإن لم يثبت لها ولي فالمسلمون أولياؤها ووارثوها كما يرثون مالها ، يرثون دمه . لا بد لهذا

(٧٠) قبح : حسا .

(٧١) قد دأ ، قبح : تكون

(٧٢) سقطت : دأ

(٧٣) هو عبد الرحمن بن القاسم حدثني الشيخ الإمام مالك ومالك الأصغر عن الأئمة على سنة التلخيص سواء في القو أو للثوب ومما عني مالك هو الذي جده يحنون في القصة الكبرى . كان رئيس القصب بمصر حتى توفي سنة ١٩٩ هـ / ٨٠٦ م . انظر ترجمته في ترتيب أئمة القصب ٢ / ١٢٢ - ١٢٧ ، التبرجج للقصب ص : ١٢٦ د . محمود سكي . أحكام القصب ص : ١١٥ حاشية ٢ .

(٧٤) دأ : دأ : يستمع

(٧٥) دأ الأصل : دأ

(٧٦) قد دأ ، قبح : تكون .

(٧٧) قد الأصل : سقطت والمالكود من : دأ ، دأ .

(٧٨) هو الإمام مالك بن أنس . إمام دار الهجرة ومالك للعب القصب على حسب إليه . توفي سنة ١٧٩ هـ . وهو أشهر من أن نذكر له . وكتابه الوطأ هو أساس القصب للتأني

(٧٩) سقطت : دأ

(٨٠) سقطت : دأ

(٨١) قد دأ ، قبح : بالشاهد .

المحبوس من أن يحلف خمسين يمناً ما رواها حمداً ، ثم تكون دينها على عاقبته ،
فإن أتى من أجهن سبى حتى يحلف ، ولا يطل^(٨٦) دم مسلم .

وقد روى يحيى^(٨٧) عن ابن القاسم في المسلم يقتل المسلم - حمداً - أننى
لا ولي له إلا المسلمون : أيجوز للإمام أن ينفو عن القتال^(٨٨) ؟

قال . لا ينبغي له أن يهتر دم مسلم ، ولكن يستفيد^(٨٩) له كما^(٩٠)
يستفيد من لا ولي له إلا المسلمون ، فكذلك يستحلف في هذا ، يهبرس .

وقال سعد بن معاذ بمنزل^(٩١) قول أبيوب بن سليمان وقال عبيد الله بن يحيى
بمنزل قول ابن غالب من الاختلاف في القوث : إنه قال بعض أهل العلم : وهو
ابن القاسم : الشاهد المبدل .

وقال غيره : وهو ابن نافع^(٩٢) وغيره من رواية مالك - القوث :
الجماعة خير المبدول .

(٨٢) يطل : يجر النظر لسان الحرب ،

(٨٣) حر : يحيى بن يحيى القمي ، كان للقول ذلك سنة ١٧٩ هـ السنة التي مات فيها مالك .
أخذ من مالك والقيث وابن وهب وابن القاسم . أول سنة ٢٣٤ هـ / ٨٤٨ م . النظر في ترجمته
ابن القريش : ترجمة رقم ١٥٥٤ ، ترتيب المترك ٢ / ٤٣١ - ٤٤٨ ، ١ : التتبع للمصنف
من ٣٥٠ - ٣٥١ ، وانظر القاسم : لا ابن حبان (يستفيد . محمود مكى ، بيروت ١٩٧٣)
من ٨٢ والمالية رقم ٢٣٤ وماوردها من مصادر .

(٨٤) في دب : دأ : القتل .

(٨٥) يستفيد : ينتص .

ومنها القود : هي توداً لأن الجاني ينادى إلى أولئك الكفار فيطرونه به إن كانوا . وقد
سماه السائلة نظر لسان الحرب مادة قود .

(٨٦) في ١٥ : بلا : تبع : فكما .

(٨٧) في تبع : مثل .

(٨٨) في دأ : قول ابن هـ .

(٨٩) حر : عبد الله بن نافع مولى بني غزوم المعروف بالصانع ، قال عنه أحد بن سبيل .
كان صاحب رأي ملك ، ولفقه أهل المدينة برأى ملك . له تفسير القودا رواه عنه يحيى بن يحيى
تولى بالمدينة في رمضان سنة ١٨٦ هـ . النظر ترجمته : ترتيب المترك جزء ١ / ٣٨٦ - ٣٨٨

لأبي القاسم رأيت الأحمد به وجوه أن يوفقك الله - إن شاء الله -
(عز وجل) (٩١).

فأما أبي - إذا لم يثبت لها ولي وأصلت بقول من رأى القوت الشاهد
العدل ، فالأمر عليه جبراً .

٤ - من حبس في دم ، فشهد له بالطهارة ، والعمالة :

(383) شهد فلان (و) (٩٢) فلا أنه يعرف ابن فحلون (٩٣) من أهل
الطهارة ، ولزوم (٩٤) العمالة ، ولستظام الطريقة ، بعيداً بما نسب (٩٥) إليه ،
من مفارقة الدم - في علمه - ملازماً فقير ، ولا حله ، لا يعلق به حده
ما أصيب إليه من الدم ، وأن الذي كان من انتساب ، من (384) وثى
به ، إنما كان اختياراً (٩٦) في ماله ، وفي شهادته ، أنه كلف المرسل به حزم من
أبي بكر أن (٩٧) يرد عليه (٩٨) ما كان أعط من ماله ، فرد عليه تاهماً يسيراً ،
وحبس سائرته ، وشهد فلان وفلان بمثل ذلك .

لهما - وثقتك الله - بظاقة المحبوس للدم (و) (٩٩) الذي يمت به أن أبي
العكر ، وما حل ظهرها (١٠٠) ، بما أمرك الأمير به من كشف أمره كشفاً
مستعجلاً ، وأن يرفع إليه بمبلغ نظرك . ورأيت الشهادات الواقعة عندك

(٩٠) ففتح ، أبي .

(٩١) سابقة في دأ ، فتح

(٩٢) في دأ ، فتح ، أبي .

(٩٣) في فتح ، قصود

(٩٤) سابقة في دأ .

(٩٥) في دأ ، فتح ، ينسب .

(٩٦) اختياراً . انظر لسان العرب مادة حر . في الأصل والفتح الأخرى : اختياراً .
والله أكبر من هذا .

(٩٧) في فتح : في دأ ، في

(٩٨) في فتح : في دأ ، في

(٩٩) سابقة في الفتح الأخرى .

(١٠٠) في دأ ، في فتح .

المحبوس المذكور : شهادات عامة ، توجب الإطلاق من الحبس ، لأن من قول أهل العلم في الرجل يرى بالدم هل ^(١٠١) يحبس ؟

فقالوا : إن كان المرمى ^(١٠٢) غير منهم لم يحبس إلا اليوم واليومين ، فإن ^(١٠٣) لم يبق عليه شيء أطلق ، وأما المتهم فيحبس ^(١٠٤) الشهر ونحوه ، فهذا ^(١٠٥) ما قالوا من غير بينة تشهد للمرمى بالعلانية ^(١٠٦) ، والاستقامة ، فكيف وقد شهد لهذا بنتي الزبية عنه ، وبعده مما نسب إليه ، إلى طول ما حبس ^(١٠٧) فيه أكثر من سنتين .

فيرى أن إطلاق هذا المحبوس واجب ، وحتى لازم لا يحمل له ^(١٠٨) حجة صالحة من سار - إن شاء الله (عز وجل) ^(١٠٩) - ، قال بذلك ابن لبابة ، وأيوب بن سليمان ، ومحمد بن وليد .

وقال عبيد الله بن يحيى : إن كان لم يشهد عليه بشهادة ، توجب حبه لإطلاقه واجب ، لا يحمل حبه .

وقال محمد بن غالب بمثل قول أصحابه المتضمنين ^(١١٠) في الدعوى ^(١١١) ، ورأى أنه الحق .

(١٠١) في فتح . قال .

(١٠٢) في د ب غير المرمى .

(١٠٣) في د ١ ، فتح ، وإياه .

(١٠٤) مسجلة في د ب .

(١٠٥) في د ١ ، وظنا .

(١٠٦) في د ١ ، في العلانية .

(١٠٧) في فتح ، حبس به .

(١٠٨) مسجلة في النسخ الأخرى .

(١٠٩) مسجلة في د ١ ، فتح .

(١١٠) في الأصل : التظلم ، كالتظلم .

3 - بحسب ابن بري في التحفة وعنه بالقبالة^(١١٣) :

(3B) فهنا - ونحن الله القاضي - : ما شهد به علي ابن بري المري
بالدم الثالث^(١١٧) في^(١١٧) ثبانية قرطبة ، بزعم^(١١٤) اليهود ولم تعرف^(١١٥)
من اليهود واحداً^(١١٦) ، في سب الدم ، ولا كانت شهادة يحسب^(١١٧)
بها أهله بدم .

ورأينا شهادة محمد بن كليب ، وما رماه^(١١٨) به من العيالة^(١١٩) ،
والفساد ، رأينا هذه الشهادة^(١٢٠) خاصة ، يحسب بها حبس المري هشام حبساً
طويلاً مع تظاهر الشهادات عليه من^(١٢١) لم يعرف يكون كالتحليل حتى
تظهر^(١٢٢) له توبة .

ودكرت أن له في الحبس عامين ، وأن جماعة من أهل الحبس ، ذكروا
في^(١٢٣) أنه من أهل الصلاة ، والخصام ، وتلاوة القرآن ، (وأن حاله
حسن)^(١٢٤) عندهم .

وقد كنا أشرنا عليك أن تسمع هذا من أهل الحبس ، فإذ قد شهدوا
بهذا عنك بما عيهم - وإن لم تكن قاطعة - فإنه يستوجب الإعتناء ، لأنه لم

(١١١) ثبت ، الفساد والإضرار . انظر لسائر العرب مثله حيث .

في الأصل : فيه .

(١١٢) في الأصل : د ب هـ هـ والله كور من د ا ، فيج .

(١١٣) في فيج : د - هـ .

(١١٤) في الأصل : بزعم .

(١١٥) في د - هـ : يعرف .

(١١٦) في د ا ، فيج . واحداً .

(١١٧) في الأصل : د ب ، يجب .

(١١٨) في فيج : وما روى .

(١١٩) في الأصل : والتبع الأخرى ، لحالة والله كور من فيج .

(١٢٠) في د ا : الشهادات .

(١٢١) في الأصل : من والله كور في التبص الأخرى .

(١٢٢) في الأصل : د ب هـ يظهر والله كور في د ا ، فيج .

(١٢٣) سكتة في فيج .

(١٢٤) في فيج . : وأن له حالة حسنة .

يحيى على ثبوت شيء عليه^(١٢٦٠) ، لأن الشاهد الواحد لا يحكم به على أحد ،
وقد قامت له بيئة نظاهرت بالثبوت ، بخلاف التي شهدت بفساده ، ولم
تعرف^(١٢٦١) منهم أحداً يقولون^(١٢٦٢) إن توبته ظهرت^(١٢٦٣) عنهم ، لإطلاعه
واجب عندما والله أعلم . قال بذلك ابن لبابة ، ويحيى بن عبد العزيز .

6 - 3 محبوس في دم لم يثبت عليه ماري به وشهد باستقامته :
(384) فهنا - وذلك الله - ما كشفنا عنهم^(١٢٦٤) أمر (385) المحبوس ،
الذي أمرت الأمير - أبناء الله - بكشف أمره ، ورعه إليه ، بما يصح
عندك ، وكتابك إلى الأمير - أمره الله - أنه لم يتم عندك أحد يسبب إليه
شيئاً مما رى به ، وأنه شهد عندك رجل ، عدله عندك رجلان ، رضى أنه
يعرف هذا المحبوس من أهل الطهارة ، والاستقامة ، وشهدت جماعة لم
تعرفهم بمثل ذلك ، ورد إليك النظر فيه . فوجه الأمير به : أنه إذا لم يتم
عندك فيه^(١٢٦٥) أحد ولا نسب^(١٢٦٦) فيه يسبب^(١٢٦٧) ، وطال أمره ، وشهد له
بالطهارة ، والاستقامة فلا معنى لحبسه ، وإطلاعه من وجه السنة . ولو
نسب^(١٢٦٨) عليه القام ما رماه به ، ثم طال أمره ، ولم يثبت ذلك بشاهد
عدل ، لوجب إطلاقه ، ولم يستقم^(١٢٦٩) حبسه ، بعد كشفه ، والثاني في
أمره ، لإطلاعه واجب - إن شاء الله (عز وجل)^(١٢٧٠) - قاله عبيد الله
(بن يحيى)^(١٢٧١) ، وابن لبابة ، وأبو ب^(١٢٧٢) وابن وليد .

(١٢٦٠) سابقه ودا

(١٢٦١) قد دا ، حرف

(١٢٦٢) قد فج ، وهو لا يتناولون .

(١٢٦٣) قد فج ، ظن

(١٢٦٤) قد دا ، فج ،

(١٢٦٥) في الأصل والفتح الأخرى ، وهو والله كور من فج .

(١٢٦٦) في الأصل والفتح الأخرى ، سبب ، والله كور من فج .

(١٢٦٧) في الأصل والفتح الأخرى سبب والله كور من فج .

(١٢٦٨) في الأصل والفتح الأخرى سبب والله كور من فج

(١٢٦٩) قد دا ، يستقم له .

(١٢٧٠) سابقه قد دا ، فج .

(١٢٧١) سابقه قد فج الأخرى والله كور من فج .

(١٢٧٢) في نسخة ابن الجوزي .

وقال : إن في (١١٨) دون هذا الحبس ما يؤديه — إن شاء الله (عز وجل) (١١٩) — ويرجعه إلى البر (١٢٠) به ، وأحييت أن تعرف ما عندنا في ذلك .
فألقى نقوله : — والله الموفق للصواب — إن إحقاقه واجب وإن في بعض ما سمعته (١٢١) أدنى له إن شاء الله — (عز وجل) (١٢٢) قاله ابن وليد ، وابن لياية ، وأيوب ، وعبد الله ، وسعد (١٢٣) ، ويحيى بن عبد العزيز .

٩ - وثراموا في دم بعتوا فيه (ثم اصطالحوا في السجن) (١٢٤) وكلوا أنفسهم :

(385) حفظكم الله وأبنائكم ، بث إلى صاحب المنيعة (١٢٥) ثلاثة نفر وقال : تنظر بينهم ، فكشفتم .

فقال أحدهم : إن هذين قتلا ابن حمي .

وقال أحد الاثنين : إن هذا قتل ابن حمي ، فأمرت بهم إلى الحبس حتى أهرق وأهكم .

فلم يأت القيل حتى بثوا إلى إنا قد اصطالحنا ، وإنما كان شرأ (١٢٦)

(١١٨) ي فتح : أيا .

(١١٩) ساقط في د : فتح .

(١٢٠) ي فتح : القربة .

(١٢١) في الأصل : ١٥٠ ، ما سمعته ورواه كورد عن فتح : ٥٥٥ .

(١٢٢) ساقط في : ١٥١ .

(١٢٣) ساقط في : فتح .

(١٢٤) ساقطة وفي الأصل والسبع الأخرى وثلاث كورد عن فتح .

(١٢٥) صاحب المنيعة : وهي من المنيعة التي تقول لها صاحبها حتى إسماعيل الأسكاف ، وكان صاحب القيد الذي في إدارة المنيعة ومقرها من كتامة الإدارية والقضائية إلى جانب اصطفاة ساقط ورجال الشرطة في المنيعة كانت الخامسة في الجرائم وروايتها وحقيقة مراكيبها . وفي اختصاصاته وماله : انظر ابن سبيل ٢٢٠ - ٢٢٢ ، ٢٢٥ - ٢٢٦ ، ابن عفران : ١٦ ، عبد خلوف : صاحب المنيعة في الأندلس ص ٥٢ - ٥٩ مجلة المنيعة لطلعت : العدد الأول ١٩٧٩ ، فكتوت .

(١٢٦) ي ١ : شي .

وقع بيننا وقد تهادينا^(١٦٥) واصطلحنا. فكرهت إطلاعهم^(١٦٦) على^(١٦٧) حركتي^(١٦٨) من محضتي ، وتثنى إلا بعد مشاورتكم . فاكثروا إلى - رحمكم الله - برأيكم في ذلك .

فكتبوا : لهما - (ولم الله القاصي) ^(١٦٩) - ما ذكرت ، وشاررت فيه ، والذي حدثنا في أمر الثلاثة^(١٧٠) أن يطلقوا ويحلى سيلهم ، إذ قد تصالحوا وتعاونا^(١٧١) من دعوائهم ، ورجعوا إلى أن^(١٧٢) فلكي كان^(١٧٣) عن شر وقع بينهم . ولم يكن - لا ادعوه - وجه يظهر ولا سب يدل ولا سبيل إلى حسبهم بعد هذا - (والله ولي التوفيق ^(١٧٤)) .

قاله أيوب بن سليمان ، وقال يحيى بن عبد العزيز : إنما يطهى القاصي بين المتحى والمضحى عليه ، فيكلف المضحى إثبات دعواه ، وينظر بينهم بحق وعدل .

(٩٥٦) فإذا رجع عن دعواه ، وترك إثبات طلبه^(١٧٥) ، فليس حل القصة^(١٧٦) إيجاب الناس حل طلب حقوقهم والذي أجاب به أبو صالح صحيح^(١٧٧) صواب (من الجواب)^(١٧٨) والله الموفق (الصواب) ^(١٧٩) إلا أن

(١٥٧) في فتح ، د ب : تهادنا وفي الأصل : تهادنا والصواب ما أثبتنا والمقصود تسريح بعضنا بعضاً بالأخذ بأسباب المحاربة ، أو دعاء بعضنا بعضاً بمن خصصه وقدره .

(١٥٨) في فتح ، ب .

(١٥٩) في الأصل ، د ب : حركتهم ولذا كره من د ، فتح .

(١٦٠) في فتح ، د : والله الله

(١٦١) ساقطة في الأصل ، د ب : وقد كره من فتح .

(١٦٢) في د : والله تعالى

(١٦٣) ساقطة في د .

(١٦٤) ساقطة في فتح

(١٦٥) في فتح : والله يفضيكم بالتوفيق ، وفي د : والله الذي يوفقكم .

(١٦٦) في الأصل : د : أوجب : طلبه : والله كره من فتح .

(١٦٧) في فتح : والله تعالى

(١٦٨) ساقطة في فتح ، د .

يكون القاضي استراب (١١٩) أمرهم بشاهد أعلمه بشئ من شأنهم . فلما (١٢٠)
إذا لم يكن عنده ما كان من دعوائهم ، علا سبيل عليهم . وقاله ابن لاية ،
وعبد الله (بن يحيى) (١٢١) ، ويحيى بن عبيد الله ، وأحمد بن يطر (١٢٢) ،
وسعد بن معاذ ، وابن وليد .

١٥ - وجلان قتل أخيهما ، وشهد بذلك عليهما ، وكشف القاضي عن
أمرهما ، فلم يختلف أنهما قتلاها لريبة اتهامها بها :

(٩٥٥) فرأنا - وثقت الله - الشهادات وما ذكرت (١٢٣) من أنك أثبتت (١٢٤)
بالمشهود عليهما ، بعد أن كنت أرسلت من وقت بهم ، فكشف عن أمر
هذه البيعة ، وغيرها في القرى (١٢٥) الجاورة . فأدى (١٢٦) إليك الذين
أرسلتهم لكشف ذلك أنه لم يحض عليهما ، أن أحدهما محمد وأحمد قتلاها ،
إذا (١٢٧) اتهامها بالكره ، وأثبتت - أسعدك الله - أن تعرف ما يجب
عليك فعله ، بالمشهود عليهما ، فالذي يجب عندنا (١٢٨) ، حسيهما بذلك
الشهادة ، واستماع القول بما نسب إليهما ، من قتلها على العناء ، والظلم
بغير مكره ثبت عليهما ، حسباً طويلاً لحرمة الدم ، وما عظم الله من أمره .

(١٢٩) استراب أي تشككه ولم يلق في أمرهم .

(١٣٠) ساقطة في نج ، ١٥٠ .

(١٣١) في نج ، ثانياً .

(١٣٢) ساقطة في الأصل ونسخ الأخرى والمذكور من ١٥٠ .

(١٣٣) أحمد بن يطر . من أجل فرطه يكره : أبا القاسم وهو : مول محمد بن يوسف
ابن حنبل : مول حنبل كان : ساقطة لله : حقه أو القروط : مشاراً في الأحكام . ثانياً -
- في المحققين - سنة ٥٣٠٣ / ١١٤٠ م .

انظر ابن القري : ترجمة ٧٧ : ابن سهل ورقة ٥٣٣ .

(١٣٤) ساقطة في الأصل ونسخ الأخرى من نص الأخرى .

(١٣٥) أي حل إلهك للمشهود عليهما .

(١٣٦) قدس : القرى .

(١٣٧) في الأصل : فلفى : ولقد كره من نص الأخرى .

(١٣٨) ساقطة في نج .

(١٣٩) في نج : حصى .

فلان ثبت عندك قطعها لما بينت هذا ، فخطع على معاينة القتل ، أو حتى
سباع صورتها . (إذ (١٨٠) طرحته في القندير (١٨١)) ممن عرف صورتها ،
أن (١٨٢) أخرى (١٨٣) بقتلتها واستأنتها بجلها ، وقام بالدم من يجب أن يقوم به
نظرت عند ذلك بما يوفيك الله إليه (١٨٤) - إن شاء الله (عز وجل) (١٨٥) -
بما (١٨٦) توجه السنة في ذلك .

قال محمد بن وليد ، ومحمد بن غالب ، وابن ليابة ، وأيوب بن سليمان .
قال القاضي (١٨٧) أبو الأصم (١٨٨) : في هذا الجواب تبين (١٨٩) فتدبره .

٢١ - روى الشريف بن أحمد ستة رجال (١٩٠) ، فحسبهم الأمير ،
ثم صرف النظر فيهم إلى القاضي :

(١٩١) أعلمنا القاضي - رحمه الله - أن الأمير - أصلحه الله - صرف
إليه (١٩٢) النظر في ستة رجال (- من حيث (١٩٣) -) كانوا حبسوا من سب
روى محمد بن يوسف الشريف الحجازي إياهم بدم أخيه عبد الرحمن ، وأمره
أن ينظر بينهم (١٩٤) بالحق . وأن القاضي أحضر المرميين والراي ، فكشف
محمد بن يوسف عما وعاهم به .

- (١٨٠) في الأصل : د ب : إنا والله كور في د ا : فج .
- (١٨١) في د ب : د : إذ طرحته في القندير من يعرف .
- (١٨٢) في د ب : ر أن .
- (١٨٣) في د ا : أخرى .
- (١٨٤) متعلق في الأصل والفتح الأخرى ومذكورة في : د ا .
- (١٨٥) سائلة في د ب .
- (١٨٦) في د ب : ما .
- (١٨٧) في د ب : الفتح .
- (١٨٨) متعلق في الأصل والفتح الأخرى ومذكورة في : د ا .
- (١٨٩) في د ب : د ب : د ب : د ب : د ب : د ب .
- (١٩٠) متعلق في د ب .
- (١٩١) متعلق في الأصل : د ب .
- (١٩٢) متعلق في د ب .
- (١٩٣) في د ب : د ب .
- (١٩٤) في د ب : د ب .

فقال : إن أئمة عبد الرحمن كان ملأ بهم ، فتركى منزلهم البيت
بقرتهم ، بطرقس^(١٩٤) . فأصبح مقتولا . وذكر أن الذين قتلوه من هؤلاء
السنه ، خطيع واسماعيل وعمر وقريش ، وقال إنى لا أصرهم بأعيانهم ،
وأقر هؤلاء الأربعة أنهم المسمون بهذه الأسماء إلا خليفاً فإنه^(١٩٥) قال :
إنما يسمى خليفاً . وانتفوا أحمس^(١٩٦) من قتل عبد الرحمن بن يوسف أئمة
هذا القري .

وقال محمد بن يوسف : إن الاثنين من هؤلاء^(١٩٧) السنه هما شريف
وسعد الله ، بريتان من (٣٧) دم أئمة .

وقال ذلك بمحضرهما ولم يعرفهما بأعيانهما حتى تسبأ له وأنه صح
عنده أئمة بريتان من دم أئمة^(١٩٨) .

وقال المرميون : حيثما من عشرين شهراً .

وقال محمد^(١٩٩) . (إنما حسوا له^(٢٠٠) من سنة (أو)^(٢٠١) مالا بها .

وقال المرمى : استغار^(٢٠٢) محمد بن يوسف على ماشيتى ، بعد أن ضربت
وحضر ذلك^(٢٠٣) أهل القري .

وقال عمر بن أحمد : أخذ لنا عشرة أنوار^(٢٠٤) ، وكشفنا القاضى - وفقه
الله - من وجه النظر فى ذلك .

(١٩٤) سائقة فى قري ، دى ١٠ بطرس ، ولم نطقنا المصادر فى بيع أئمة على أئمة
مكافأ .

(١٩٥) سائقة فى قري ، دى ١٠ .

(١٩٦) قري فى قري ، دى ١٠ ، دى ١٠ ، دى ١٠ .

(١٩٧) قري فى الأصل ، دى ١٠ ، دى ١٠ .

(١٩٨) سائقة فى الأصل ، دى ١٠ .

(١٩٩) دى ١٠ ، دى ١٠ .

(٢٠٠) سائقة فى دى ١٠ .

(٢٠١) قري ١٠ : لذلك .

(٢٠٢) قري ١٠ : القري .

«الذي يجب في ذلك ، إذ (٢٠٣) لم يأت القام بدم أغيه بالجنة ، أو بلوث
يجب به القام مع القسامة ، حتى مضت المدة التي أقر محمد أنهم حبسوا فيها
أكثر من سنة .

وقال : المحمسون (٢٠٤) منذ عشرين شهراً فلا معنى لحبسهم (٢٠٥) ،
ولا يحل حبس مريض هذه المدة .

إنما قل أهل العلم : إن كان المرمى بالدم منهم حبس الشجر ومعه ،
فإن لم يؤت (٢٠٦) عليه بيعة (٢٠٧) في داخل الشجر ، أطلق ، وهؤلاء قد حبسوا
أكثر من ذلك ، بما لا يجوز حبسهم له . وفي دون ذلك ما كان فيه استيراه
لعلبة الطالب (٢٠٨) .

فإذا لم يحق قبلهم حقاً إلى هذه النهاية ، فلا يحل حبسهم ، لأن الطالب (٢٠٩)
قد قال لا أفرهم بأعيانهم ، وإنما يلحق أنهم أربعة من هؤلاء السنة ، وأبرأ
الاثني منهم ، وهو لا يعرفها حتى يحيا (٢١٠) له ، فأبرأها فأى شيء
أكرم الله القاضي أصح من هذا الطالب ، وفي إطلاق هؤلاء ممن لم (٢١١) يتم
عليهم بشية (٢١٢) ولا صيب ، يوجب حبساً من ثواب الله (- عز وجل (٢١٣)
ما سأل الله - تعالى (٢١٤) - أن يوفق الأمير للأخذ به . فإن السجى مقرون
بالطالب الأكرم -

لواجب على القاضي إتياء ذلك إلى الأمير ، لاستصحال إدخال الثواب
عليه - إن شاء الله - (عز وجل (٢١٥))

(٢٠٣) في الأصل : «ب : «أه : » .

(٢٠٤) في الأصل : المحمسون - حبس : في «ب : المحمسون ، حبسهم .

(٢٠٥) في «ب : «أه : » .

(٢٠٦) في «ب : «أه : » .

(٢٠٧) في «ب : «أه : » .

(٢٠٨) في الأصل : «ب : «أه : » .

(٢٠٩) في «ب : «أه : » .

(٢١٠) في «ب : «أه : » .

(٢١١) في «ب : «أه : » .

(٢١٢) في «ب : «أه : » .

(٢١٣) في «ب : «أه : » .

(٢١٤) في «ب : «أه : » .

(٢١٥) في «ب : «أه : » .

قال بذلك ابن لبابة ، وعبد الله ، وأيوب بن سليمان ، ويحيى بن عبد
عبد العزيز ، وابن وليد ، ومحمد بن غالب .

٤٢ - مسألة الطبى^(٢١١) الذى أصبح فى داره مفلولا :

(387) أصبح^(٢١٢) الخلاج أبو مروان عبد الملك بن زيادة الله (ابن
مصر^(٢١٣)) القيسى الطبى^(٢١٤) مفلولا ، على^(٢١٥) عراشه فى داره ، بالربض
الشرقى بمحاضرة قرطبة ، بمجموعة مسجد الأمير ، فى آخر شهر ربيع من سنة
سبع وخمسين وأربعمائة ومضى ابنه سيف^(٢١٦) متلوا بالجارحة لفصالة عليه^(٢١٧)
لجبا بأنه طروق ليلا ، وقتل . فاشكر ذلك الوزير أبو الوليد بن جهور^(٢١٨) ،

(٢١١) انظر بحث الدكتور محمود مكى عن : أسراى بن القيس القرطبي ومصرع أبو مروان
القبلى ، مجلة كلية الآداب والعلوم جامعة الكويت العدد الثالث ديسمبر ١٩٧٥ . لوردد ابن سنان
غير مصرع أبو مروان ومطابقت بتفصيل رائع فيما نقله عنه ابن بسام فى القصيدة : ١ - ٢ /
٥٢ - ٥٣ ، بحث د . محمود مكى من ١١٤ حكاية : ٦٤ .

(٢١٢) فى ليج : وأصبح .

(٢١٣) مسألة فى ليج روى د ب : مصر وهو تحريف عما أثبتناه فى الدكتور فى أبو مروان
عبد الملك بن زيادة الله فى مصر القيسى .

(٢١٤) من ترجمه أنه من أهل بيت جليلة ورياسة ومن أهل الحديث والأدب إمام فى اللغة
شاعر وله رواية وصاح بالأندلس ذكر الخليلي : أنه وآله بالندبة فى آخر حجة حبيباً ورجع إلى
الأندلس ومات بطرقة ، وكان قسراً على طرقة العرب . انظر لفرحة جلوة القصص رقم ٦٢٩ ،
بحث د . محمود مكى حكاية رقم ٥٢ وما ورد فيها من مصادر .

(٢١٥) فى د : فى

(٢١٦) فى مرجعاً ملاهى أشتاد القيسية على مادة أهل الأندلس .

(٢١٧) مسألة فى ليج

(٢١٨) هو أبو الوليد محمد بن أبي الخازم جهور بن محمد بن جهور القيسى وهو الأمر فى قرطبة
بعد وفاة أبيه سنة ١١٣٥ ، وانتدبت إمارته حتى علمه ابن مرتضى قائد المصنف بن عبادى سنة ١١٦٢ ،
ثم تولى مع الخزانة أسراى إلى جزيرة شططش انظر ابن ططارى . البيان للفرج ٢ / ٢٣٢ - ٢٣٣ ،
٢٥٥ - ٢٦١ . وقد انحص ابن سنان الفروع والفتاى على يد جهور وما أساطط من أحداث
وكتابات مفردة فى البطنة القيسية . انظر تقديم الدكتور محمود مكى لكتيب القيس (بيروت
١٩٧٢) من ٨٠ - ٨٢ .

وأمر صاحب المنيعة محمد بن هشام المعروف بالحفيد^(٢٢٢) بالهوض إلى داره^(٢٢٣) . فنهض إليها ودخلها ، وألقى المقتول ملبوحاً فيه نيف عن ستين ضربة . يسكبى . وتبع إلى الدار أثر نزول فيها^(٢٢٤) أو خروج عنها .

فلم يبق على أثر من ذلك ، وألقى ثيابه عباءة في بعض أركان الدار ، وسكبى أعلامه في غرفة فيها مروى ، وفي سراديل بعض سائه نصع^(٢٢٥) دم واستنطقهن ، فقالت واحدة منهن عن أخرى : هذه^(٢٢٦) قتلتها ، وأنها نحن .

وقالت : كان حقيقاً بالقتل منذ أهرام .

وكان ابنه ساكتين معه في الدار ، المنظر يمتازته وهو الأكبر^(٢٢٧) ، وآخر^(٢٢٨) ضعيف الأعضاء قد ضربته ربيع^(٢٢٩) .

فقال هذا الضعيف : طرقة لصوح فقتلوه . ثم رجع إلى أن قال : إنما قتله النساء . وأن أساءه الكبير كان واقفاً خلف باب البيت . ولدت موته

(٢٢٢) هو أبو بكر محمد بن هشام بن محمد بن مكيان القيسى المعروف بابن الصنم القرطبي - وهو حفيد لأبي جعفر بن مكيان الصنم الذي كان وزيراً لهكم للقتل ثم هشام المؤيد قبل أن يسقط المنصور بن أبي حنبل بالأمور . كان مصنفنا بالأدب وله سنة ٨٣٩٣ / ١٠٠٣ م وتوفي سنة ٨٤٨١ / ١٠٨٨ م النظر في ترجمته ابن بشكوال : المسلة رقم ١٢٢٦ ، ابن الأثير المحكة رقم ٤٠٢٢ . مسود مكي حاشي رقم ٧١ ص ١٤٤ .

(٢٢٣) مسلة في الأصل والنسخ الأخرى ولله كورد من قبح .

(٢٢٤) قو ١٥٠ ر

(٢٢٥) قو قبح : تلخ والصواب ما أثبتنا ، ولعل قبح هو دشتان هم .

(٢٢٦) في الأصل : ووضعه ولله كورد من قبح الأخرى .

(٢٢٧) قو قبح : أبو حنبل ربيعة الله بن أبي مروان عبد الملك . النظر في مسود مكي حاشي ٧٢١ ر ١٤٤ . وفي ترجمته ابن الأثير المحكة رقم ٢٥٠ . ابن بشكوال المسلة : ص ٢٤٥ (حيث وردت الإشارة إليه عرضاً في ترجمة أبيه أبي مروان عبد الملك للقتل) (٢٢٨) في ديب الآخر .

(٢٢٩) هو القيسى عبد الرحمن ، ويؤتى القتل بقرنه : قد ضربته ربيع : أنه أصيب بقرنه من القتل .

وورائته : وأن ابني (٢٧٠) أخيه (٢٣١) أثنى الناس ببلعه مع ابنه المصروف (٢٣٢).

وشاورني ذلك صاحب المذبة : فأقني ابن عتاب (٢٣٣) أنه لا نيل على (٢٣٤) من كان معه في النار من نسائه ولا نيل (٢٣٥) ؛ إلا أن على كل واحد منهم القسامة ، أنه ما قبله ولا مالا (٢٣٦) عليه ، ولا شاركه فيه ثم يطال بهم . واحتج في ذلك بحالة قصي فيها القاصي أبو بكر (٢٣٧) (بن رواب (٢٣٨)) وقال : في هذا المعنى مسألة تشبهها ، نقلها (٢٣٩) السنة وخجة إلا أنه (٢٤٠) لم يمر بها عمل . قال : ولا كان قول المرأة من الأخرى هذه

(٢٣٠) في فتح ابن

(٢٣١) اسم أبي مروان هو عبد الحميد (انتهى سنة ١٢٦ / ١٠١٤ - ١٠١٥) أما إني لم تحيط لنا المصادر إلا اسم أحمد وهو أبو الحسن علي . أما الإي الآخر فلا تعرف عنه شيئا . انظر د . محمود مكي : حاشية رقم ١٧ ص : ١٤٤ .

(٢٣٢) في فتح : المصروف .

(٢٣٣) هو الفقيه عبد بن عتاب بن حسن ويكنى أبا عبد الله . كان شيخ أبي القوري في زمانه وعليه جليل القدر في وقته . معي ذلك فله قرينة مراراً تأتي من ذلك واستمع . نفسه القاصي أبو الخرف ابن بشر إلى القوري سنة ٤١١ هـ / ١٠٢٢ م . وقد سنة ٢٨٢ هـ / ٩٩٢ م وكون ٤٦٢ هـ / ١٠٧٠ وشهد جنازة الفقيه علي بن عبد الله بن عبد ربه راجلا . انظر ابن سبيل : ورقة ١٢٢ ، ابن بشكوان . القصة رقم ١١٩٤ ، ترتيب الفهرست ٨١٠ / ٢ - ٨١٢ د . محمود مكي : حاشية ٧٥ .

(٢٣٤) في دب . مع .

(٢٣٥) في فتح : د : واهية .

(٢٣٦) في الأصل ملك ، في فتح ملك . ولا كبر من دب : د : والأول عليه أبي سنده . انظر لسان العرب : مادة د ملا .

(٢٣٧) سألني في فتح .

(٢٣٨) أبو بكر محمد بن يحيى بن رواب قاضي الخزانة . كان في لوائ الدولة الحمدانية - له كتاب في الفقه سماه الفصاح . وقد سنة ٤١٩ هـ / ٩٢٦ م ، وكون سنة ٤٨١ هـ / ٩٩١ م .

انظر في ترجمه ابن القريش : ترجمة ١٢٦٣ هـ ابن سبيل ورقة ٤٢٢ ، ترتيب الفهرست ٦٣٠ - ٦٣٣ ، القاصي : المرتبة العليا ص ٧٧ - ٨٢ ، التبيان للذهب ص ٢٦٩ د . محمود مكي : حاشية ٣٦ ص ١٤٥ .

(٢٣٩) في فتح : د : ونقلها .

(٢٤٠) في فتح أنها .

(د - القصة الجدل)

قتله ، وأعتادها نحن . قولاً محتملاً^(٢١١٦) (أن تعني^(٢١١٧)) أنها أعتادت بقول
أو فعل ، لم^(٢١١٨) يكن عاملاً في قتلها ، ولأنها^(٢١١٩) لم تقل هذا إلا بعد
البحث عليين بالشرط ، وغيرهم ، ونزعهم من ذلك .

(قال القاضي^(٢١٢٠)) والمسألة التي عني بها أبو عبد الله بن عباس بقوله :
« وفي هذا المعنى مسألة تشبهها إلا أنه لم يمر بها عمل » ، هي التي كتبناها قبل
هذا من البشارة ، وذكرها ابن أبيه (محمد بن يحيى^(٢١٢١)) في مستنبه . فليس
مخرج من دار . فحلل فيها قوم آخر ذلك ، فوجدوا فيها قتلاً يسيل معه
ونحوها ، في كتاب التفرع (لأبي القاسم^(٢١٢٢)) بن الجلاب^(٢١٢٣) .

قال^(٢١٢٤) : وإذا وجد رجل مقتولاً ووجد^(٢١٢٥) بقره رجل معه
سيف ، أو في يده شيء من آلة القتل ، أو شيء من دم المقتول ، وعليه آثار

(٢١١٦) في الأصل : محتملاً ولا كور من الشيخ الأخرى .

(٢١١٧) مسألة في الأصل ، د ب والذكور من المسكين الأخيرين .

(٢١١٨) في د ، و .

(٢١١٩) في ق ، أ .

(٢١٢٠) مسألة في الأصل ، د ب ، د ، و ، والذكور من ق .

(٢١٢١) مسألة في ق .

وهو عليه محمد بن يحيى بن عمر بن أبيه ويكنى أبا عبد الله وهو ابن أبي الشيخ محمد بن
أبيه ، وقد مرت بنا ترجمته حاشية رقم ٦٠ . له كتب مؤلفة منها : المنتبه ، وكتاب في البراءة
وله أمي ابن حرم على كتابه وأنه ليس له . مطبوعاً وهي على مقاصد الفروع لمالك الفرونة
توفي بالإسكندرية ٢٢٠ / ٩١١ م . انظر ابن القزويني . رقم ١٢٢٩ ، جريدة المنصب
رقم ١٦٣ ، ترتيب المصادر / ٣٩٨ - ٤٠٢ ، بداية اللبس : رقم ٢١١ ، التبريد
للطب من ٢٥١ - ٢٥٢ ، د . محمود سكي : ص ١٢٥ حاشية ٧٧

(٢١٢٢) مسألة في ق .

(٢١٢٣) هو أبو القاسم عبد الله بن الحسن البصري المعروف بابن الجلاب خلفه بالحق بكر
الأخيرى وله كتاب في مسائل الخلاف وكتب الفروع من أشهر كتب الفقه المالكي ولفقه به
القاضي عبد الوهاب توفي مصرية من الحج سنة ٢٧٨ انظر ترتيب المصادر / ٦٠٥ ، التبريد
للطب من ١٢٦ .

(٢١٢٤) في ق ، و ، د .

(٢٠٠) مسألة في الأصل ، د ب .

القتل ، فلذلك لوث^(٢٥١) يوجب^(٢٥٢) القسامة^(٢٥٣) لولائه ، إلا أن ابن عثاب لما وجد ابن رزبه قد قضى بها شبه مسألة الطبق ، بخلاف هذا ، صار إليه ، واتبع العمل به . ويسوغ أن يحتج له بما في صياح ابن القيسم^(٢٥٤) في رسم تأخير صلاة العشاء ، في امرأة نزل بها رجل فأت عجاة . فاتهمت به وسأل وليه مالكاً عن ذلك . وقال اتهامها^(٢٥٥) به من وجه لا أستطيع به^(٢٥٦)

قال مالك^(٢٥٧) يكشف أمرها ، فإن كانت غير مثمة لم أر أن يحبس يوماً واحداً ، ويحلى ميلها ، قيل له أتهدد^(٢٥٨) ؟ قال : لا أرى ذلك ، إذا كانت غير مثمة .

قال ابن القيسم : فإن كانت مثمة حبست ، ولم يجعل يمسرحها ، لعلها يحن^(٢٥٩) عليها شيء ، (فإن لم يوجد شيء^(٢٦٠)) وطال حبسها ، استحلقت لحين يميناً ويحلى^(٢٦١) ميلها .

وأقوى ابن القطان^(٢٦٢) ، وابن مالك^(٢٦٣) في مسألة ابن^(٢٦٤) الطنبي أن لا يته^(٢٦٥) بالضعيف القيام بالدم .

(٢٥١) في الثوث ، والقسامة : انظر حاشية : ٥٧٤٥٥ .

(٢٥٢) في د ب : يجب .

(٢٥٣) في ن ج : أ ما في .

(٢٥٤) في ن ج : ١٥٥ : أتها .

(٢٥٥) في ن ج : د ب : د ، به والصواب ما أثبتناه والقصور : لا أستطيع فلتطع به .

(٢٥٦) في ن ج : فقال .

(٢٥٧) في ن ج : د أ : أتهدد .

(٢٥٨) في الأصل : حق ، في ن ج : د ب : ١٥٥ : يمين والمذكور من د ب .

(٢٥٩) مسألة في ن ج .

(٢٦٠) في د أ : ويحلى .

(٢٦١) هو : أبو هريرة بن محمد بن مخلد بن عمرو بن القطان توفي سنة ٢٦٠ / ١٠٦٦ م

انظر ابن سبيل ورقة ٤٢٢ ، قصة ترجمة دلم ١٦٣ ، تهذيب التمارك ٤ / ٨١٣ .

(٢٦٢) هو : محمد بن محمد بن مالك ، يكنى أبا مروان كان حافظاً لكتاب الله والحدوث .

له مختصر في الفقه توفي ٢٦٠ / ١٠٦٦ م انظر ابن سبيل : ورقة ٤٢٢ ، قصة : ترجمة

٦٧٠ ، تهذيب التمارك ٤ / ٨١٣ - ٨١٥ .

(٢٦٣) مسألة في الأصل ، د ب والمذكور من التفسيرين الآخرين .

(٢٦٤) في ن ج : الخزين .

(قال القاضي (٢٦٨) : « وفي هذا نظر لقوله أولا ، طرفه القصوى (٢٦٩) وقلوه .

فجمع الورير أبو الوليد (بن جهور (٢٦٩)) الفقهاء والحكام والناس في مسجد ابن عتاب المعروف بمسجد خانم (٢٧٠) . وأرسل في ابن القطان وغيره من المشاورين ، فأمنوا من إيثار ابن عتاب عليهم بمجمعهم في مسجد (٢٧١) عند باب داره . فتموا . فقال الورير للرسول : هم (٢٧٢) وما اختاروا ، ونزل الوزير في المسجد مع الناس ، وأمر بإحضار ابني المقتول ، وبني عمهما وقرئت الشورى . وأمر الوزير بالأخذ بجواب ابن عتاب ، ونفذ القضاء به ، وأسم الاين الأكبر (٢٧٣) وأم ولده وأم ولد المقتول في داخل المقصورة ، بالجامع عند منقطع الحق فيه عاداتا الله في الدنيا والآخرة

١٩ - شورى كتبني في قتل ابن فطيس ، وزوجه رحيمة ابنة عبد الرحمن ابن عبد الله بن محالة بن شيبه :

(٣٧٤) بسم الله الرحمن الرحيم ، استحضرت الحاجب سراج النبوة أبو عمرو عباد بن المعتز (٢٧٤) حل الله المؤيد بنصر الله أهله الله - الورير صاحب المدينة بقرطة محمد بن يزيد - وفقه الله والفقهاء ، سلمهم الله - وشاورهم

(٢٦٥) مخالفة (د) .

(٢٦٦) في قبح : القصص .

(٢٦٧) مخالفة في الأصل : « بوالأكور من القسطين الآخرين .

(٢٦٨) في د : ابن خانم .

(٢٦٩) في الأصل : « د : مسجد .

(٢٧٠) في قبح : دمهم .

(٢٧١) في قسح الآخرين : الكبير .

(٢٧٢) سراج النبوة عباد بن عبد الله على ابن المصنف . كان أكبر أبناء المصنف ملكه لشهيدته منه إليه أبوه محكم قرطبة بعد طلع بن جهور عباد وقتب المأمون ، نقل جاسي دخل الرابطين الأحمس وعلوا طوك الطوائف ، وسلموا قرطبة ثم قلوه في سنبل صفر سنة ٢٨٤ هـ (١٠٩١) . فتنظر عبد الواسع للراكني السجى من ١٩٠ - ٢٠١ - ٢٠١ .

عنده (٢٧٣) - ألقاه الله - الورير صاحب المدينة ، فبما جرى بين يديه ، وثبت لديه في أمر قطيس بن عيسى بن قطيس ، المهتم بأبوع زوجته ، رحمة ابنة عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد بن شبيب ، وأعلمهم أن الورير مغيب في محمد بن يونس بن عبد الله (٢٧٤) جدهما للألم (٢٧٥) قدام عنده ، وحضر مجلس نظره ، وذكر أن حبيسته رحمة هذه ، ذبحها زوجها قطيس ابن عيسى (ابن قطيس (٢٧٦)) ، وسأله النظر كي ذلك .

وأنبت عنده أن سراج بن عبد الله (٢٧٧) في أيام توليه (٢٧٨) لأحكام (٢٧٩) القصاء بطرطية - رحمه الله - قدمه للنظر على رحمة وأغنيا شقيقها عبد الرحمن ابن عبد الرحمن ، فقدموا ألقاهم لما (٢٨٠) ، مقام الوصى - وأنبت عنده أيضاً ، تركيل ابنة عنده (٢٨١) له على القيام (٢٨٢) عنها في طلب دم المختولة ابنها . وأن يموت في ذلك ماسها توكيلا مفوضاً ، أأامته به مقام نفسها . وأل إليه بمن قبل وأجاز من الشهداء ، وشهدوا عنده على هين قطيس (ابن عيسى (٢٨٣)) (بن قطيس (٢٨٤)) في (شهر (٢٨٥)) ومصال سنة الثنتين وستين وأربعمائة ، أنهم يعرفونه ساكناً مع روجه رحمة ، أنه (عبد الرحمن بن (٢٨٦)) عبد الله

(٢٧٣) في فتح : ٥٥ .

(٢٧٤) الورير مغيب بن محمد بن يونس بن عبد الله يكنى أبا الحسن تولى إمارة أنطاليا ١٢٩٩ هـ بلغ من سنة ٧٩ عاماً .

النظر ترجمته في القصة : رقم ١٢٨٥ .

(٢٧٥) في فتح . لأبها

(٢٧٦) ملاحظة في الأصل والنسخ الأخرى واللكود من فتح .

(٢٧٧) هو سراج بن عبد الله بن محمد بن سراج يكنى أبا القاسم أول القضاة بطرطية

١٢٤٨ هـ / ١٠٥٧ م إلى أن تولى ، وكان مشاركاً في الأحكام من قبل وتولى سنة ١٢٤٦ هـ / ١٠٦٤ م

وكان عمره ٨٦ عاماً . انظر ابن سبيل الورفكان ٤٢٤ - ٤٢٥ والقصة ترجمة رقم ١٠١٨ ترجمه

المبارك ٤ / ٨١٥ - ٨١٧

(٢٧٨) في فتح : توليته

(٢٧٩) في فتح : أحكام .

(٢٨٠) في فتح : ١٢٤ . لها به .

(٢٨١) في فتح : حبيسة .

(٢٨٢) ملاحظة في فتح .

(٢٨٣) ملاحظة في الأصل واللكود في النسخ الأخرى .

ابن خالد بن شهيد ، في داره بشرى مدينة قرطبة ، مغردين لا يسكن معهما أحد ، لا حادم ولا غيرها ، منذ نحو أربعة أشهر متقدمة لتاريخ شهادتهم المذكورة . وأما لم يفلحهما أحد في عام (٢٨٤) إلى أن دخلوا عليها (٢٨٥) في (٢٨٦) يوم الجمعة ثلاث عشرة ليلة (٢٨٧) خلت من شهر (٢٨٨) رمضان في الدار المذكورة ، فوجدوها فيها (٢٨٩) مكتوفة ملبوسة . ولم يروا في الدار أرواً لدخول أحد فيها من جهة من جهاتها ولا لتزول من سقف ولا من (٢٩٠) حبره فيها . ويرفون فطيساً ملازماً لسكنى هذه الدار و (٢٩١) السبيت فيها مع زوجه رحيمة هذه (٢٩٢) ولا يملونه غاب عن الدار إلى أن وجدوا رحيمة فيها ملبوسة . وأنهم يعرفون أن المحيطين (٢٩٣) بجيرانها (٢٩٤) في علمهم أمها حمدة ابنة الوزير مصيث (٢٩٥) ابن محمد بن يوسف بن عبد الله ، وأخوها شفيقها (٢٩٦) عبد الرحمن بن عبد الرحمن الصغير ، وأختها للأُم أمة الرحمن وأمة الشر (٢٩٧) ، ابنتا محمد بن حسين بن أحمد الحميري ، وزوجها فطيس ابن عيسى المتهم بقتلها .

وأعلم فيما ثبت عنه من ذلك إلى فطيس وأعلمه بشيئته عنه ، وعي ثبت ، فقال : إنه لا مدفع عنه فيه (٢٩٨) ، وأنه لم يقتل زوجه (٢٩٩) رحيمة ، ولبت عنه قوله هذا بمى قبل ، وأجاز من الشهاد و ثبت عنه أن أولى

(٢٨٤) ق فح : ١٥٤ : عليهم .

(٢٨٥) ساقطة في د ا .

(٢٨٦) ساقطة في الأصل ، فح : ١٥٤ .

(٢٨٧) ساقطة في الأصل ، و فح .

(٢٨٨) ساقطة في فح .

(٢٨٩) ساقطة في فح : ١٥٤ .

(٢٩٠) في د : المحيط بجيرانها .

(٢٩١) في الأصل : د ب د ا بن حيت .

(٢٩٢) ق الأصل : شفيقها

(٢٩٣) في النسخ الأخرى : عمرو

(٢٩٤) في د : فطيس .

(٢٩٥) في فح : روجه .

الناس يطلب (٢٩٦) دمه ، والقيام به مع أمها حلة ، وأخيا عبد الرحمن الصغير (ابن عم أبيها (٢٩٧)) للأب ، محمد بن أحمد بن حكيم (٢٩٨) بن شيبه ومحمد ابن هشام بن حكيم (٢٩٩) بن شيبه ، وحضرا مجلس بطرء ، وقال فيه (٣٠٠) محمد ابن أحمد متبها أنه لا يقسم في ذلك إن وجبت لها القسامة . وذهب محمد بن هشام إلى أن يقسم (٣٠١) (إذا وجبت وثبت عنه (٣٠٢)) ذلك من قولها .

وسأل الورير صاحب المدينة الفقهاء الجواب ، في ذلك كله . وكيف وجه الحكم فيه ، وأظهر إليهم ما ثبت عنه مما تقدم وصفه ، وأقرهم (٣٠٣) بإياه على نصه .

فقالوا : نرى - والله الموفق للصواب - إطالة حبس لطيس بن عيسى موثقاً في الكيل مضيقاً عليه في الحبس ، زماناً طويلاً حسباً يزدرك إليه اجتهادك رجاء أن يقدم (٣٠٤) في خلال ذلك قطع قدم به (٣٠٥) . لأن طالع حبسه ، ولم تقو ريبته (٣٠٦) وطنته وبقي على حالة أمره ، قال بمصمم : ليقسم حيثك في مقطع الحق بالجامع حسين مجتاً ، أنه ماقلها ، ولا شارك في دمه ، ثم يسرح ويحل سبيله ، والله تعالى حسيبه . وقال بمصمم : بل يقسم بعد طول الحبس وليها محمد بن هشام ورجل (٣٠٧) أو رجال من عصبته في مقطع الحق بمحضرك ، ومضرك ملاً من المسلمين ، إن كان أحدها غير بالغ في ذلك ، حتى حين لطيس .

(٢٩٦) سأل في نج .

(٢٩٧) في نج . ابن أبي عمير ، ابن أبي عمير ، ابن أبي عمير ، ابن أبي عمير .

(٢٩٨) في نج ، ابن أبي عمير .

(٢٩٩) سأل في نج .

(٣٠٠) في نج ، بن أبي عمير .

(٣٠١) في نج ، وجب عليه وثبت عنه .

(٣٠٢) في نج ، ابن أبي عمير .

(٣٠٣) في نج ، ابن أبي عمير ، بن أبي عمير .

(٣٠٤) في نج ، بن أبي عمير .

(٣٠٥) في نج ، بن أبي عمير .

(٣٠٦) سأل في نج .

(٣٠٧) سأل في نج .

وَمَحْصَرُهُ بِاللَّهِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ، لَقَدْ قَتَلَهَا عِدَاُ (پیکر دوں ، ایہیں
ملک حسین مرتے) (۲۰۶) .

وإن كان أخوها قد بلغ الحلم ، أقسم مع محمد بن هشام على فطيس ، أنه قتلها ، وانقص منه ، وإن لم يكن مع محمد بن هشام من يقسم معه من عصبتها ، بن فطيس في السجن (٢٠٨) ، حتى بلغ أخوها . وأقسم هو وأخوها شهيد (٢٠٩) وقتل — إن شاء الله عز وجل — قال بالقول الأول : عبد الله ابن محمد بن عباس (٢١٠) ، وعبد الرحمن بن سوار (٢١١) ، وعلي بن محمد (٢١٢) وقال بالقول الآخر : محمد بن فرج (٢١٣) ، وعبد الله بن محمد (٢١٤)

(٢٠٧) اذ ١٥ يكون ابي ملك حسن ميتا مر ١

(3) \mathcal{A} 的每一个子集 \mathcal{A}' 都是 \mathcal{A} 的 σ -代数。

(٢٠٩) حاشية في الأصل والنسخ الأخرى والمذكور من قبل

(۳۱۰) عید اللہ بن محمد بن عباس و ہر طرف پائی القباہیوں کی آٹا بھجھم سے ایسی چاہے کچرا،
وگناں مشور اور فی الاحکام بنظر علیہ رکازان صاحب الفقیہ ابی عبد اللہ بن فرج وعلیاً بہ .

تولى سنة ١٩٢٤ / ١٠٤٠ م النظر القصة ترجمة ٩١٢

(٢١١) عبد الرحمن بن سنان بن أحمد بن سوار ثور القصب البلساني في قرطبة من أوجه
عشرة ليلة غلبت من غلبات الأعراس سنة ٢٦٨ هـ حتى وفاته لا تثنى عليه ليلة القدر ليلة القدر من
نفس السنة وكانت مدة عمله في القضاء أربعة أشهر ونصف يومين انتقل ترجمته في القصة رقم ١

٧١٥ : ترجمه القرآن ١ - ٧١٦
(٧١٥) يظهر أن المقصود هو علي بن محمد بن عبد العزيز بن حنين الفقيه القرطبي ،
وله سنة ١١٧ = كان من أهل طرابلس والاضطه الرائي ، وكان مشهوراً في الاستكمال بقرطبة مدبراً
ويعتقلى بها ، وكان له مجلس بالسيده الجامع بقرطبة توفي في ١٢٧ هـ . انظر في ترجمه ابن
مكحول : المجلد ١ - ٩٠٠ .

(١٩٤) التقيته أبو عبد الله محمد بن فرج دول الفلاح حدثتني عن أبي القتيبي بن عمار ،
 كان عالماً بمتن الفروغ مع خبر وعاداً لأشاعره ، بلغه لومة الإمام ، توفي سنة ١٩٧ هـ
 انظر في ترجمته ، في سبل ورقة ١٢٢ ، ابن بشكوال : المسألة ترجمه ولم ١٢٢٩ هـ ، بقية
 المسألة ترجمه ٢٥٦ .

(٢١١) القسود به هو عبد الله بن محمد بن آدم ترجم له ابن بشكوال فقال : أنه كان من قرطبة ذلك في ١١٦ هـ / ١٠٢٥ م ، وكان قد نظر في أسكنام للخطاط بطرطبة فكان من أهل المرسية في تلبانة ابن قاسم أول الباقين ، وشعور في الأحكام ، ثم استشهد القسود على أنه محمد بن حباد بطرطبة في صفر سنة ١١٨ هـ / ١٠٢٧ م فلم ير له ياتوني اقتصاداً حتى توفي سنة ١١٨٦ هـ / ١٠٩٢ م ابن بشكوال : القسود : وهو ٧٧٢ .

واحج محمد بن فرج لقوله بحديث مالك عن ابن أبي ليلى بن عبد الله ابن (395) عبد الرحمن الأنصاري ، أن سهل بن أبي حشمة (314) حدثه أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قضى بالقسامة مع عبد الله بن سهل الأنصاري ، ثم الحارثي يوم قتل بخير ويلى ولاته بالإيمان ثم وداه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من عتده عاتاة من الإبل ، كلنا اختصره ابن حبيب في الرواضة . ونحوه عن سهل بن أبي حشمة (314) ، أنه أخيره رجال من كبراه قومه : أن عبد الله (ابن سهل (315)) ومحبة خرجا إلى حبيب ، من جهد (316) أصحابه فألقى محبة . فأخبر : أن عبد الله بن سهل (314) قتل وطرح في القبر (317) حين أو بئر . فألقى يهود . فقال أنتم والله تقتلوه .

فقالوا : والله ما قتلناه . فأقبل حتى قدم على قومه . (فذكر لهم ذلك (318)) ثم أقبل هو وأخوه حويصة ، وهو (أكبر منه (319)) ، وعبد الرحمن . فلحب محبة لتكلم وهو الذي كان بخير ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كبير كبير (320) » يريد الس . فتكلم حويصة - ثم تكلم محبة - فقل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إما أن يدوا (321) صاحبكم .

(314) في الأصل : حصة ، فج : حبة .

(315) في الأصل : حصة ، فج : حبة ، ١٥ : حبة .

(316) مضافة في النسخ ومكتلة من القراء ٢ - ٥٧٧ .

(317) جبه : أي قفر منه .

(318) مضافة في فج .

(319) في الأصل : ١٥ ، ١٥ : قفر .

غير : المختبر هو البئر القريبة للقرية الواقعة قدام وتل الحفر : أي تكون حول القتل .

(320) في ١٥ : فذكر فذكر لم .

(321) في فج : أكبرها .

(322) في الأصل : ١٥ ، كبير .

كبير كبير : أي هم الأكبر .

(323) في فج : قفرا .

قفرا : أي يسلوا الله .

الحديث (٣٢٩) ورواه مالك أيضا (٣٢٧) عن يحيى بن سعيد ، عن بشير بن يسار ، أنه أخبره : أن عبد الله بن سبل الأنصاري (٣٢٧) ومحيصة بن مسعود خرجا إلى غير فخرقا في حوائجها . فقتل عبد الله بن سبل والحديث (٣٢٨) وآل أمر ابن (٣٢٩) فطيس إلى مصاحلته بعلته من الذهب أداها وشغل عنه .
وقال ابن حبيب : أخبرني ابن الماجشون عن إبراهيم بن سعد بن شهاب عن ابن مسلة بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار عن رجال من الأنصار ، من أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم (٣٣٠) - أثر القسامة على ما كانت عليه في الجاهلية .

١٤ - مسألة ابن نيرة وابنه المختلن من ثلثيك حبة المصعب ، واحتفال أبوالمصعب ليظهر فيها :

(٣٢٩) من الله لقاضي (٣٣١) في التهمة والمسلمين في بقائه ودوام أيامه ، أنت والله نسأله حماطتك في كشفك . لأن (٣٣٢) الواجب عليك في جميع

(٣٢٩) والحديث هو : قال عليه الصلاة والسلام إنها أن يذوا صاحبكم وإذا أن يذورا حرب . فكتب إليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك . فكتبوا : إنا والله ما نعلم . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم عيممة وعيممة وعيد الرحمن . و أنتمون وتستقرون دم صاحبكم ؟ قالوا : لا . قال : فأنصت لكم يوم ؟ قالوا : ليسوا بصلين لرواه رسول الله صلى الله عليه وسلم من بعده . فبث إليهم مائة ناقة حتى أخذت منهم فدار . قال سبل الله وكفني منها ناقة حره . انظر مالك : الموطأ ج ٢ - ٧٧٧ - ٧٧٨ .
(٣٢٦) مسألة في ١٥ .

(٣٢٧) مشكلة من الموطأ ٢ / ٧٧٨

(٣٢٨) تقدم عيممة ذلك هو ، وأمة عيممة ، وعيد الرحمن بن سبل إلى قبيص صلى الله عليه وسلم . فذهب عبد الرحمن لينتقل مكانه بن أبيه . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كبيركم فتكلم عيممة عيممة . فذكر أن عيممة بن سبل . فقال لم رسول الله صلى الله عليه وسلم و أنتمون خبيص يميناً وتستقرون دم صاحبكم ؟ . قالوا : ليسوا بصلين لرواه رسول الله صلى الله عليه وسلم من بعده . فبث إليهم مائة ناقة حتى أخذت منهم فدار . قال سبل الله وكفني منها ناقة حره . انظر الموطأ ٢ / ٧٧٨ .

(٣٢٩) مسألة في تعج

(٣٣٠) مسألة من الأصل ، دب .

(٣٣١) لقول من الله عليه بكتة انظر لسان العرب مادة : من .

(٣٣٢) في دب : أن ، لا ، تعج ، من .

نظره على أفضل ما كان عليه سلفك - رحمه الله - أخذاً بالحقيقة لكسك
ولم تنظر له ، فحاطك الله وحاط بك الذي أحبت

وفكك الله معرفته في أمر ابن نيرة المقتول ، وابنه المقتول معه وأنها
في ديوان القضاة على رسم مملكة ، وأن كل (٢٢٢) من كان بمعية العجب موثقاً
لعمارتها ، إنما كان في عبيد مسميين لسائرهم وأولادهم في الكتاب المذنون
للقضاة . وحجرت على العبيد في نكاح الحرائر فلما قتل ابن نيرة وابنه أشكل
عليك أمرها ، ولم يعلم (٢٢٣) أمرها (٢٢٤) من أبناء الحرائر أم من أبناء الإمام .
ورفع رافع أن لابن نيرة مالا وقد تحلف ولداً صغيراً . ولم يزل الله يحوط
بك الصغير والكبير والحاضر والبادي ، فالذي يجب عليك ، اعتقال
ابن نيرة من وجهين . أحدهما : أنه إن كان من أبناء الإمام هو وابنه المقتول
والصغير الباقى . فلما له حكم . وإن كان في نفسه من أبناء الحرائر ، انتقل
الحكم إلى غير ذلك . إذ (٢٢٥) ابنه مثله . ولو لم يكن هذا المعنى قائماً لكان
عليك (٢٢٦) النظر للصغير في جميع ماله . كما لم تزل تفعل في مال غيره .
فر - وفكك الله - باعتقال ذلك وسرقة مبلغ المال . ثم تجمع أهل شوراك (٢٢٧)
فتفصل بما يجتمع عليه قولهم - إن شاء الله عز وجل (٢٢٨) فقد (٢٢٩) كان
في أيام القاضي ابن سلمة (٢٣٠) مثل هذه القضية ، من رجل مات منهم ،

(٢٢٢) سائق في دا ، فج .

(٢٢٣) في دا ، فج : نلم .

(٢٢٤) في الأصل : دا ، لهما .

(٢٢٥) في دا ، لهما : كان ، فج : إن كان .

(٢٢٦) في دا ، فج : عليه نظره .

(٢٢٧) في الأصل : شوراك .

(٢٢٨) سائق : في دا ، فج .

(٢٢٩) في الأصل : لن .

(٢٣٠) الثاني ابن سلمة هو الفهرست سلمة الكلاب القروية . وفي نسخة كورة دارية
في أيام الأمير عبد الله بن محمد قبل أن يلى الإسكندرية . فلما احتل الإسكندرية ولاد لثقة الجند
والقضاة بقرطبة مرتين . وتوفي سنة ٣٠٢ (٩٢٤) (النظر في ترجمته : التلخيص : القضاة
بقرطبة ١٢٢ - ١٣٦ ، ١٤٤ - ١٤٥ ، ابن القزويني : تاريخه رقم ١٤٩٦ وانظر للتفصيل
لأبن حبان (تكملة د . سكي) ص ١٩٧ والمحلية رقم ٣٧٣ وما ورد فيها من مصادره) .

وأنت (٣١٧) في استقصائك وفي موالائك بالمشاورة : لا تعدم التوفيق ،
والقديد . - (إن شاء الله عز وجل) (٣١٧) - قاله : محمد بن غالب ،
وعبد الله (بن يحيى) (٣١٨) ، وابن أبيه ، وأبو صالح ، ومحمد بن وليد .

١٥ - للمعنى المعنى (٣١٩) على الفتح وعنه :

(٣٧٤) معناه - وذلك الله الشهادات التي وقعت على أفلح وعنه و
تدعية الجاهلي فرأينا شهادات ليست تقطع شيئاً ، ولكن فيها شبهة ،
تستأق (٣١٩) بهما في حسيهما حتى تستقصي ثم (٣١٩) شهادات القائم بالدم . فإن
أحق بغير هذه الشهادات شيئاً ، نظرت فيه بما يظهر لك - إن شاء الله
(عز وجل) (٣١٩) - وإن (٣١٩) لم يكن (٣١٩) غير هذه الشهادة (٣٢٠) فإنها
صحيحة ليس يجب بها عليها (٣٢٠) شيء . فإن لم يأت الطالب بشيء يحن به
ما قام (٣٢١) ما بينه وبين الشهور أطلقتهما .

قال بذلك ابن أبيه ، وأبو بوب بن سليمان وكان حبس القاصي لها إلى
استيراء أمرها من الواجب للمرى (٣٢٢) على ما ذكرنا وحلدها (٣٢٣)

(٣١٤) في ذلك .

(٣١٥) ساقطة في د ، ج

(٣١٦) زائدة في د

(٣١٧) في ج ، الجاهلي

(٣١٨) في ج ، يستأق .

(٣١٩) ثم : حرف مكمل إشارة : ساقطة في النسخ الأخرى .

(٣٢٠) ساقطة في ج ، د

(٣٢١) في د ب ، فإن : لا تكون .

(٣٢٢) في الأصل : د ب ، ج : الشهادة والذكور في د ا ولكن في الأخرى في
الأصل : د ا عليها والذكور في ج ، د ب .

(٣٢٣) في ج : حلقام هـ .

(٣٢٤) زائدة في ج

(٣٢٥) ساقطة في د ا .

16 - شورى في نور استعطه ورثة عن ميثم :

(258) خطاباً به صاحب المظالم^(٣٥٨) أبو بكر (عبيد الله بن محمد)^(٣٥٩) ابن آدم . يا سادتي وأكابر عدولي (المسلمين في عيسى وحلدي)^(٣٦٠) . ومن أبقاهم الله ، وسلمهم ، وأحسن على طاعته عونهم .

قام عندى محمد بن يحيى بن أحمد فذكر أن أباه ، يحيى ثوبى مغفولاً ، وسلب عند قتله ثوراً ، كان له . وأنه ألقاه في^(٣٦١) حين قيامه عندى بيد رجس سماه ، وسألني فخطر له (في ذلك)^(٣٦٢) ، بواجب الحق ، فأجبت إلى ذلك ، فأظهر إلى عقد استرعاه ، تاريخه ذو القعدة من سنة أربع وستين وأربعمائة . تضمن ملك أبيه يحيى لثور^(٣٦٣) المتوفى فيه ، وأن شهادته لا يضمنون أنه فروته ، بوجه من وجوه القوت^(٣٦٤) إلى أن ورثه^(٣٦٥) ورثته . ولأنه رآه من ملك ورثته إلى حين شهادتهم عليه . وأتاني بعض شهادته ، لشهدوا عندى على نفيه ، وقبل أن يتم ثبوته عندى . أتاني محمد المذكور^(٣٦٦)

(٣٥٨) صاحب المظالم . وهو من الخطط التي تحول لصالحها حل إصدار الأحكام . ولم يكن يتلقى في نظر المظالم بأخصاصي بعد في نوع معين من المنازعات وإنما كان يرجع إليه أي كان ينال على قلبي الجلسات الفصل فيه .

انظر : ابن مولى ورثة ٢ ، المردى : الأحكام السلطانية ٧٧ - ٨٢ ، المردى : الخطط انظر ٢ - ٢٠٧ - ٢٠٨ ، عهد خلافة صاحب الرد وانظام ، بحث مجلة كلية الآداب والدراسات الإسلامية الكويت العدد ١١ : ديسمبر ١٩٧٨ ، الكويت .

(٣٥٩) ساقطة في النسخ الأخرى والاسم بهاء بنيت في د ١ ، ولكنه في هذه النسخة عبيد الله بن محمد بن آدم ، غير أن المصوب فيه عبيد الله ، كما أثبتته وابن آدم المذكور هو الذي ترجم له ابن بشكوك ، وقد مررت بنا ترجمته الحالية ولم ٢١٤ .

(٣٦٠) ساقطة في النسخ الأخرى ، وفي نسخ طولى المصنف في طولى ، والمذكور في د ١

(٣٥٧) ساقطة في نسخ

(٣٥٨) ساقطة في نسخ .

(٣٥٩) في نسخ : لثور

(٣٦٠) في د ١ : القوت .

(٣٦١) في د ١ : فروته .

(٣٦٢) ساقطة في النسخ الأخرى ، والمذكور في د ١ .

لذكر أنه صالح الرجل ^(٢١٢) الملقى بيده الثور المذكور ^(٢١٣) ، على شيء ^(٢١٤) دفعه إليه ^(٢١٥) ، وأنه قبض الثور المذكور ، وصار بيده لنفسه ولسائر ورثة أبيه معه . ثم قام أحد بن عيشون فقال : إن هذا الثور ملكه ، وماله . وأنه ضاع منه ، وسألني أنظر له في ذلك بالواجب ، وأظهر إلى عقد استرحاه تاريخه ، حتر ذي الحجة ، سنة أربع وستين وأربعمائة ^(٢١٦) . نصن ملكه لثور المذكور ، وأنا أني بمن أطلعت ^(٢١٧) على اسمه من شهادته فشهدوا عندى ^(٢١٨) على نعه ، وعلى عين الثور ، وثبت عندى هذا العقد ، بشهادة من زكى عندى من شهادته . وأنا أني محمد بن يحيى وسألني إثبات عقد الاسترحاه الذى كان يشرح ^(٢١٩) في إثباته ، فأبحث له ذلك ، فأنا أني بمن أطلعت ^(٢٢٠) على اسمه من شهادته ، فشهدوا عندى على نعه وعلى عين الثور ، وثبت عندى ما نصن بشهادة من زكى ^(٢٢١) عندى أيضاً منهم ، وكلت إثبات موت أبي يحيى وعند ورثته ، فأظهر إلى بذلك عقداً تاريخه ذو القعدة المذكور ، وثبت عندى (شيديه وأثبت عندى توكيل أمه خمس إياه على طلب ما يجب لها ^(٢٢٢) طلبه من نفسها وحر) ^(٢٢٣) نظرهما من سائر بنيها من يحيى المذكور ، في عقد الورثة ^(٢٢٤) بإيعاض أبيهم ^(٢٢٥) يحيى بهم إني في كتاب عهده توكيلاً ، أوجب لها ^(٢٢٦) التكلم بهم . تاريخه عقب

(٢١٢) ساقية في : نج .

(٢١٤) ساقية في : نج .

(٢١٥) في : لا رفر .

(٢١٦) في : نج ، له .

(٢١٧) ساقية في : نج .

(٢١٨) في : نج ، طس .

(٢١٩) ساقية في : نج .

(٢٢٠) في : نج ، ج ، شرح .

(٢٢١) في : نج ، طس .

(٢٢٢) قد د ب : يحيى .

(٢٢٣) قد د ب : له وإشارة ساقية في الأصل والمذكور . من د ب : نج .

(٢٢٤) قد د ب : نج ، ثوراة .

(٢٢٥) قد قنص الأخرى : إليم والمذكور في : نج .

(٢٢٦) في : نج ، له .

فوق القعدة ، المورخ . وتضمن معرفة شهادته الإحصاء : وثبت عندى بهما وأعلنت إلى محمد بن يحيى ، فبما ثبت عندى لاس عيشون بعد أن عرفته بشيئته ، وبما ثبت عندى . فقال : إن عنده ما يحل به ما شهد به شهادته ، فأجلته في ذلك أجلاً قاطعاً ، من ثمانية أيام . ثم عاد إلى قبل انصرام هذا الأجل . وقال : إنه لا مدفع منى ^(٣٧٧) عنده ما أجل فيه إلا ما أثبت في عقد الاسترهاء الذى قام به . وثبت ذلك من قوله عندى في مجلس نظرى . وأعلنت أيضاً إلى أحمد بن عيشون ، فبما ثبت عندى في عقد الاسترهاء الذى قام به محمد بن يحيى . وثبت ذلك من قوله عندى . ورأيت استطلاع رأيكم الموفق فيما جرى عندى من ذلك كله . وعاطبتكم بقطاينى هذا ، وأدرجت طيه كتاب ^(٣٧٨) كافد يشتمل على جميع (ما أثبت عندى كل) ^(٣٧٩) واحد منهم ^(٣٨٠) بعد المناقبة بها تلك النسخ . فتصفحوا ذلك بفضلكم ، وجاروا بولى عنه ، موفقين ومأجورين ^(٣٨١) والسلام .

وأجاب ^(٣٨٢) محمد بن فرح : يا سيدي ^(٣٨٣) وولوى ، ومن أبده الله بطاعته ، تصمحت خطابك ، وما (٥٥٩) أدرجت طيه . وإذا ثبت ملك ^(٣٨٤) الرجلين ^(٣٨٥) في شئ واحد ، وكان بيد أحدهما ، قضى به ^(٣٨٦) الذى هو بيده ، وكذلك هذه المسألة ، القصاص باثني لورثة يحيى بن أحمد واجب . لأن ملكهم أتمم ، وهو بأيديهم ، فأقضى لهم به ، بعد بين محمد وأمه ، في

(٣٧٧) سألته في د ب ، طبع ، ١٥٤ .

(٣٧٨) في د ا : كتاب

(٣٧٩) في د ا : ما أثبت عندى كل

(٣٨٠) في د ا : سيما

(٣٨١) سألته في طبع

(٣٨٢) في د ا : فيلقرب . ومحمد بن فرح المذكور هو مولد محمد بن يحيى فكري وهو المعروف بابن الفلاح القزويني رحمه اللهين محضراً قرطبة . وقد مرث بها ترجمته . انظر سلكية رقم ٣١٤ ، ومارود قنبا من مصادر .

(٣٨٣) مذكورة في طبع .

(٣٨٤) في طبع : ما كان لرجلين .

(٣٨٥) سألته في د ا .

مقطع الحق باثقه الذي لاإله إلا هو ، أن الثور الأبيض الذي يطلبه أحد بن
عيشون ، ملك ليحيى بن أحد ، وماله من ماله . لم يعوته بوجه من وجوه
التصويت (٣٨٧) ، في علمهم إلى أن توفي . وورثه (٣٨٨) ورثه ، ولاخرج عن
ملك (٣٨٩) ورثه بوجه من الوجوه كلها . (وإن ملك جميعهم) (٣٩٠)
لباق (٣٩١) عليه إلى حين يميتهم على البيت ، لايقولون في علمهم في (٣٩٢) هذا
الوجه . وتنفطح (٣٩٣) حجة أحد بن عيشون في الثور . فإن بكل محمد وأمه
عن أبيي ، حلف (أحد) (٣٩٤) بن عيشون ، أن الثور ملكه وماله (ولم
يبعه) (٣٩٥) ، ولاوجه ، ولاخرج من ملكه بوجه من الوجوه كلها إلى حين
يميت . ويقضى له بمئة المالكين لأعسهم من الثور ، ويبقى الأصاغر (٣٩٦)
فيه على حصصهم ، ملكاً لهم إن شاء الله (عز وجل) (٣٩٧) .

وجاريت (٣٩٨) أنا : سیدی (٣٩٩) وولي ، ومن وصل إليه تسليده ، وهوته
وثأيد ، ما انتهى إليه نظرك بوجب الحكم (٣٩٩) لورثة يحيى بالثور ، ليس
لأن لم يداً لكن لأن يمتهم (٤٠٠) أرغت (٤٠١) وقتاً ، وبينت ابن عيشون

-
- (٣٨٧) في فتح : الثور ؛
(٣٨٧) في الفسخ الأخرى : ولورثه ولورثه في دا .
(٣٨٨) ملكه : ساقط في دا : والثانية في دا : ورثهم .
(٣٨٩) في دا : في علمهم وملكهم .
(٣٩٠) في دا : يا .
(٣٩١) في دا : وري .
(٣٩٢) في الفسخ الأخرى : وتنفطح .
(٣٩٣) ساقط في فتح : دا .
(٣٩٤) في دا : لم يزل في وجه .
(٣٩٥) الأسفل : في السداد عن لورثة .
(٣٩٦) ساقط في فتح : دا .
(٣٩٧) الخطاب : ما يرد على الفسخ حتى ينزل في صاحب الكتاب .
(٣٩٨) في فتح : سیدی .
(٣٩٩) في دا : الفصل .
(٤٠٠) في فتح : منهم .
(٤٠١) في الأسفل : أرغت ولورثه عن الفسخ الأخرى .

لم تؤرجح^(١٠٣) رماناً . ومن استحق مثل هذا لم يقص له به حتى يختلف ؛ (في مقطع الحق أنه ما باع ولا وهب)^(١٠٤) . فيحلف^(١٠٥) محمد بن يحيى في مقطع الحق بالجامع ، عند المبر بمحضر ابن عيشون ، بالله الذي لا إله إلا هو ، ما أعلم أنه^(١٠٦) باع هذا الثور المنصوت ، الذي ورثناه عنه ، ولأنه وعبه ، ولا نقوته بوجه من وجوه التصويت ، إلى أن تولى وأورثناه^(١٠٧) . وما فوت^(١٠٨) نصيب^(١٠٩) منه بوجه^(١١٠) إلى حين يبقى حله ، وتحلف أمه فمس مثل ذلك بمحضر ابن عيشون . هكذا يعلمان . والرواية (في ذلك)^(١١١) كملك . ولا يكتفيان أن يزيدا في إيمان ، أن الثور كان ملك^(١١٢) مورثهما^(١١٣) ، (ولا ملكهما)^(١١٤) لأن البينة قد شهدت بذلك^(١١٥) ، وقطعت به . (كما قد قال)^(١١٦)

وقال^(١١٧) بعض الشيوخ في جوابه لبعض القضاة : وعند أنكر مثل هذا من ، ولا يجب أن يحكم الحاكم إلا بما لا بد له منه لتصرف^(١١٨) من هذا وشبهه . فعلى ما جاورتك به^(١١٩) أدركت الفقهاء المتقدمين ، وبه كانوا يفتنون حكام المسلمين . - عصمتا الله أجمعين - هذا نص كلامه .

(١٠٣) في فتح ، ١٥ ، العدد .

(١٠٤) ساقية في فتح

(١٠٥) في فتح ، سن يملك

(١٠٦) في فتح ، ١٥ : أب .

(١٠٧) في فتح : ولورثه ورثه .

(١٠٨) في د : ولا .

(١٠٩) في التبع الأخرى : نصيب والله كورد في فتح .

(١١٠) ساقية في فتح .

(١١١) ساقية في فتح .

(١١٢) في فتح ، ١٥ : ملكا لمورثهما .

(١١٣) ساقية في فتح

(١١٤) ساقية في د ب .

(١١٥) ساقية في التبع الأخرى والله كورد في فتح .

(١١٦) في د : قاله .

(١١٧) في التبع الأخرى فيسلفه والله كورد في فتح .

(١١٨) ساقية في د

وفي استحلاف المستحق على ما استحق لذلك وأصحابه ثلاث روايات .
إحداهما ما أنشئت به في هذه المسألة . وبه جرى العمل باتفاق من فقهاءنا .
فلم يخرج^(١١٨) إلى ذكر غيره ، ولقول ليس لأن^(١١٩) لم يبدأ ، شرح استجابه ،
ولولا أن يشهد ورثة محمد أرخت وقتاً ، لوجب الحكم لأعدائ^(١٢٠)
اليثيمين^(١٢١) من الفريقين . إذ لا بد عندئذ لواحد منهما ، مع أن رأيتك ،
وقد ذكرت أن قبولك البيئات^(١٢٢) ، إنما كان بتركية ، فليدل^(١٢٣) على
نساويهما في العدة . ومن نكل ممن وجب عليه الخلف منها رجعت^(١٢٤)
بمعه على أحد ، وحلف وأحد نصيه . واليمين سائلة عن الصغار في ذلك .
والله تعالى بمخصصك^(١٢٥) وبمخس حولك والسلام^(١٢٦) .

قال الشيخ^(١٢٧) والروايات التي ذكرت - في جوابي هذا - إحداهما في
شهادات المدونة ، أن من ادعى عبداً ، أو غيره في يد رجل ، وشهد له به
بينة ، أنه شيء لا يعلمونه باع ولا وهب ، حلف هو ما باع ولا وهب .
ولا أخرجه من (ملكه بوجه)^(١٢٨) من الوجوه . ويحلف على البت ،
(وهذا هو)^(١٢٩) الذي^(١٣٠) جاوزت به ، قبل^(١٣١) هذا ، وتكررت
المسألة في كتاب العتق الثاني ، وهي في صماح ابن القاسم ، في استحقاق

(١١٨) في ج ١ ، ص ١٥٠

(١١٩) مذكورة في ج ١ .

(١٢٠) في ج ١ : لا تعدل بيته ، ص ١٥٠ : لأعدائ بيته .

(١٢١) في ج ١ : البيئات .

(١٢٢) في ج ١ : قد

(١٢٣) في ج ١ : رجعت .

(١٢٤) في الأصل : د ب : بمخصصك وللأكور في التفسير الأعرجي .

(١٢٥) مذكورة في ج ١ ، ص ١٥٠

(١٢٦) مذكورة في ج ١ .

(١٢٧) في الشيخ الأعرجي : قد وجهه والله كره في ج ١

(١٢٨) ساقطة في ج ١ .

(١٢٩) في ج ١ : رجعت

(١٣٠) في ج ١ : قد

العنية ، في رسم الشريكين . قال مالك : حينئذ (١٢٢) اشترى سلعة فوجدت مسروقة فأقام القى اعترفها البيعة أنه (١٢٣) ما باع ولا وهب ، وحلف على ذلك وأعطيا ، فالذى اعترفت (١٢٤) في يديه (١٢٥) أن يذهب بها إلى بالهنا منه ، ليأخذ ثمنها ، ويضع قيمتها مستحقها ، وأكمل المسألة (و) (١٢٦) في كتاب الوكالات والقبضات في نوازل حيسى (١٢٧) ، بحلف على البت ما باع ولا وهب وإن كانوا ورثة . حلف من بلغ منهم الحظ (١٢٨) أنهم لا يعلمون (١٢٩) أصحابه ، باع ولا وهب . قال (١٣٠) ابن أبي زئب : أجمع كل من علمت من أصحاب مالك على البين ، فما استحق من غير الربع (١٣١) ، والمغار ، وأنه لا يتم الحكم لمن استحق شيئاً من ذلك ، إلا بعد يمينه . (واستخف) (١٣٢) من أدركت من (١٣٣) (١٣٤) مثليتها المختلصة بهم ، في العنية فيس استحق شيئاً من الربع والمغار ، فكان بعضهم يفتي أنه لا يتم الحكم لمستحقه (إلا بعد يمينه). (١٣٥)

(١٢٦) في ١ د س .

(١٢٧) في ١ د أ ، أ .

(١٢٨) في ١ د ب ، اعترف .

(١٢٩) في ١ د ب ، حج ، ١٤ .

(١٣٠) مسألة في حج

(١٣١) في حج - محذور والمغارب ما أوتيتا والمقصود حيسى بن دينار الخليلي .
القبلة بعد الفرع بن الخاسم ، وتوفي سنة ٢١٢ هـ / ٨٢٧ م . ولعل التارة التي ياتي بها المؤلف من كتاب حيسى المعروف باسم المسألة . انظر ترجمة حيسى في ابن حجر في ٩٧٥ والبيان للثب من ١٧٨ - ١٧٩ وابن حبان الأنيس (محقق - محمود مكي) ص ٧٨ ولاحقاً في ٢٠٣ والمصادر للقبلة في هذا الموضع .

(١٣٢) مسألة في الأصل والله كورد في نسخ الأخرى

(١٣٣) في حج ، ما .

(١٣٤) ع . أبو عبد الله محمد بن أبي دمين شيخ جليل من كبار المحدثين وعلماء

الشيعة أقرهم تروى سنة ٣٦٨ هـ

انظر ابن سبيل دقة ١٢٢ ، ترتيب للبارك ١ / ٥٧١ .

(١٣٥) الربع - جمع ربة وهي المزدك ونسج أيضاً على ربايع . جاء في الحديث : القلعة في ربة لم حاطة لرس . فالمقصود بها هذا المزارع .

(١٣٦) في الأصل ، د : واختلفت

(١٣٧) عبارة مسألة في ١ د .

وكان بعضهم يفتي ألا يمين عليه ، ورويت فيما سئل عنه بصوت أنه كان يرى إحصاءه في الربيع والخريف قال بصوت : واليمين التي أقول بها في ذلك ليست من قول مالك ولا يأخذ بها كل القضاة .

قال القاسمي^(١١١) أبو الأصم^(١١٠) . قد تأول ابن أبي زعيم وعبره ، أن من^(١١٢) قول مالك في المذونة مثل ذلك اليمين^(١١٣) على مستحق الرباع وغيره .

وقال الثوري قال ابن كنانة^(١١٤) : ليس على من أقام بينة في أرض أو حيوان أو سفعة يمين ، إلا أن يدعي الذي ذلك في يده^(١١٥) عليه أمراً ، أن^(١١٦) يرضى بمساحبه^(١١٧) أنه قد عمله فيحلف ما فعله ، ويأخذ^(١١٨) حقه وعنده هي^(١١٩) القولة^(١٢٠) . أنه لا يمين على من استحق عقاراً أو غيره ، إلا بدعوى . ومن^(١٢١) المستحق منه تعلق بها يمين ، ولم تبلغ ابن أبي زعيم هذه الرواية .

(١١٤) في ليج فتح .

(١١٥) مذكرة في د .

(١١٦) ساقطة في د .

(١١٧) ساقطة في د ب .

(١١٨) في ليج كنانة ، وهو خطأ بن موسى بن كنانة في الطبعة الأولى من كتاب الإمام مالك وكان من علماء المدينة . كان الإمام مالك يخصصه ويقت في ضبطه . وهو الذي قلبي فيه في نفس مالك بعد وفاته . وتوفي سنة ١٨٦ هـ / ٨٠٢ م . انظر القاسمي ص ١ : ترتيب القدر في ٢٩٢ - ٢٩٣

(١١٩) في فتح الأخرى : يمينه .

(١٢٠) ساقطة في د .

(١٢١) في د ب : بمساحبه .

(١٢٢) في د : ولغة .

(١٢٣) ساقطة في فتح

(١٢٤) ساقطة في د ب .

(١٢٥) في فتح الأخرى : من .

وأما قول بحكم بالثور لورثة يحيى ، ليس لأن لم يدا فالملعى أن اليد التي تراعى عند تكاليف^(١٥٩) البيئات ، هي اليد التي لا تعرف كيف كيفيتها ، ولا الوجه الذي به^(١٦٠) صار الملقى فيه إليها . وأما إذا عرف الوجه الذي به دخل ذلك المتنازع فيه في اليد ، فلا مزية حيث لا لصاحبها ، مثل ما في نوازل صحنون في كتاب الشهادات ، فيس أقام بيعة في ميت ، أنه مولاه أعطه فأخذ ميراثه ، ثم شهد لأخر بمثل ذلك . ولم تولد البيعة وقتاً .

قال : إذا كانت البيعتان سواء فالمراث بينهما نصفان . وفي ولاء لمنونة إذا أطلعت ميراث من زعمت أنك ولرثه ، وأمه^(١٦١) مولاه^(١٦٢) ثم أقام رجل بيعة ، أنه مولاه وأتت أم بيعة ، أنه مولاه . وتكاليف البيعتان في العدة . فالقال بينكما : قاله ابن القاسم ، قال صحنون : قلت له ، ولم وقد قال مالك ، إذا تكاليف البيعتان فالقال الذي هو في يديه ؟ قال إنما ذلك في مال يده^(١٦٣) لا يعرف من أين أصله ، فإذا^(١٦٤) عرف^(١٦٥) أصله ، فهو الذي له الأصل . وقد أقام هذان البيعة باستحقاقهما لهذا المال الذي كان له أصله فهو بينهما .

وفي الشهادات ذكر اليد^(١٦٦) تكاليف البيعتين ، وفي نوازل صحنون في آخر كتاب الدعوى^(١٦٧) من هذا المعنى . وفي أول باب كتاب الأحكام لابن

(١٥٩) في د ب : تعالى .

(١٦٠) سابقة في ج

(١٦١) في ج ، د ، هـ .

(١٦٢) في ج : وإنك مولاه

(١٦٣) في د ١ شبه

(١٦٤) في ج : فلما عرفت .

(١٦٥) في د ١ : قبله مع .

(١٦٦) سابقة في الأصل ومذكورة في الفسخ الآخر .

حبيب من مطرف^(١٦٦) . وابن الماجشون وأصبح (عن ذلك فتأمله)^(١٦٧) .
وفي مختصره ، في الذي ادعى ميراث الميت ، وأحله ثم أقام آخر^(١٦٨)
بأخذه^(١٦٩) البينة أنه وارثه ، وأقام حبشه الذي المال بيده ، فيته^(١٧٠) أنه
وارثه ، وتكافأت البينتان : من غير أن القاسم إن المال يبقى للذي هو بيده ،
وأحله ابن أبي زيد^(١٧١) في القواد . وعن ابن الماجشون ، وهو خلاف
المثبوتة . وموارل مهنون وفي سماع ابن الحسن^(١٧٢) لابن وهب^(١٧٣)
نحو ذلك .

وكذلك لأشهب^(١٧٤) في القواد في مسألة لقطه^(١٧٥) . وفي مسائل

(١٦٨) هو : مطرف بن عبد الله الحلال الذي وهو ابن أمث مالك بن أس ، ومن أكبر
الأمهات ، حسب مالك أربع عشرة سنة وتوفي سنة ٢٢٠ هـ / ٨٢٥ م ، انظر ترتيب المدرك
١ / ٣٥٨ - ٣٦٠ ، التلخيص للكتاب ٢٤٥ - ٢٤٦ هـ ، محمود سكي من ١٣٣ .

(١٦٩) في ١٥ : مثل ذلك يضاف له .

(١٦٦) مسألة في الأصل ومذكورة في التلخيص الأخرى .

(١٦٧) مسألة في ٥ ب : نيج .

(١٦٨) مسألة في نيج : في ٥ ب : بيته : في ١ : بيته .

(١٦٩) هو أبو عبد الله بن أبي ربه القبادي ، له كتاب القبادي وهو صاحب الرسالة
التي كتبت من دعائم الفقه المالكي لا في المغرب وحده بل في العالم الإسلامي كله . ولد بالقبادي
سنة ٢١٠ هـ وتوفي بدمشق سنة ٢٨٦ هـ / ٩٩٦ م ، انظر ترتيب المدرك ١ : ١٩٢ - ١٩٧ هـ ،
التلخيص للكتاب من ١٣٣ - ١٣٨ هـ ، محمود سكي من ٨٨ .

(١٧٠) لذلك أنه ينفذ عبد الملك بن الحسن المعروف بـ زوان (توفي سنة ٢٣٢ هـ -

٨١٦ - ٨١٧ م) فهو الذي له سماع من عبد الله بن وهب . وقد عرفت بنا ترجمته . حاشية ٢٩ .

(١٧١) أبو محمد عبد الله بن وهب القرشي ، أحد أعلام أصحاب مالك المصري ، وله
حواله سنة ١٢٤ هـ وتوفي سنة ١٩٧ هـ ، ألحق للكتاب الكبير والتلخيص .

انظر ابن فرسود ، التلخيص للكتاب ١٣٢ .

(١٧٢) أبو عمرو أشهب بن عبد العزيز بن خالد ، من مشايير أصحاب مالك ، مصري .
ولد بمصر سنة ١٤٠ هـ أو سنة ١٥٠ هـ وتوفي بعد الثلاثين بغير سنة ٢٠٤ هـ / ٨١٩ م ، انظر
ترتيب المدرك ٢ : ١٤٧ - ١٤٣ هـ ، التلخيص للكتاب ٩٩ هـ ، محمود سكي من ١٠٧ .

(١٧٣) القصة بيني وبينه التي يترجم عليه الشخصي باللاتين ملكه .

حبيب^(١٧١) بن نصر^(١٧٢) عن صفوان ، عيسى استحق دابة بيبة ، وحكم له فألقى المحكوم عليه لصاحبه وأقر^(١٧٣) له بييمها منه . وحكم عليه ، ثم أتى هذا بيانها منه ، فأقرها ، وأقام شاهدين عدلين ، أن هذه الدابة المحكوم بها لهذا الرجل الذي باعها من الرابع^(١٧٤) ، اشترها منه ستة ثلاثين ، (فلنكها^(١٧٥) ستة ثلاثين)^(١٧٦) وستة إحدى وثلاثين واثنين وثلاثين ، ثم باعها من هذا المحكوم عليه آخر ، فلنكها ستة ثلاث وثلاثين ، وكان المحكوم له بها أولا أقر أنه ملكها من قبل أن يتخاصم بها ، ويعترفها لبيبة^(١٧٧) وعشرين شهرا . وكانت حكومته في ذي الحجة أكثر سنة أربع وثلاثين ومائتين .

قال : بينة الذي^(١٨٠) شهد له بالملك القديم ، أول .

ونصحيح الملك القديم الذي شهد له به الشهود (في سنة ثلاثين^(١٨١)) تصحيح ملك هؤلاء المحكوم عليهم . وهذه أحكام تنقص وترد إلى من كانت بيده . أولا المحكوم عليه الذي اعترفت في يديه ،^(١٨٢) ولا ينظر إلى الأعدل من بينة معترفها ، وبينة مثبت شرائها سنة ثلاثين ، ولما ينظر إلى أعدل البيتين إذا تكافأت . وكانت في وقت واحد . وأما إذا كانت في وقتين مختلفين ، فهو لأقدمهم ملكا .

قال القاضي : قوله في وقت واحد معناه - والله أعلم - في تاريخ واحد

(١٧١) في ١ : ابن حبيب .

(١٧٢) حبيب بن نصر بن سهل البجلي ، صاحب نظام صفوان له كتب معروفة في سائر صفوان معلما بالأنصبة ومولده سنة ٢٠١ هـ / ٨١٦ - ٨١٧ م وتوفي سنة ٢٨٧ هـ / ٩٠٠ م

انظر ترتيب الماد ٢ / ٢٤٦ - ٢٤٧ .

(١٧٣) في ١ : فكر .

(١٧٤) في نسخ الأخرى : الرابع .

(١٧٥) ساقطة في د ب

(١٧٦) في ١ : بيبة

(١٨٠) في ١ : الذي

(١٨١) ساقطة في د ا .

(١٨٢) ساقطة في د ا .

إذا شهد على تاريخي حكم^(١٨٣) للأقدم تاريخاً ، كذلك في الملوحة وغيرها .
وفي سؤاله^(١٨٤) إشكال وكذلك (٢٦٢) القصاص في الكتاب الذي نقلنا منه ،
فتدبره . وما وجد بأيدي المحاربين من^(١٨٥) المال وادعاء رجلان هو من
هذا الأصل . وفي شهادته الواضحة ، تنازع فيما ترجع به اليته بمصها على
بعض ، من كثرة عدد ، ويان عطفة معديها على عطفة معدي اليته الأخرى .
واختلف قول ابن القاسم في الشاهدين ، فيصمها أحد المتداعيين ، وفي
الشاهد وإبني ، والشاهد أبرز من الشاهدين ، فله في سماع أصح في آخر
كتاب الدعوى : الدار لصاحب الشاهدين ، وكذلك ذكر ابن حبيب في كتاب
الشهادات ، من مطرف وابن الماجشون : ولو كان المنفرد أعدل أهل
زمانه ، وقال أصح في سماعه صاحب الأبرز أحق مع يمينه ، وقاله ابن القاسم
في سماع أبي زيد في كتاب الشهادات ولو نقلنا هذه المسائل كلها على
نصوصها ، وذكرنا ما يصرح منها بما فيه كمالها وبينها على ما يصرنا الآن
لطان الكتاب ، ونفرجتنا عن العرض الذي قصدها ، وفيها ذكرناه قطع
فيما نوردناه ، عصمتنا الله بهاد وطيبنا لقياد .

١٧ - مسألة من تعدى على دار رجل فكسر بابها وخرّب وجهها ونهب مالها :

(٣٧٥) شهد عبد القاصي شهود أنهم قالوا لعمر بن عبد العزيز : لقد
سأمت^(١٨٦) ما سمعتا من ولدك ، من سيرها^(١٨٧) بجاعة من أهل القصاص
والشر . منهم . حيد الأكلع وابن ثامة^(١٨٨) الشواحة ، وحدث الخبر ،

(١٨٣) في د . ١ . كان

(١٨٤) في د . ١ . سؤالا

(١٨٥) في د . ١ . عن

(١٨٦) في د . ١ : أسما

(١٨٧) في الأصل : سيرها ولا كور من الفسخ الأخرى .

(١٨٨) في الأصل : ثامة ولا كور من الفسخ الأخرى .

وسعد^(١٨٩) الذي صار^(١٩٠) في شطتك إلى دار يسكنها عبد^(١٩١) الله ،
سكاري ، وكسروا الباب ، وهجموا على البقال ، وانتهوا ما في الدار ،
وخربوا عبد^(١٩٢) الله حتى أثنى على الموت .

قال عبد الملك^(١٩٣) وعمره ابن عمر نعم ، فعلنا ذلك وفي شهادتهم أنهم
يعرفون القملة بأعيانهم وأسمائهم من أهل القصاد والشر وشرب الخمر^(١٩٤)
والعبالة^(١٩٥) . وشاور في ذلك .

فقالوا : فهنا وفلك الله الشهادات^(١٩٦) الواقعة ، فأبنا شهادات توجب
الأدب^(١٩٧) البليغ^(١٩٨) ، والحس الطويل على القملة المسمين ، في هذا الكتاب
المشهود . (٩٧٦) عليهم إن لم يكن عندهم مدفع ، وإن ذكروا مدفعاً ،
حبسوا وكشفوا عن مدفعهم . وم في الحبس إن مثل هذا شيع ، يكون
في مجمع وحاصرة فيستحقون^(١٩٩) الأدب^(٢٠٠) البليغ . ومن شهد عليه بشرب
الخمر منهم ، فطليه الخد . وريادة^(٢٠١) الأدب^(٢٠٢) لعظم ما انتهكوا^(٢٠٣)
وأظهروا^(٢٠٤) ، قاله : عبيد الله بن يحيى^(٢٠٥) ، وابن ليابة ، وابن وليد ،
وسعد بن معاذ . قال القاضي^(٢٠٦) أبو الأصم^(٢٠٧) : سكتوا^(٢٠٨) في جوابهم

(١٨٩) في فتح ، سيد

(١٩٠) في ١ : كان .

(١٩١) في فتح : عبيد الله .

(١٩٢) في الأصل : عبد الله والله كور من كتف الأعمى .

(١٩٣) في فتح : الخمر

(١٩٤) في الأصل : البقال والله كور في ١ .

(١٩٥) في ١ : الشهادة .

(١٩٦) في ١ : جملة الواقعة : في البليغ ومن شهد عليه يقر الخمر ثم طليه الله به .

(١٩٧) في فتح : يستحقون .

(١٩٨) في ١ : فتح : في البليغ في الأدب .

(١٩٩) في ١ : ما انتهكوا وأظهروا .

(٢٠٠) والله في فتح

(٢٠١) في فتح : البليغ .

(٢٠٢) معلقة في الأصل والله كور من ١ .

(٢٠٣) في الأصل : مكثوا والله كور في كتف الأعمى ،

هذا عن الحكم على المشهود عليهم ، بحرم ما اتهموا^(٥٠٤) من الدار على ما شهد به الشهود . وهو من فصول المسألة التي يجب ياتها .

قال ابن حبيب في كتاب الأحكام من أجمعت : سألت مطرفاً وابن الماجشون عن القوم ، يحدون على منزل الرجل ، فيعيرون عليه ، وإناس ينظرون لبيته وبذبيته بما كان فيه من مال أو حلى أو ثياب أو طعام أو ماشية . غير أن الشهود لا يشهدون على معاينة ما يذهبون به إلا أنهم يشهدون على غارتهم^(٥٠٥) وانتهابهم . قال لي مطرف : أرى أن يختلف الممار عليه على ما ادعى^(٥٠٦) بما يشبه أن يكون له ، وأن مثله يملكه بما لا يشكر^(٥٠٧) ، ويصدق فيه .

وقال لي^(٥٠٨) ابن الماجشون : لا أرى أن يعطى بقوله وبمته ، وإن ادعى ما يشبه حتى يفهم بيته بدهواه . وسألت عن ذلك أصبغ^(٥٠٩) فأخبرني عن ابن القاسم مثل قول ابن الماجشون واحتج بقول مالك فليمن اتهم حصة دنانير تحفيرة شهود ثم انتظما في حدة ما كان فيها ، ولا يعرفه الشهود . قال مالك : أقول قول المنتهب مع يمينه .

قال ابن حبيب : وقول مطرف في ذلك أحب إلى وبه أقول ، وقاله ابن كنانة : والظالم أحق أن^(٥١٠) يحمل^(٥١١) عليه .

قلت لمطرف : فإن أخذ واحد من هؤلاء المخبرين ، أبصم جميع ما أعاروا عليه ، إذا شهد به^(٥١٢) ، أو حلف الممار عليه بما^(٥١٣) يشبه .

(٥٠٤) في الأصل ، د ب : ما اتهموا .

(٥٠٥) في الأصل ، د ب : عاتتهم وللقكور من د أ ، فج .

(٥٠٦) في فتح حلة زائدة ما ادعى إذا أسمى ملهنية

(٥٠٧) في فتح يسكر

(٥٠٨) سابقة في فتح .

(٥٠٩) في فتح : وصيغ بن الفرع .

(٥١٠) في الأصل ، فتح ، د ب : من حلى وللقكور من د أ

(٥١١) سابقة في الأصل ، د ب وللقكور من د أ ، فتح .

(٥١٢) في د أ ، قيا .

فقال لي : نعم ، يصنع ذلك من أخذ منهم لأن بعضهم قوى ببعض ، كالقوم يدخلون حور^(٥١٣) الرجل ، فيسرقون الخشبة التي لم يكن بعضهم يقوى عليها . وثمها ثلاثة دراهم فكلهم يقطع ، وكل واحد منهم يقسم جميع ثمنها ، لأن كان له مال ، من قبل أنه كأنه إنما^(٥١٤) سرقها وحده^(٥١٥) . ولو لم يقس إلا ما يوبه وهو أقل من ثلاثة دراهم ، ما قطع إذن ، ولكنه أنزل كأنه سرق وحده ذلك ، حين كان بعضهم ، إنما قوى ببعض فكل ذلك المغيرون على الرجل .

قال لي مطرف : وكذلك القصوص والمخاريون القاطعون الطرق^(٥١٦) . من أخذ منهم غرم^(٥١٧) جميع ما أخذ هو وأصحابه . وإن أسلخوا جميعاً ، أو أخذ جميع السراق ، أو المغيرون^(٥١٨) ، وهم أضياء ، أخذ من كل واحد ما ينزبه .

وقال ابن الماجشون وأصبح في ضمان ذلك مثل قول مطرف .

قال لي مطرف^(٥١٩) : وحد هؤلاء المنيرين في العقوبة كحد المخاريين ، إذا أشبهوا السلاح عليه ، وقطعوه مكافأة على وجه الطلبة ، كان بأصل ثأره^(٥٢٠) ، أو على وجه العيانة قال لي جميعهم ، في ولى بلد يبيت على بعض أهله فيلهم عليهم ، وينسف أموالهم ظلماً مثل قولهم في المنيرين .

١٥ - مسألة في أهل البشر :

(399) قرأنا - ولئن الله التماسي^(٥٢١) - الشهادات^(٥٢٢) الواقعة عندك ،

(٥١٣) في ١٥ : جهر .

(٥١٤) ساقطة في نج .

(٥١٥) في نج : كتبها .

(٥١٦) في نج : الطريق .

(٥١٧) في ١٥ : فمن .

(٥١٨) في نج : للمغيرون القاطعون .

(٥١٩) ساقطة في د ب .

(٥٢٠) في نج : كان على ثأره ، وفي سائر الأصول : بثلث ثأره . والله أعلم بما جلدني به .

(٥٢١) ساقطة في ١٥ : نج .

(٥٢٢) في ١٥ : الشهادات .

على أحد وعمر ابن عطاء بالأدى الناس ، بالسان وأيد الشر والرد (٥٢٣)
والفساد ، والبسط (٥٢٤) والعلو على الناس وفهما ما ذكرته (٥٢٥) من
قوله لبعضهم .

ليجب - أكرمك الله - على أحد وعمر الأدب الموجه (٥٢٦) ، والخمس
الطويل . فإن الإخلاص على أهل الشر ، والجمع لهم ، والأخذ على أيديهم
بما يصلح الله - عز وجل (٥٢٧) - به العباد والبلاد .

قوله ابن لاية وابن وليد بعد الإحاطة في ذلك . وقوله يحيى بن عبد العزيز
وأيضاً معاذ وعبد الله بن يحيى (ويحيى بن) (٥٢٨) (٥٢٩) عبيد الله ، وأيوب
وعلاء بن وهب وقال : يقال من لم يمسح الناس من الباطل لم يحصلهم على الحق .

١٥ - زعم أن خلافاً ضربه وخط (٥٣٠) بطله وغير ذلك من التنحية :

(٥٣١) سألتنا - وفكك الله - عن أمر عنت به من أسود (٥٣٢) لفرجة التي
تدرك الله أمرها ، (وجمعت راحيا) (٥٣٣) عناية منك (بها) (٥٣٤) ، واعتلا
بأسبابها ، وذلك أنه يردك من أهل (٥٣٥) التبعات وما يحسبك (٥٣٦) على
أنكشاف عنه ، وذلك أن الرجل بأنك بغضه ، يزعم أن خلافاً تولى (٥٣٧)

(٥٣٨) سألته في

(٥٣٩) في جمع ، سألته .

(٥٤٠) في جمع ، التجميع

(٥٤١) سألته في

(٥٤٢) سألته في الأصل ولا كور من ١٥ ، في .

(٥٤٣) جمع ، ضربه بها أنظر لسان العرب .

(٥٤٤) في جمع ، ١٥ ، أمر

(٥٤٥) في الأصل ، وجل له وحيتها . في جمع ، وجمعت راحيا .

ولا كور في ١٥ .

(٥٤٦) سألته في جمع

(٥٤٧) حذو كور في ١٥

(٥٤٨) في الأصل ، ١٥ ، د ب ، وما حك ولا كور في جمع .

(٥٤٩) سألته في د ب ، في .

ضربه ، وفضج بطنه ، حتى صار ينفك في موقف الموت برحمه ، أو يأنفك (٢٢٢) وله عنه ، يمثل ذلك ويدعو إلى السماع من بيته على ذلك . ويطلب القائم بها حبس المدي عليه . وقد يأنفك آخر أيضاً (٢٢٣) يدعى على رجل وبه جراحات خفيفة (٢٢٤) بخوفة ، وآخر عليه جرح سهل قد سأل (٢٢٥) دمه وأحييت - (رعى الله عنك) (٢٢٦) . أن تعلم ما يلزمك به (٢٢٧) انظر في هذا لتتفر به - إن شاء الله .

فالذي تقول به : أن الزمان قد صد ، وأن هذه الحالة إنما يسرع (٢٢٨) إليها من لافضة (٢٢٩) عنه ، ولا خشية تمنعه من ركوب الباطل لاستخراج ما بأيدي الناس (يمثل هذا) (٢٣٠) من الاحتيال ، ولكنه مع ذلك متوسط لم ينظر في حالة تكون خلاصاً لك - إن شاء الله (عز وجل) (٢٣١) - ولندوى الخفوق القاعين عندك - (إن شاء الله) (٢٣٢) .

فإن جارك وعليه جراح بخوفة ، فاحبس المرى عليه (٢٣٣) بالدم حتى يصبح المبروح ، (أو تتيب) (٢٣٤) حالة يجب بها إطلاقه . ومن جارك معاني من الجراح يدعى على رجل ضرباً مؤلماً ، قد بلغ منه مبلغ الخوف على نفسه بغير سبب ظاهر ، فادع يمثل هذا بالبيت على دعواه .

(٢٣٤) في نج : أر ياق : ١٥٤ : أو ياق .

(٢٣٥) في كور : د ب : نج .

(٢٣٦) في نج : فنية .

(٢٣٧) في د : أ : أ .

(٢٣٨) في نج : ولفك الله .

(٢٣٩) في نج : له .

(٢٤٠) في د : ب : د .

(٢٤١) في الأصل : د ب : ١٥٤ : راية واللكور في نج .

(٢٤٢) في نج : ساقية في نج .

(٢٤٣) في الأصل : ١٥٤ : ب : ولنا الخوف واللكور في نج .

(٢٤٤) في نج : ساقية في نج .

(٢٤٥) في كور : في نج .

(٢٤٦) في نج : ساقية في د ب .

وقال يحيى بن حديد الله ، قال محمد (بن عبد الله)^(٥٦١) بن عبد الحكم :
مالك يقول : في المرأة تملق بالرجل القاصل المبرد بالخير والعدل وتقول :
أكرهني على نفسي .

قال : الحد عليا . وأنا آخذ بمثل هذا في التسمية . إذا قصد بدمه رجلا
خاصا قد حُرف بالخير . (٩٨٤) لا يفرق^(٥٦٢) في الدماء لئلا يُبطل التسمية ،
ولا^(٥٦٣) أهلها م .

لأن محمد . وما عدى بينهما فرق ، وصدق - إن شاء الله - (عز
وجل)^(٥٦٤) .

قال القاضي^(٥٦٥) أبو الأصم^(٥٦٦) : ترك يحيى بن حديد الله المصير إلى
قول ابن القاسم وغيره في هذا ، والوقوف عندته والفتوى به ، وصار إلى
قول محمد (بن عبد الله)^(٥٦٧) بن عبد الحكم وكثير من مسائله على غير مذهب
مالك وأصحابه ، لأنه تعقده على (محمد بن إدريس الشافعي)^(٥٦٨) مدة في^(٥٦٩)
حياة أبيه ، وغيره من أصحاب المالكيين ، وإن كان قد رد على الشافعي في كثير

(٥٦١) مسألة في نكح ، محمد بن عبد الله بن عبد الحكم : وهو تلبية المسمى للمصير
لأنه ٢١٤ / ٨ ٨٢٩ م وهو تلبية أصيب به في نكح وروى القرعة للملكية عصر بعده
وكان تلبية المصير لأذهب بطلان له على سائر أصحاب مالك . وقد وقع ثلاثة محصرات في التلبية
على ملته .

الفرق تلبية المصير ٢ / ٩٢ - ١٧٠ ابن فرحون : في نكح المصير ١٣٤ د . محصره مكي
أحكام المصير ص ١٠٨ حاشية ٢ .

(٥٦٢) في الأصل ، ص : لا يفرق ١٥٠ : لا يفرق والمذكور في نكح .

(٥٦٣) في نكح ، ص : لا يفرق

(٥٦٤) مسألة في نكح .

(٥٦٥) في نكح . الشافعي

(٥٦٦) مذكرة في د

(٥٦٧) مذكرة في د

(٥٦٨) هو الإمام محمد بن إدريس الشافعي صاحب المذهب الذي ينسب إليه قوله م
٢٠١ د وهو أشهر من أن يترجم له . وكتابه الأم هو تسمية الملح الشافعي .

(٥٦٩) مسألة في نكح .

وإن رمى بدمه صيلاً . أقسم وروثه . وأحلوا الدية من عاقلة الصبي .
وكنكث إن رمى بدمه دميّاً ، أو أمة أو عبداً أقسم وروثه واستحقوا دمه .
وكنكث إن رمى بدمه دميّاً . أو أمة أو عبداً أقسم وروثه . واستحقوا دمه .
فإن (٥٨٨) كان عبداً قُتلوا . وإن كان خطياً قبل لسيد العمد ادفع (٥٨٩) أو أَرَقَدَ .
وكل من لأهل جزية القتي أحلوا عقل هذا الرجل .

وفي التعبير (أي مزى) (٥٨٧) قال : وسأله - يريد عيسى بن دينار -
عن صفة الضرب الذي إذا ادعاه الرجل ، أنه ضُرب به . أو قامت به بيعة ،
وجبت القسامة .

فقال . الضرب كله ، قلت (٥٨٨) له : أليس (٥٨٩) ذلك المظنة ؟

قال . نعم : قال الله - (عز وجل) (٥٩٠) - : « فوكره موسى ،
فقص عليه » (٥٩١) :

قلت فإن (٥٩٢) ادعى أن غلاماً صربه ، ومن صربه يموت ، وليس به
أثر ضرب في شيء من جسده قليل ولا كثير .

(٥٨٥) في فتح وابن

(٥٨٦) في ١٥ . ادفع اليد والصراب ما أثبتا . والله جل أمر من ألد أن أدع الله
والنصوص بقرنه والفتح وأمر الأبهة من نسله .

(٥٨٧) أي مرمى . هو يرمى به (إبراهيم بن مريم القرطبي) (الفتح سنة ٣٥٩ = ٨٧٢)
رجل إل اشترى مرمى . مصر على أصبح بن الفرج صاحب ابن القاسم وروى (الملك) في مصر به
وقد أثبت بين عبد العزيز ، وابن مريم هو صاحب كتاب شرح الموطأ الذي أثنى عليه ابن حزم
ثم . مريضا في رسالته في فضل الأندلس (انظر ترجمة ابن مريم في كتاب ابن الفرغاني ولم
١٥٥٨ ورسالة ابن حزم في تلح القلب القسري ، تحقيق محمد عبد الله بن عبد الحميد ١ / ١٦٢ -
١٦٤) . ومن هذا الكتاب نفسه (أي تلحيز القرطبي) يقتل ابن سبيل في هذا الترفع

(٥٨٨) في فتح ، ١٥ قلت

(٥٨٩) في فتح ومن

(٥٩٠) في فتح ، ١٥ ، فقال

(٥٩١) سورة القصص ، آية ١٥

(٥٩٢) في فتح ابن .

قال يحمل من ذلك ما^(٩٧٣) يحمل وتكون فيه القسامة على سنننا
قلت : وإن لم تعلم^(٩٧٤) مازعة بين المدعى ، والمدعى عليه^(٩٧٥) ذلك ،
قبله ؟

قال هو^(٩٧٦) أعلم^(٩٧٧) عما وصل^(٩٧٨) إليه من ذلك .

قلت فإن^(٩٧٩) رى ذلك صالحاً من الناس لأينهم بشى ؟

قال وإن رى بذلك شير الناس حالاً فربما حدثت البلبا وربما كان
الغصب القدى^(٩٨٠) يفتن آراءه ، وهو يكاد^(٩٨١) صاحبه بالقسامة تجب
بقوله^(٩٨٢) . ونفى على سنننا . ويدل^(٩٨٣) ذلك ما تدبرن . وأصدق ما يكون
المرء - إن شاء الله (عز وجل)^(٩٨٤) - حين يتزل به الموت ، ويحضره
فرأى الدنيا .

قال ابن حزم وأصبرنى يحيى بن يحيى عن ابن مافع مثله .
وقال أصح ، من قال سقاي فلان سماً ومه أموت ، فمات . أفسم على
نوله ، ووجب القود .

(٩٧٣) قد ا من .

(٩٧٤) دلج : علم

(٩٧٥) ساقية قد ا .

(٩٧٦) قدج : د ا : وقد هو .

(٩٧٧) قدج : حل .

(٩٧٨) قدج : انص .

(٩٧٩) قدج : د ا : وإن

(٩٨٠) مذكورة قد ا

(٩٨١) قد ب : د ا : يكبر : فج يكبر والأصل - يكن .

(٩٨٢) : يكاد صاحبه : هو يكاد أن يغصب لا يكون ظاهراً ولكنه قد يكون داهية
شديداً قد يفتن بين تغلبه لك الموت أو الإثم الشديد (الكذ) .

(٩٨٣) قدج : لفره .

(٩٨٤) ساقية قد ا .

(٩٨٥) ساقية قدج : د ا .

وفي العتبة في آخر سماح عيسى عن ابن القاسم : لا قسامة في مثل هذا إلا في الصرب المشهود عليه ، أو ^(٦٠٤) الأكار البينة من الجراحات ^(٦٠٥) وأثر الضرب
وفي سماح أبي ^(٦٠٦) زيد عن ابن القاسم : فيمن وكس رجلا برجله ^(٦٠٨)
البطن ^(٦٠٩) ، فكنت ^(٦١٠) أباماً ، قرع أنه يجد من الركعة على فؤاده أمراً
شديداً ، مات .

قال : يعني لئلا هذا أن يخوف . ويذكر الله . فإن (كمادي ^(٦١١)) و
أصر وقال : والله ما زلت ^(٦١٢) منذ ^(٦١٣) وكسني فلان بشر وما تظن ^(٦١٤)
إلا الركعة . رأيت أن يقسوا ^(٦١٥) معه ويستحقوا دمه . إذا ^(٦١٦) كان
مصطليحاً من يرم ركعه ، حتى مات ، وإن لم يصطليح ، إذا (رؤي
به) ^(٦١٧) صر ذلك وسويه ، فهو بمنزلة الاصطليح .

وقال ابن حبيب في كتابه . كنت إلى أصبغ بن الفرج ليس قربت
إليه امرأته طعاماً ، فلما أكلته نفياً أبعاده ، فأبى بالموت مكانه فاشهد ^(٦١٨)
امرأته ونحلتها فلانة به . هل يقسم على قوله ؟
وفي قول من قال . سقاني ^(٦١٩) فلان سمّاً من ^(٦٢٠) سموت ، ولا يعلم

(٦٠٤) في فتح . و

(٦٠٦) في ١٠٠ الجراح

(٦٠٧) في الأصل ، دب ، لم

(٦٠٨) في فتح بصرية البطن ، إذا برجلة ليل

(٦٠٩) في الأصل ، دب ، فتح فكنت والله كور في دا .

(٦١٠) مذكورة في فتح

(٦١١) في الأصل مراءيت والله كور في التبع الأخرى

(٦١٢) في الأصل ، دب ، فتح من والله كور في دا .

(٦١٣) في دب : ما تظن ، مع وما تظن

(٦١٤) في الأصل ، دب ، فتح . يتسبوا والله كور في دا .

(٦١٥) في فتح : إن .

(٦١٦) في فتح . رم

(٦١٧) في فتح ، دا . فاشهد أن .

(٦١٨) في الأصل ، دب : سقاني والله كور في فتح ، دا .

(٦١٩) في فتح رم

إلا بقوله . ولا يضاً منه أمعاء . وهل هو (١٢٠) كقول (١٢١) فلان لطمى ومنه أموت أو (١٢٢) فلان ضربى ومنه أموت . ولا أثر ضرب به . فإنه نزل (١٢٣) هذا يلما . فاستشراً (١٢٤) فيه الإمام . ما احتفظنا عليه ؛ فكذب إلى : سم . أرى القسامة لأولياء هذا الرجل . (١٢٥) في سألتهك إن شاموا . لاشك فيه صدقاً الذي عاجله من الموت . وإن لم يقل منه أموت ، (وهو كالصرب أو ملحرج بسيف . أو بعضا . فيقول : فلان في فيكتي به . وإن لم يقل منه أموت) (١٢٦) وقد يكتي بقوله : فلان قتلني . وإن لم يكن به أثر فيقسم عليه . ولا يحتاج إلى كشمه ؛ كيف قتله ولا يمنع ذلك من القسامة عن قوله ، إن مات . وكذلك قال مالك : فيمن قال فلان قتلني مجرداً ، هكذا لم يصف ضرباً ، ولا غيره ولا آراء به أنه يقسم بقوله ، وليس عليه أن يكشف عن قوله كيف قتله ولا متى ضربه .

أخبرنا ابن وهب عن مالك ، وقاله جميع أصحاب مالك . لا اختلاف بينهم فيه أن من قال : فلان قتلني أو فلان ضربني ، أن القسامة فيه قائمة في العمد ، والخطأ . وساق جوابه ، وفيه طول اختصرته (١٢٧) ، وعنده (١٢٨) آخره .

فالقسامة ثابتة في سألتهك في الذي (١٢٩) أطعمته زوجته الطعام ، قضياً . إذا أثبت (١٣٠) قوله بشاهدين يقسمون عليها ، أو على عائلتها ، لأنه إما يقتل

(١٢٠) في تبع ، ١٥ : هذا

(١٢١) في تتبع الأخرى ؛ كقوله

(١٢٢) في تبع ، ١٥ .

(١٢٣) في تبع ، ١٥ : قد رد

(١٢٤) في تب ، ١٥ : فاستشراً ؛ ١٥ : واستشراً .

(١٢٥) ساقية في تب

(١٢٦) في تب ، ١٥ : اختصرته .

(١٢٧) في تبع ؛ روجه

(١٢٨) في تب ، ١٥

(١٢٩) في تب ، ١٥ : ثبت .

بالقسامة واحدة سنة ماضية مجتمع عليها من أهل العلم ، والسلف وفي زمن
الصحابة ونضرب الأخرى مائة وتسجن عاماً .

وفي سماع صحتون وسماع أصبح : لا يثبت قول الميت : دى (١٣٠) عند
فلان أو شجى فلان أو صريى فلان ، إلا بشاهدين . فيقسم أوليائه حيث
إما بشاهد (١٣١) واحد فالقسامة تجب بقوله - دى عند فلان على ما تقدم ،
أو بشاهد (١٣٢) على القتل ، أو على (١٣٣) الجراح (١٣٤) على مذهب المثونة .

وفي سماع عيسى (١٣٥) حتى يشهد على الجراح (١٣٦) شاهدان ، وفي
أول (١٣٧) توازل صحتون القتلان .

٥٥ - في (١٣٨) امرأة رمت رجلاً بأله (١٣٩) انقضت :

(٣٧٧) أنثى (١٤٠) - رحنا انضواياكم - امرأة ، فذكرت أن رجلاً
استدعيها (١٤١) وانقضت . ونسبت ذلك إلى رجل شهد حتى جماعة أنه (١٤٢)
من حبار الناس ، من أمره (١٤٣) أنه (١٤٤) من أهل الطهارة ، والحالة
الحسنة . وأهم لا يعلونه (١٤٥) ثوب إليه من هذا شيء وشهد حتى أن (١٤٦)

(١٣٠) دى دى

(١٣١) دى ، دا ، دا .

(١٣٢) دى ، دا .

(١٣٣) ساقية دى

(١٣٤) دى ، دا ، الجرح

(١٣٥) دى ، دا ، دى .

(١٣٦) ساقية دى

(١٣٧) ساقية دى

(١٣٨) دى القبح الأخرى : الله ولا كورد دى .

(١٣٩) دى ، دا ، كنى .

(١٤٠) دى انقضت

(١٤١) طكورة دى

(١٤٢) دى ، أمره الناس .

(١٤٣) ساقية دى

(١٤٤) دى ، يرفونه .

(١٤٥) دى ، دا

هذه الخازنية منسوب إليها الرداءة^(٦٤٧) ، فاكثروا إلى بما عندكم في ذلك .

فكتبوا الذي عندنا - أكرمك الله - في هذا أنها إذا رمت بذلك رجلاً ، لا يشه^(٦٤٨) ما^(٦٤٩) رمت^(٦٥٠) به ، ولا يمس^(٦٥١) إليه مع ما شدد به عليها مما يمس إليها فالحمد عليها واجب للرجل المرمى^(٦٥٢) حد القرية ، ثمانون سوطاً ، قاله أبو صالح .

وقال ابن أبيه وتضرب بإقرارها^(٦٥٣) بالثأر مائة سوط فيكون عليها مائة وثمانون سوطاً . يريد إن أقامت على دعواها ، وإن رجعت عن ذلك ، لم يلزمها إلا واحد للثأر^(٦٥٤) .

قال القاضي أبو الأصح^(٦٥٥) : وهذه المسألة إذا ادعت المرأة أن رجلاً^(٦٥٦) استكرهها في المتونة في الخلع ، وكتاب العصب ، وفي الشهادات وعند آخر كتاب السرقة ، وفي سماع^(٦٥٧) أشبه في كتاب النصب ، وفي سماع عيسى في الحدود . وفي^(٦٥٨) أول رسم من سماع يحيى في كتاب الدعوى . وقال (ابن المولى)^(٦٥٩) : إندجاءت به^(٦٦٠) متعلقة ندى ، أو لا ندى .

(٦٤٦) في الأصل : الرداءة ، ديب : الرداءة المذكورة في دا .

(٦٤٧) في الأصل : ديب ، فيج : لا يشه .

(٦٤٨) في ديب : وما

(٦٤٩) في ديب : ما رمت .

(٦٥٠) في ديب : نسب

(٦٥١) في فيج : القودست به ، ديب : القودسته .

(٦٥٢) في فيج : دا . إقرارها

(٦٥٣) في دا : القرية .

(٦٥٤) ساقطة في الأصل وديب : وفي فيج : قال الشيخ والذكر في دا .

(٦٥٥) في فيج : دا ، كلاماً

(٦٥٦) في دا : كتاب

(٦٥٧) في فيج : ديب .

(٦٥٨) محمد بن إبراهيم بن رباح الاسكندراني المعروف بابن المولى ثلث بابي الناجفون

وابن عبد الحكم وروى عن أبي القاسم ، وأبو جوب ، وكان راجعاً في اللغة والدين طبع في ذلك

في آخر أبيه خرج من مصر إلى الشام ومولده سنة ١٨٠ هـ / ٧٩٦ م وتوفي في دمشق سنة

٢٦٩ هـ / ٨٨٢ م انظر للقاضي عباس : ترتيب المدارك ٣ / ٧٢ - ٧٤ ، وذكر ابن سبيل

أن تاريخ وفاته ٢٨١ هـ ، انظر ابن حبان ورواه ٤٦٤ .

(٦٥٩) ساقطة في فيج .

وهي ممن لا يتهم بذلك ، حدثت للنفذ لا لثرتا . قال ابن القاسم ، وابن وهب ، وقالة مالك . وقال ابن الماجشون (ولا) ^(٦٦٠) يلزمه صدائق ، ولا أدب ، ولا تحدي لا رمت به . وقالة أصعب .

وإن كان متهما فلها عليه ^(٦٦١) صدائق المثل . قال ابن الماجشون وأشب .

وقال ابن القاسم : لا صدائق لها ، إلا أن يشهد رجلان ، أنه احتملها وعطب ^(٦٦٢) عليها ، فتحلف . وتأخذ صدائقها . إن ادعت أنه أصابها . ويرجع هو ^(٦٦٣) ضريحا ، وقالة مالك .

وقال ابن حبيب . سألت مطرفا عن سرق متاعه فاتهم من جيرانه رجلا ، أو ظريفا لا تعرف ^(٦٦٤) حاله أترى للإمام أن يحبس حتى يسأل عنه ، ويشير حاله ؟

فقال ^(٦٦٥) ل ^(٦٦٦) . نعم ، أرى ذلك على الإمام ، وأرى ألا يعطي حبيسه .

قلت له : وإن كان هذا المتهم مأبورا ^(٦٦٧) بالسرقة متهما بها .

قل : فذلك أطول لحبسه وإن وجد عنه بعض متاعه . وأدهي المتهم أنه اشتراه ، ولا بينة له ، وهو متهم بالسرقة ، فلا سبيل للمدعي (إلى ما في يديه) ^(٦٦٨) . وإن كان غير معروف بذلك ، فمثل السلطان حسبه والكشف

(٦٦٠) ي نبع لا

(٦٦١) سائلة ي نبع .

(٦٦٢) قد دب : وعطب .

(٦٦٣) سائلة ي نبع .

(٦٦٤) ي نبع : عرف .

(٦٦٥) ي نبع ، دا : قال .

(٦٦٦) سائلة ي نبع ، دا

(٦٦٧) ي نبع ، دا : عرف

(٦٦٨) مأبورا : متهما معروفا بها .

(٦٦٩) في الأصل : إلا ما في يديه ، وفي دب : أي يده والذكر في نبع ، دا .

عنه . وإن كان معروفاً بالسرقة ، مأبوتاً في حاله ، حبس أبداً ، حتى يموت في السجن .

قال . وسألت عنه (٦٧٠) ابن الماجشون وابن عبد الحكم وأصغ ، فقالوا : مثله . وكتب بذلك عمر بن عبد العزيز (٦٧١) .

وقال ابن الموار . من ادعى سرقة واتهم بها من هو من أهل التهم ، كشف عنه (٦٧٢) ، واستنصى عليه ، بقدر تهمة وشهرته بذلك . وربما كان فيه الضرر ، وهذا قول اللباد ، وقال مالك والليث (٦٧٣) .

قال ابن وهب ، قال الليث . من وجد معه متاع مسروق ، وقال اشتريته لأن كان متهماً ، عوقب . وكتب عمر بن عبد العزيز في مثله أن يسحب حتى يموت .

لأن (٦٧٤) أشهب . إذا شهد فيه أنه متهم فإنه يسجن (٦٧٥) بقدر ما اتهم فيه ، وعلى قدر حاله ، وغيب (٦٧٦) من يجلد بالسوط مجرداً ، وإن كان التوالم غير عدل ، فلا يُذهب به إليه ، ولا يشهد عليه عنده إلا أن يعرف (٦٧٧)

(٦٧٠) سابقاً في فتح ، ١٥٤ .

(٦٧١) عمر بن عبد العزيز بن مروان هو الخليفة الثاني من خلفاء بني أمية ولي بعد معاوية بن عبد الملك سنة ٩٩ هـ / ٧١٧ م ويصغر من أمية الثانيين ومن خيار الخلفاء تولى سنة ١٠١ هـ / ٧١٩ م . انظر القزويني ، التبيين لقسم الأول ٢ / ١٧ - ٢٤ د عبيد مكي - أحكام السوء ، ص ١٢١ حاشية ٦ .

(٦٧٢) سابقاً في فتح ، ١٥٤ .

(٦٧٣) هو الليث بن سعد القرشي مشهور كان أبوه من التابعين ودرس هو على كثير من مشاهير عصره وسلك والقيظة ، والفرزدق يذهب بفتنه خاص إلا أن هذا المذهب لم يثبت له البقاء طويلاً وكان من تلامذته يحصر ابن القاسم وابن وهب وأشباه ، وتولى ١٢٥ هـ انظر ابن خلكان ١٢٧ - ١٢٨ وانظر أحكام السوء ص ١٢١ حاشية ٥ .

(٦٧٤) في فتح ، ١٥٤ . وقال

(٦٧٥) في ١٥٤ : يحبس

(٦٧٦) في فتح ، ١٥٤ : ومنهم .

(٦٧٧) في فتح ، حرف .

أنه لا يأخذ (٦٧٧) بعد (٦٧٦) حق (٦٧٧) - ابن المراز - وذكره ابن حبيب عن أصح

من جاء إلى الزاني رجل ، فقال سرق متاحي ، فإن (٣٧٨) كان موصوفاً بذلك متهاً ، فشدوا متاحي وأحلف (٦٨٠).

وقال (٦٨١) محمد ، قال أشهب : لا يمين عليه ، وقال (٦٨٢) ابن حبيب عن ابن الماجشون : من شهدت عليه بيعة أنه سارق معروف بالسرقة ، منهم بها ، قد يمين فيها غير مرة ، إلا (٦٨٣) أنه لم تكن (٦٨٤) معه سرقة حين (٦٨٥) شهدوا عليه ، فلا يقطع بذلك لكن (٦٨٦) يطال صمه

(٦٧٨) في نيج ، د ب ، بإعلنه

(٦٧٩) في نيج ، إلا بالحق .

(٦٨٠) في نيج ، وحلف .

(٦٨١) في نيج ، دا : قاله .

(٦٨٢) في نيج : قال

(٦٨٣) في د ب : إلى

(٦٨٤) في نيج : يكن .

(٦٨٥) في د ب : حيث

(٦٨٦) في نيج : ولا .

مراجع البحث

المصادر :

- ابن الأثير (أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي بكر النعماني البغدادي) .
• التكملة لكتاب الصلة بتحقيق كوديرا طبعة مجريط ، ١٨٨٦
- الحلة السيرة (جزءان) تحقيق حسين مؤنس طبعة أولى
١٩٦٣ مطبعة لجنة التأليف والنشر والترجمة القاهرة .

ابن هشام (أبو الحسن علي قشيري) :

السخيرة في مجلس أهل الجزيرة .

- القسم الأول (٢ مجلدات) المجلد الأول طبعة ١٩٣٩م والمجلد
الثاني ط ١٩٤٢م ، القسم الرابع (المجلد الأول) طبعة ١٩٤٥م
مطبعة لجنة التأليف والنشر والترجمة القاهرة .

ابن بشكوول (أبو القاسم خلف بن عبد الملك) :

- كتاب الصلة جزءان نشر دار المصرية للتأليف والترجمة ،
١٩٦٦م ، القاهرة .

ابن حزم (أبو محمد علي بن سعيد) .

- جمهرة أنساب العرب ، تحقيق عبد السلام هارون ، ١٩٦٩ ،
القاهرة .

ابن حبان (أبو مروان حبان بن خلف بن حسين) :

- المختص (الجزء الخامس) بآخر إمارة عبد الرحمن الأوسط
وإمارة محمد بن عبد الرحمن) . تحقيق د محمود علي مكي ،
دار الكتاب العربي ، ١٩٧٣ ، بيروت .
- المختص (الجزء الخامس) إمارة عبد الله بن محمد) ، نشر
مكتبة أنطونيا ، باريس ١٩٣٧ .

ابن الخطيب (لسان الدين محمد بن عبد الله بن سعيد السلياني)
الإحاطة في أخبار غرناطة ، تحقيق محمد عبد الله هنان جزء ١٠ ،
١٩٥٥ ، القاهرة .

ابن خلكان (أبو العباس همس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر)
وليات الأحياء ، تحقيق د. إحسان عباس ، ٨ أجزاء . دار صادر ،
١٩٧١ ، بيروت .

ابن رشد (أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد ... القرطبي الأندلسي) :
بداية المهتد ونهاية المختصد جردان . مكتبة الخانجي ، القاهرة ،
بدون تاريخ .

ابن صون : محمد :

كتاب آداب المعلمين : تحقيق حسنى عبد الوهاب طبعة
جديدة عمراجعة وتعليق محمد العروسي المطوى ، دار الكتب
الشرقية . تونس ، ١٩٧٢ م .

ابن سهل (القاصي أبو الأصم عيسى ...) :
الأحكام الكبرى (مخطوط) نسخة مكتبة الزاوية الناصرية
بشمكروت رقم ١١٨٩ . من مخطوطات الأوقاف رقم ٨٣٨ ق .
الخزانة العامة - الرباط .

ابن عبد الرؤوف (أحمد بن عبد الله ...) :

في آداب الحسنة والمقصد (ضمن مجموعة ثلاث رسائل في
الحسنة) . تحقيق ليلى بروفسال ، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي
للكثار الشرقية ، ١٩٥٥ م ، القاهرة .

أبي جلدون (محمد بن أحمد ... النجيبى) :

في الاقتصاد والحسنة (ضمن ثلاث رسائل في الحسنة) تحقيق ليلى
بروفسال ، ١٩٥٥ م ، القاهرة .

ابن هشارى المراكشى (أبو عباس أحمد بن محمد) :
 البيان المغرب و أخبار الأندلس والمغرب جزء ٣ . تحقيق ليلى
 بروفسال ، دار الثقافة ، بيروت ، لبنان (طبعة بالأوفست
 عن طبعة باريس ١٩٣٠م) .

ابن عمر (يحيى) :
 أحكام السوق تحقيق د محمود علي مكي ، صحيفة المعهد المصرى
 للدراسات الإسلامية مجلد ٤ العدد ١ - ٢ سنة ١٩٥٦م ،
 مطبوع .

ابن فرحون (برهان الدين إبراهيم بن علي بن محمد) :
 الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب ، ١٣٥١هـ ، القاهرة .

ابن العرضى (أبو الوليد عبد الله بن محمد بن يوسف الأردى) .
 تاريخ علماء الأندلس ، نشر الدار المصرية للتأليف والترجمة ،
 ١٩٦٦م ، القاهرة .

الباحى (القاصى أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن واثق ...
 الأندلسى) :

كتاب المتن ، شرح موطأ إمام دار الهجرة مالك ابن أنس
 (٧ أجزاء) ، الطبعة الأولى ، ١٣٣١هـ ، مطبعة السعادة ،
 القاهرة .

الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر) :
 البيان والتبيين . تحقيق عبد السلام محمد هارون ، الطبعة الثالثة ،
 ١٩٦٨م ، مكتبة الخانجي ، القاهرة .

الجرسى (عمر بن عثمان بن عباس ...) :
 في الحسية (ضمن مجموعة ثلاث رسائل في الحسية) . تحقيق ليلى
 بروفسال ، مطبعة المعهد العلمى للأبحاث الشرقية ، ١٩٥٥م ،
 القاهرة .

الحميدى (أبو عبد الله محمد بن نصر بن خنوع بن عبد الله الأزدى) *
جلوة القصص في ذكر ولاية الأندلس ، النار المصرية للتأليف ،
والترجمة ، ١٩٦٦م ، القاهرة .

الحشى (أبو عبد الله محمد بن حارث بن أسد القيرواني) .
نفسه قرطبة ، ١٩٦٦م ، القاهرة .

حمون (عبد السلام بن سعيد التنوخي القيرواني) :
المقدمة الكبرى (١٦ جزءاً) ، طبعة بالأوفست ، دار صادر
بيروت عن طبعة مطبعة السعادة ، القاهرة .

النسبى (أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة) :
بنية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس ، نشر دار الكتاب
المصرى ، ١٩٦٧م ، القاهرة .

الطرطوشى (أبو بكر محمد بن الوليد) .
كتاب الحوادث والبدع . تحقيق محمد الطالبي ، المطبعة الرسمية
لجمهورية التونسية ، ١٩٥٩ ، تونس .

عبد الوهيد المراكشى : المعجب في تلخيص أخبار المغرب . تحقيق محمد سعيد
المريان ، ١٩٦٣م ، القاهرة .

عياض (القاضي أبو الفضل . بن موسى بن عياض الحصبى السقي) .
ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك .
تحقيق د. أحمد بكير محمود ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ،
١٩٦٧

القيرواني (أبو عبد الله بن أبي زيد .) :
الرسالة - الجزائر ١٩٦٨

مالك بن أنس . الموطأ (جزءان) . تحقيق ، محمد فؤاد عبد الباقي
مشرقا وإحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه ١٣٧٠هـ -
١٩٥١م ، القاهرة .

المارودي (أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري) :
الأحكام السلطانية والولايات الدينية . الطبعة الثانية ، مطبعة
الخلي ، ١٩٦٦م ، القاهرة .

الميلدي (أحمد بن سعيد) :
التيسير في أحكام التفسير ، تحقيق موسى قنبال ، ١٩٧٠م ،
الخرار .

المزني (القاضي النعمان بن محمد) :
كتاب الاختصار ، تحقيق محمد وحيد ميرزا ، ١٩٥٧ ، دمشق .

المزني (أحمد بن محمد ... التلمساني) :
معج الطيب من غصن الأندلس الرطيب ، تحقيق هبي الدين
عبد الحميد (١٠ أجزاء) ، ١٩٤٩ ، القاهرة .

المقرئ (تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي . .) :
المراخط والاعتبار يذكر الخطط والآثار ، المعروف بالخطط
المقرئية . الجزء الثاني طبعة جديدة بالأوفست ، مكتبة الخي ،
بغداد . (من الطبعة المصرية) .

التيامي (أبو الحسن علي بن عبد الله الجلاي المالقي) .
تاريخ قضاة الأندلس المسمى بكتاب الرتبة العليا فيمن يستحق
القضا والفتيا تحقيق ليلى بروفندال ، ١٩٤٨م ، القاهرة .

النوري (أبو زكريا هبي الدين بن شرف ...) :
تهذيب الأسماء واللغات ، ط الطبعة المتبرية بالقاهرة في قسمين
وأربعة أجزاء (بدون تاريخ) .

ياقوت (شهاب الدين أبو عبد الله ... بن عبد الله المعروف بالفرو) :
معجم البلدان ، ٦ أجزاء ، طهران (طبعة بالأوفست من طبعة
وميلفيلد ، ليونج ١٨٦٦ - ١٨٧٠م) .

المراجع :

أحمد محمد خليفة (دكتور) :

انتماءات معاصرة في الفكر الاجتماعي من الجريمة مجلة عالم
الفكر ، العدد الخامس ، ١٩٧٤ ، الكويت .

آدم مسيسستر :

المصاراة الإسلامية في القرن الرابع الهجري . ترجمة : محمد
عد الحادي أبو ريدة . (جزمان) ، (الطبعة الثالثة) مطبعة لجنة
التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٥٧م ، القاهرة .

أشمسباغ (يوسف) :

تاريخ الأندلس في عهد المرابطين والمرحدين ، ترجمة محمد عبد الله
عنان ، الطبعة الثانية ، ١٩٥٨م ، القاهرة .

البارعيني (دكتور) :

كتاب عن الحب في يزرعة في القرن العاشر الميلادي حولة
كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، مجلد ١٩ مايو ١٩٣٧م ، القاهرة .

الجبجاني (الحبيب - دكتور) :

المغرب الإسلامي الحياة الاقتصادية والاجتماعية (٣ - ٩/٥١ -
١٠م) . الدار التونسية للنشر ، ١٩٧٨ ، تونس .

حسن حسني عبد الوهاب :

أصل الحب في الطريقة ، تحليل كتاب أحكام السوق ليعني بن عمر ،
حولة الجامعة التونسية ، العدد الرابع ، ١٩٦٧ ، تونس .

خالد الصولي (دكتور) :

تاريخ العرب في آسيا ، جمهورية بنى جهور . الطبعة الأولى ،
١٩٥٩ ، دمشق .

خلاف (محمد عبد الوهاب - دكتور) :

صاحب الرد والمظالم في الأندلس ، مجلة كلية الآداب
والترية . جامعة الكويت ، المجلد ١٠ ، ١٩٧٨م ، الكويت .

• صاحب المدينة في الأندلس . مجلة معهد التربية المعلمين ،
العدد الأول ، ١٩٧٩ ، الكويت .

• قرطبة الإسلامية في القرون الحادي عشر الميلادي - الخامس
المجري ، الحياة الاقتصادية والاجتماعية . الدار التونسية
للنشر ، تونس (تحت الطبع) .

الدشرلاوي (غريجات - دكتور) :
فصل من كتاب في الأموال والمكاسب للداودي . حواشي
المطبعة التونسية . العدد الرابع ، ١٩٦٧ م ، تونس .

دوزي (وينبارت) :
تاريخ مسلمي أسبانيا ، جزء أول ، ترجمة وتعليق د حسن حبشي ،
١٩٦٣ ، القاهرة .

السيد سائق :
فقه السنة (١٤ جزءاً) ، دار البيان ، ١٩٦٨ م ، الكويت ،
الأجزاء ١٢ - ١٤ (١٩٧١) .

الطالوي (سليمان - دكتور) :
السلطات الثلاث في التأثير العربية المعاصرة على الفكر السياسي
الإسلامي ، دار الفكر العربي ، ١٩٦٧ ، القاهرة .

عادل شعبان :
حقوق الإنسان بين الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأصول هذه
الحقوق في الإسلام . مجلة عالم الفكر ، المجلد الخامس ،
١٩٧٤ ، الكويت .

العادي (أحمد مختار - دكتور) :
دراسات في تاريخ المغرب والأندلس ، ١٩٦٨ ، الإسكندرية .

عبد الوهاب جوميد (دكتور) :
المجرم والقانون ، عالم الفكر ، المجلد الخامس ، ١٩٧٤ ، الكويت .

- هدان النورى (دكتور) :
 الحرية والحرم ، مجلة عالم الفكر ، المجلد الخامس ، ١٩٧٤ ،
 الكويت .
- غوستاف لوبون (دكتور) :
 حضارة العرب ، ترجمة عادل وعينر ، مطبعة عيسى الحلبي ،
 ١٩٦٩م ، القاهرة .
- عبد جواد رضا (دكتور) :
 ظاهرة العنف في المجتمعات المعاصرة ، مجلة عالم الفكر ، المجلد
 الخامس ، ١٩٧٤ ، الكويت .
- مصطفى العرجي (دكتور) :
 الحزم والمتطلبات الدولية ، مجلة عالم الفكر ، المجلد الخامس ،
 ١٩٧٤ ، الكويت .
- مكي (عمود علي - دكتور) :
 • تاريخ عبد الملك بن حبيب ، صحيفة المعهد المصري للدراسات
 الإسلامية ، ١٩٥٧ ، مدريد .
 • التشيع في الأندلس ، صحيفة المعهد المصري للدراسات
 الإسلامية ، مجلد ٢ ، ١٩٥٤ ، مدريد .
 • أسرة بني الطنبي القرطبيين ومصرع أبي مروان الطنبي ، مجلة
 كلية الآداب والتربية ، جامعة الكويت ، العدد الثاني ،
 ديسمبر ١٩٧٥ .
- موسى قبسال :
- الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي ونشأتها وتطورها .
 الطبعة الأولى ، ١٩٧١ ، الجزائر .
- مؤنس (حسين - دكتور) :
- عالم الإسلام دراسة في تكوين العالم الإسلامي وخصائص
 الجماعات الإسلامية ، دار المعارف ، ١٩٧٣ ، القاهرة .
 • النظام الإداري والمالي في أفريقية والمغرب ، مجلة كلية
 الآداب والتربية ، جامعة الكويت ، العدد الأول ، يونيو
 ١٩٧٣ ، الكويت .

الفهارس

١ - الأعلام

(١) الأعلام العربية :

- إبراهيم بن أحمد المصري ١٢
 إبراهيم بن سعد بن شهاب ٧٤
 إبراهيم بن عباس ٤٥
 ابن الأثير ٦٤
 ابن أبي زمنين (أبو عبد الله محمد) ٨٣ : ٨٤
 ابن أبي زيد القيرواني ٤٨ : ٨٦ : ٨٨
 ابن أبي الصكر ٥٢
 ابن أبي نيل ٧٣
 ابن بري ٢٠ : ٥٤
 ابن بشكوال ٦٠ : ٦٤ : ٦٥ : ٧٢ : ٧٧
 ابن كامل القوافي ٨٨
 ابن حبيب ١٨ : ٢٩ : ٣٠ : ٣٢ : ٤٦ : ٤٧ : ٧٣ : ٧٤ : ٨٨
 ٩٠ : ٩٩ : ١٠٣ : ١٠٥
 ابن حزم ٦٦ : ٩٧
 ابن حنبل (انظر أحمد بن حنبل)
 ابن حيان ٥١ : ٦٣ : ٧٥ : ٨٣
 ابن خلكان ٤٧ : ١٠٤
 ابن البايغ (انظر عبد الله محمد بن عباس)
 ابن رشد ٤٨
 ابن مثنون (محمد) ٨ : ١١
 ابن مسلمة (انظر : النصر بن مسلمة)
 ابن مسلمة بن عبد الرحمن ٢٧٠ : ٧٤ : ٧٥

ابن نافع ۵۱ . ۹۸

ابن نيرة ۲۷ ، ۷۴ ، ۷۵

ابن ولید (انظر محمد بن ولید)

ابن وهب ۳۲ ، ۴۷ ، ۵۱ ، ۸۶ ، ۱۰۰ ، ۱۰۲ ، ۱۰۳ ، ۱۰۴

أبو إسحاق (انظر إبراهيم بن أحمد البصري)

أبو إسحاق بن جعفر ۱۲

أبو بكر الأيوبي ۶۶

أبو بكر بن زوب ۲۵ ، ۶۵ ، ۶۷

أبو بكر بن الحرث ۱۱

أبو بكر عبيد الله بن محمد (انظر عبيد الله بن محمد بن آدم)

أبو الحسن بن القادش ۱۲

أبو الحسن علي ۶۵

أبو زيد ۸۸ ، ۶۹

أبو صالح (انظر أيوب بن سليمان)

أبو الأصم عيسى بن سهل ۴ ، ۵ ، ۹ ، ۱۰ ، ۱۱ ، ۱۵ ، ۲۹ ،

۳۰ ، ۳۲ ، ۳۷ ، ۴۴ ، ۴۶ ، ۴۸ ، ۴۹ ،

۵۷ ، ۵۹ ، ۶۰ ، ۶۵ ، ۶۷ ، ۶۹ ، ۷۷ ،

۷۸ ، ۸۲ ، ۸۳ ، ۸۴ ، ۸۵ ، ۸۹ ، ۹۰ ،

۹۱ ، ۹۵ ، ۱۰۲

أبو عبد الله بن عيسى النخعي ۱۲

أبو عبد الله بن فرج (انظر محمد بن فرج)

أبو عبيد الله (انظر محمد بن ولید)

أبو عمرو أشهب بن عبد العزيز بن داود (انظر أشهب)

أبو عمرو بن القبر ۱۱

أبو عمرو جواد بن المصنف ۲۶ ، ۶۸

أبو القاسم بن الجلاب ۶۶

أبو محمد بن منصور القاسمي ۱۲

أبو مروان (عبد الملك بن زيادة الله بن مضر) ٢٤ ، ٢٥ ، ٦٣ ،

٦٤ - ٦٧

أبو مصر زيادة الله بن عبد الملك ٦٤

أبو المطرف بن بشر ٦٥

أبو المهلب هيثم بن سليمان القيسى ٩

أبو موسى الأشعرى ٤٠

أبو الوليد بن جهور ٢٤ ، ٢٦ ، ٦٣ ، ٦٨

أبو يعقوب يوسف بن كلسفين ١٧

أحمد بن أبي جهم الفرأوى ٨

أحمد بن أبي ١٨ ، ٤٦

أحمد بن يطر ٥٩

أحمد بن حنبل ٥٦

أحمد بن سعيد الميلى ٨

أحمد بن عطاء ٣٠ ، ٩٢

أحمد بن عيشون ٢٨ ، ٢٩ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠

أحمد بن محمد بن زياد ٤٤

أحمد بن يحيى ٩٤

أحمد بن جلول ٨

الأزهري ٤٨

أحمد بن دافع ولس ١١

إسماعيل ٦١

أشب ٣٢ ، ٣٣ ، ٤٧ ، ٨٦ ، ٩٥ ، ٩٧ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤

١٠٥ ، ١٠٤

أصع بن الفرج ٣٠ ، ٣٢ ، ٤٧ ، ٨٨ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٧ ، ٩٨ ،

٩٩ ، ١٠١ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥

الأصمى ٤٩

أملج ٢٧ ، ٧٦

أمة الرحمن محمد بن حسين بن أحمد التميمي ٧٠

أمة الغز محمد بن حسين بن أحمد التميمي ٧٠

أيوب بن سليمان (أبو صالح) ١٧ ، ١٨ ، ٣٢ ، ٤٤ ، ٤٦ ، ٥١ ،

٥١ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٦٠ ،

٦٣ ، ٧٦ ، ٩٢ ، ٩٤

أيرطواطي ١١

بشر بن هبلوس ٢٢ ، ٥٦

بشر بن يسار ٧٤

الجاحظ ٤٠

جعفر بن عثمان المصحي ٦٤

الجهوي ٢٧ ، ٧٦

حاتم الطراينسي ١١

حاتث التلياز ٨٨

الحارث ٢٧

حبيب بن نصر ٨٧

حزم بن أبي بكر ٥٢

حسن جنى عبد الوهاب ٨ ، ١١

حدة بنت محمد بن يونس ٢٦ ، ٦٩ ، ٧١

الحميدى ٤٤ ، ٤٦ ، ٦٣

حويصة ٧٣ ، ٧٤

خالد بن وهب الصغير ٤٤ ، ٩٢

الخشني ٧٥

خليل ٦١

خليل ٦١

ذكوان ٤٧

رابع بن نوار ٨

رجية ابنة عبد الرحمن ٣٦ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠

زويان (عبد الملك بن الحسن) ٤٥ ، ٨٦

٢٩ . ٣٢ . ٥٠ . ٨٣ . ٨٤ . ٨٥ . ٨٦ . ٨٧ . ٩٠	صوف
٦٩	سراج بن عبد الله
	سراج الدولة (انظر أبو عمرو عباد بن المنعم)
١٧ . ١٨ . ٤٤ . ٤٦ . ٥١ . ٥٧ . ٥٩ . ٨٩ . ٩٢	سعد بن معاذ
٩٤	
٦١	سعد الله
٤٦	سعيد بن حسان
١٠٤	سليمان بن عبد الملك
٧٤	سليمان بن يسار
٤٨	السيد سابق
٧٣	سهل بن أبي حنيفة
٨٦ . ٩٥	الشامي
٦١	شريف
٢٩ . ٧٨ . ٨١	شمس
٤٤	الشمسي
٦٤	عبد الرحمن بن أبي مروان
٧٤	عبد الرحمن بن سهل
٧٢	عبد الرحمن بن سوار
٦٩ . ٧٠ . ٧١	عبد الرحمن بن عبد الرحمن
٢٦	عبد الرحمن بن عبد الله بن عاتق
٤٤	عبد الرحمن الناصر
٦٠ . ٦١	عبد الرحمن بن يوسف
٦٥	عبد العزيز
٤٤ . ٤٦ . ٧٥	عبد الله (الأمير)
٢٧ . ٢٩ . ٣٣ . ٧٤	عبد الله بن سهل الأنصاري
٧٢	عبد الله بن محمد بن عباس
	عبد الله بن نافع (انظر ابن نافع)

عبد الله بن وهب (انظر ابن وهب)

عبد الملك بن حبيب بن سليمان (انظر ابن حبيب)

عبد الملك بن الحسن (انظر زوتان)

عبد الملك بن زيادة الله الطنبلي (انظر أبو مروان)

عبد الملك بن عمر ٢٩ - ٨٩

عبد الواحد المراكشي ٦٨

عبد الوهاب ٦٦

عبد الأكتف ٨٨

عبد الله بن محمد بن آدم ٧٢ ، ٧٧

عبد الله بن يحيى ١٧ ، ١٨ ، ٤٤ ، ٤٦ ، ٤٩ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٥٥ ،

٥٧ ، ٦٤ ، ٧٦ ، ٨٩ ، ٩١ ، ٩٤

عبدان بن عيسى (انظر ابن كنانة)

العرابي (انظر محمد بن يوسف)

علي بن محمد بن محمد بن القنطري ٧٢

عمر بن أحمد ٦١

عمر بن الخطاب ٤٠

عمر بن عبد العزيز ٢٩ ، ٣٣ ، ٨٨ ، ١٠٤

عمر بن خطاب ٣٠ ، ٩٢

عيسى بن دينار ٢٩ ، ٤٦ ، ٨٣ ، ٩٧ ، ٩٩ ، ١٠١ ، ١٠٢ ،

فرحات دشرأوى ٨

فطيس بن عيسى بن فطيس (انظر ابن فطيس)

القاضي عياض ١٢ ، ٤٥ ، ٨٤ ، ١٠٢

قريش ٦١

الليث بن سعد ٣٣ ، ٥١ ، ١٠٤

مالك بن أنس ٢٥ ، ٢٩ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٨ ، ٤٠ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٩ ،

٥٠ ، ٥١ ، ٦٥ ، ٦٧ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٨٣ ، ٨٤ ،

٨٥ ، ٨٦ ، ٩٠ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ١٠٠ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ،

المأوردي ٧٧

محمد (رسول الله صلى الله عليه وسلم) ٢٧ : ٤٥ : ٧٣ : ٧٤

محمد إبراهيم الكتاني ١١

محمد بن إبراهيم بن رباح الأسكندراني (انظر ابن المواز)

محمد بن أحمد ٢٦ : ٧١

محمد بن إدريس (انظر الشافعي)

محمد (الأمير) ٤٦

محمد بن حسين بن أحمد التميمي ٧٠

محمد خلاص ٥٧ : ٧٥ : ٧٧ : ٨٣ : ٨٦ : ١٠٤

محمد الطائفي ٨

محمد بن عبد الله بن الحكم ٩٥ : ١٠٢ : ١٠٤ : ١٠٥

محمد بن عمر بن عبد العزيز ٢٩

محمد المروسي المطوي ٨ : ١١

محمد بن غالب ١٨ : ٤٦ : ٤٩ : ٥٠ : ٥١ : ٥٣ : ٦٠ : ٦٣ : ١

٧٦ : ٩٤

محمد بن فرج ٢٧ : ٢٩ : ٧٢ : ٧٣ : ٧٩

محمد بن كليب ٥٤

محمد يحيى الدين عبد الحميد ٩٧

محمد بن هشام ٦٤ : ٧١ : ٧٢

محمد بن وليد ١٧ : ١٨ : ٤٤ : ٤٦ : ٤٩ : ٥٣ : ٥٥ : ٥٧ :

٥٩ : ٦٠ : ٦٣ : ٧٦ : ٨٩ : ٩٢

محمد بن وهب (انظر ابن وهب)

محمد بن يحيى بن لبابة ٢٨ : ٢٩ : ٦٦ : ٧٧ : ٧٨ : ٧٩ : ٨١ :

٨٢

محمد بن يحيى البكري ٧٩

محمد بن يزيد ٦٨

محمد بن يوسف الشريف ٢٣ : ٦٠ : ٦١ : ٦٢

محمد بن يوسف بن مطروح ٥٩

محمد بن يونس ٤٥

محمود علي مكي ٨ - ٩ - ١١ - ٤٧ - ٥٠ - ٥١ - ٦٣ - ٦٤ ،

٦٥ - ٦٦ - ٧٥ - ٧٧ - ٨٣ - ٨٦ - ١٠٤

محبة بن سعيد ٧٣ ، ٧٤

المختصر (الحكم) ٦٤

مصطفى كامل إسماعيل ٩

مطرف بن عبد الله الحلال المدني ٣٢ - ٤٦ - ٨٦ - ٨٨ - ٩٠ - ٩١

١٠٣

٦٣

المختصر بالله

المختصر على الله محمد بن حباد ٦٥ - ٧٢

مقيث بن محمد بن يونس ٧٦ - ٧٩ - ٧٠

المقري ٩٧

المقريزي ٧٧

مكي بن أبي طالب ١١

موسى (عليه السلام) ٩٧

موسى لقبال ٨

النباهي ٦٥

النضر بن سلمة السكلاوي ٧٥

النوري ١٠٤

هشام بن سوار ١١

الوشريشي ٤

يحيى بن إبراهيم بن مزين (انظر ابن مزين)

يحيى بن أحمد ٧٩ - ٧٩

يحيى بن ذكريا القليلي ١١

يحيى بن سعيد ٧٤

يحيى بن سليمان بن هلال ١٧ - ١٨ - ٤٤ - ٩٤

يحيى بن عبد العزيز ١٨ - ٤٦ - ٤٩ - ٥٥ - ٥٧ - ٥٨ - ٦٤ ،

٩٢ - ٩٤

يحيى بن عبد الله ١٨ - ٥٩ - ٩٢ - ٩٥ - ٩٦ .

٨ . ٤	بجي ب عمر
٩٨ . ٥١ . ٤٦ . ٤٥	بجي ب بجي

(ب) الأعلام الأجنبية .

٤ ٣	سلفادور ديلا
٤ . ٣	لويس أورتيث
٥ . ٤	ليني برونسال

٢ - الأماكن

٩٧ . ٦٨ . ٦٣ . ٥٧ . ٤٤ . ٧	أسبانيا
٦٦	الاسكتلندية
٦٩ . ٦٨	أشبيلية Sevilla
٣ . ٤ . ٧ . ٨ . ١١ . ١٢ . ١٥ . ٣٥ . ٣٧	الأندلس
٦٣ . ٤٥ . ٤٠ . ٣٩ . ٣٨	
١١	البرشلونة
٢١ . ٢٠	بيت المال
٤٦	إليبرا Elvira
٦٣ . ٥١	بروت
١٠	تكمروت
٨	توس
١١	جامع اريثونة
٨	الجزائر
٦٣	جزيرة شطيش Saltés
٤٤ . ١١	جيان Jaen
١١ . ١٠	الخرابة العامة
٧٤ . ٧٣ . ٧٧	خير
٦٨	داخل القصور بالجامع

١١	دار الوثائق
١٠٢	دمشق
٧٥	ديوان القصاة
١١ ، ١٠	الرباط
٦٣	الربيع الشرق
١٠	الزلاوية الناصرية
١١ Ceuta	سنة
٧٢ ، ٦٢ ، ٥٧ ، ٥٤ ، ٣٣	صين
٧٥ Medina Sidona	شلونة
٧٠	شرق مدينة قرطبة
٦١	طرقش
٤٥ ، ١١ Toledo	طليطلة
١٢	طنجة
١٢ ، ١١ Granada	غرناطة
٩	القاهرة
١١ ، ٢٤ ، ٢٦ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٥٤ ، ٥٩	قرطبة Cordoba
٧٩ ، ٧٥ ، ٧٢ ، ٧٠ ، ٦٩ ، ٦٨ ، ٦٥ ، ٦٣	
٥٤ ، ٢٠	القشبية
٧٧ ، ٦٣ ، ٥٧ ، ١٢ ، ٩	الكويت
٨	مدريد
١٦٩ ، ١٦٨ ، ١٦٥ ، ١٦٣ ، ٥٧ ، ٥١ ، ٢٦ ، ٢٤	المدينة
١٠٤ ، ٧١ ، ٧٠	
٦٨	مسجد ابن عتاب
١٣	مسجد الأمير
٨١ ، ٧٢ ، ٤٤	المسجد الجامع
٦٨	مسجد خاتم
١٠٤ ، ١٠٢ ، ٩٧ ، ٨٦ ، ٥٠ ، ٩	مصر
٨٦ ، ١١ ، ٨ ، ٧	المغرب

١٠٤	مكة
١٢	مكتبة
٧٥ ، ٧٤ ، ٧٧	منية العجب

٣ - المصطلحات الفقهية والألفاظ ذات الدلالة الخاصة

٧٥ ، ٧٧	أبناء الإمام
٧٥	أبناء الحرائر
٢٩	اتفاق
١٧ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦	الاتهام
٥٨ ، ٢٨ ، ١٧	أليات
٥٨ ، ٢٢	أجبار
٧١ ، ٤٠	أجنباء
١٦ ، ١٥ ، ٥	الإجراءات
٣٨ ، ٢٠	الأجرام
٧٩ ، ٢٨	الأجل
٥٦ ، ٤٠ ، ٣٧ ، ٢١	إحاطة (احتياط - الحقيقة)
١٦ ، ١٥	الاحتساب
١٥	الأحداث
٢٧	الاحرار
٤ ، ٥ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٥ ، ١٦ ، ٣٠ ، ٣١	الأحكام
٣٧ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤٤ ، ٥٧ ، ٥٩ ، ٦٩ ، ٧٢ ، ٧٧ ، ٧٨	
١٠٤ ، ٩٠ ، ٨٧	
١٥	الأحوال
٨	الاحتصار
٣٣ ، ٢٣	الإدانة

الادعاء (ج : ادعاءات) ١٥ ، ١٦ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٨ ، ٢٩ ،
٣٠ ، ٣١ ، ٤٥

الإدعاء ٣٠

أرباب السوابق ٣٣

الاستيراد ٦٢ ، ٧٦

استبعاد ١٩

الاستجاء ١٧ ، ٥٩

استجواب ٢٤ ، ٢٥

استحقاق ٨٢ ، ٨٥

استخلاف (مخلف) ١٩ ، ٢٥ ، ٢٩ ، ٤٩ ، ٥١ ، ٦٧ ، ٨٢

استدلالات (م . استدلال) ١٧ ، ٢٣

استدراك ٢٥ : ٥٩

الاستدعاء ٢٨ ، ٢٩ ، ٢٧ ، ٧٨ ، ٧٩

استدلال ٢٣ ، ٢٦ ، ٧٩

استظهار ٥٠

الاستقامة ٢٠ ، ٢١ ، ٥٣ ، ٥٥

استنطق ٦٤

استنار ٣٩

الاستقامة ٢٠ ، ٢١ ، ٥٣ ، ٥٥

استنطق ٦٤

استنار ٣٩

الاستيثاق ٢٣

استمرار ٥٤

اطلاق ٢١ ، ٢٣ ، ٢٥ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٦٢ ، ٧٦ ، ٩٣

الاعتداء ١٨ ، ٢٣ ، ٢٧ ، ٣٠

اعتق ٨٥

٧٥	٧٤	٢٧	احتفال
٧٩	٧٠		احضر
٣٦			اعتصب
٣٠			الأغلاظ
٢٣	٢٢		افراج
١٥			افرار
٦٦	٢٥		افراج (فرع)
٢٠			أمانة
١٠٣	٦٣	٥٦	إمام
		٤٤	إمتهان
		٤٠	إمتهان
		٣٨	إمتهان
		٣٦	إمتهان
		٣٩	إمتهان
٨١	٦٣	٤٨	إنكار (نكر)
		٢٣	إنكار (نكر)
		٢٦	إنكار (نكر)
		٢٣	إنكار (نكر)
		٢٣	أهل الأندلس
		١٣	أهل التيم
		١٠٤	أهل التيم
		٣٣	أهل التيم
		٣٢	أهل التيم
		٣٢	أهل التيم
		٣٢	أهل التيم
٩٦	٩٢	٩١	أهل التيم
		٨٩	أهل التيم
		٨٨	أهل التيم
		٣٠	أهل التيم
		٢٩	أهل التيم
		٣٧	أهل التيم
		٣٨	أهل التيم
		٥٤	أهل التيم
		٢٠	أهل التيم
		٢١	أهل التيم
		٣٢	أهل التيم
		١٠١	أهل التيم
		٥٦	أهل التيم
		٤٣	أهل التيم
		٥١	أهل التيم
		٥٣	أهل التيم
		١٠١	أهل التيم
٩٢	٨٩	٨٨	أهل التيم
		٣٠	أهل التيم
		٢٩	أهل التيم
		٥٦	أهل التيم
		١٠	أهل التيم
		١٦	أهل التيم
		٣٩	أهل التيم
		٩٣	أهل التيم
		٨	أهل التيم

البنية (ج : البنات) ١٨ : ٧١ : ٧٣ : ٣٠ : ٣١ : ٣٢ : ٤٥ : ٤٦

٤٧ : ٤٨ : ٥١ : ٥٢ : ٥٥ : ٥٦ : ٥٩

٦٠ : ٦٢ : ٨١ : ٨٢ : ٨٣ : ٨٤ : ٨٥

٨٦ : ٨٧ : ٨٨ : ٩٣ : ٩٤ : ٩٩ : ١٠٣

اليوم ١٥

تأديب ٣٠

تيان ٨

التبث ٣٣ : ٧٣

التحري ٣٣

التحفظ ٧١

التحقيق ١٥ : ١٧ : ٢٤ : ٣٧

التخليد ٥٤

التدقيق ٥٤

التدنية ٣٠ : ٧٦ : ٩٢ : ٩٥ : ١٠٣

الترافق ٥٨

الترامى ١٦

الترجيح ١٩ : ٢٠ : ٢٨ : ٣٧

تركية ٨٢

تشدد ٥٦

التشريع ٨ : ١٦

التصالح ٢٢ : ٥٨

تصجيل ٧٣

التصدى ١٦ : ٢٠ : ٢٩ : ٩٢

التحيزات ٤٠

تفويت ٨٠ : ٨١

تعريض ٢٨

تقويم ٣٩

التهديد ١٦ : ٢٥

تهمة (ج : تم) ١٧ ، ٢٠ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ١٠٤

نازل ٢٢

توبة ٢١ ، ٥٤ ، ٥٥

تورث ٢٧

توكيل ٢٨ ، ٦٩ ، ٧٨

تيسر ٨

ثار ٩١

البحر ٣٠ ، ٣١ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ١٠٠

البحر (ج : بحر) ٩ ، ١٦ ، ٢٠ ، ٢٨ ، ٣٩ ، ٥٧

جزية ٣١

جسامة ١٦

جلدة ٣٢

جماعة ١٩ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٩ ، ٤٨ ، ٥١ ، ٥٥ ، ٨٨

جنارة ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٥

الحايات ١٦ ، ٣٨

الحافر ٣٨

حاكم (ج : حكام) ٢٤ ، ٢٦ ، ٦٨ ، ٨١

الحبس ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٥ ، ٣٠ ، ٣٢ ، ٣٣

٣٣ ، ٤٣ ، ٤٥ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٩ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩

٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٧١ ، ٨٩ ، ٩٢ ، ١٠٣

حجة ٢٥ ، ٢٩ ، ٦٥ ، ٧٣ ، ٨٠ ، ٨٢

أحد (ج : أطول) ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٤٠ ، ٨٩ ، ٩١ ، ٩٥ ، ١٠٢

١٠٢

أحداد ٢٤ ، ٢٥ ، ٦٣

حريات ٣٩

حق (ج : حقوق) ٢٠ ، ٢٢ ، ٥٨ ، ٦٠ ، ٩٢ ، ٩٣

الحكم ٢٥ ، ٢٧ ، ٣٣ ، ٣٧ ، ٤٦ ، ٧١ ، ٨٠ ، ٨٣ ، ٩٠

الحلف (أطراف) ١٥ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤

الحلم	٨٣
حادية	٣٩
الحث	١٥
حوز	٩١
حيارة	٢٨
الحن	٧٦ ، ٢٧
خطأ	١٠٠ ، ٧٢ ، ٩٦ ، ٤٨ ، ١٩
الصحى	٩٣ ، ٨٤ ، ٨١ ، ٥٨ ، ٥٧ ، ٤٦ ، ٣٦ ، ٢٢ ، ٢٧
دفاع	٣٩ ، ٣٧ ، ٢٨
دليل (ج ، أدلة)	٢٦ ، ٢٥ ، ٢٣ ، ٢٢ ، ٢١ ، ٢٠ ، ١٨ ، ١٧
	٢٨ ، ٣٧ ، ٣٣ ، ٣٢ ، ٣٠ ، ٢٨ ، ٢٧
الدم	٤٨ ، ٤٧ ، ٤٥ ، ٤٣ ، ٣٢ ، ٢٣ ، ٢٢ ، ٢١ ، ٢٠ ، ١٨
	٦١ ، ٦٠ ، ٥٩ ، ٥٦ ، ٥٥ ، ٥٤ ، ٥٣ ، ٥٢ ، ٥١ ، ٥٠
	١٠١ ، ٩٨ ، ٩٧ ، ٩٤ ، ٩٣ ، ٧٦ ، ٦٥ ، ٦٢
الدماء	٩٩
الديانة (ج : ديانات)	٩٧ ، ٩٦ ، ٤٩ ، ٣١ ، ١٩
الراى	٦٠ ، ٤٣ ، ١٧
الربيع (ج : الربيع)	٨٤ ، ٨٣
الرد	٩٥ ، ٩٢ ، ٧٧ ، ٥٠
الرداءة	١٠٢
رسم تأخير	٦٧
رسم الشريكين	٨٣
وكس (وكضة)	٩٩
الرى	٦٠ ، ٤٨ ، ١٦
الرمية (رى ، رميه)	١٩ ، ٢١ ، ٢٣ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٥٤ ، ٥٤
	١٠٢ ، ٦٠
الرواية	١٢ ، ٤٥ ، ٦٣ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٤
ريشة	٢٠ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٧٦

٤	الزواج
١٠٣ ، ١٠٢ ، ٣٢	الزنا
١٦	السب
٩١	سراق
٨٣ ، ٣٢	سرقة
٣٨	سلب
١٧	سد
٦٥ ، ٥٥ ، ٢٥	السنة
٥٦	شاد
٢٨ ، ٢١ ، ٩٠ ، ١٩ ، ١٧ ، ١٦ ، ١٥	الشاهد (ج : شهود)
٥٤ ، ٥٢ ، ٥١ ، ٥٠ ، ٤٩ ، ٤٨ ، ٤٣	
٩٦ ، ٩٠ ، ٨٨ ، ٥٥	
١٧٠ ، ٢٢ ، ٣١ ، ٢٧ ، ٢٢ ، ٧٠ ، ١٨ ، ١٧	النسبة (ج : شبهات)
٧٦ ، ٥٦	
٤٧	شج (شجاج)
٥٨	شر
٦٦ ، ٥٧ ، ٢٥	الشرطة (ج : شرط)
٣٨	الشرف
٧٢ ، ٥٩	الشروط
٤٠ ، ٣٩ ، ١٥ ، ٩	الشريعة
٨٣ ، ١٥	النسمة
٥٤ ، ٥٣ ، ٥٢ ، ٥٠ ، ٣٢ ، ٣٠ ، ٢٣ ، ١٧	الشهادة (ج : الشهادات)
١٠٢ ، ٩١ ، ٨٩ ، ٨٨ ، ٨٥ ، ٨٢ ، ٧٦ ، ٥٩	
٢٧ ، ٢٦ ، ٢٣ ، ٢٢ ، ٢١ ، ٢٠ ، ١٩ ، ١٨ ، ١٧ ، ١١	الشورى
٧٧ ، ٧٥ ، ٦٨ ، ٦٥ ، ٤٤ ، ٣٨ ، ٣٧ ، ٢٨	
٢٢	صديق
٩٢ ، ٨٨ ، ٦٤ ، ٤٧ ، ٣٨ ، ٣٣ ، ٣٢ ، ٣١ ، ٣٠	ضرب
١٠٠ ، ٩٩ ، ٩٨ ، ٩٧ ، ٩٤ ، ٩٣	

١٠٦	٥٥	٥٢	٥٢	٣٢	٣١	٣٠	الطهارة
٩٧	٤٩	٣١					الماتقة
١٦	١٥						المنق
٥٩							الملاء
٨٩	٨٨	٨٥	٤٠	٣٩	٣٧		المعالة
						٤٧	المنافاة
٥١	٥١	٤٩	٤٨	٣٢	٣٣	٣٠	عذل (ج) عذل
١٠٤	٥٨	٥٦	٥٥	٥٢			
						٩٤	عزو
						٩٢	صمغ
						٢٠	الصمغ
						٤٠	المقاب
						٨٤	الغفار
						٧٨	المقد
						٩١	عقوبة
						٥٦	المفوق
						٧٤	(علم) المجلد
١٠٦	٩٧	٩٦	٥١	٤٨	٤٧	٣١	عذل
						٩١	العبالة (الميت)
						١٥	عرب
						١٥	الغالب
						٩١	غرم
						١٠٢	المنصب
						٢٢	الفاعل
						٩٥	الغوى (ج) غوى
						٨٢	الغنى
						٣١	الغناء
						١٠٢	الغرية

لساد ٢٠ : ٢٩ : ٢٤ : ٥٥ : ٨٨

لقننه ٣ : ٧ : ٩ : ٦٥ : ٥٩ : ٦٧ : ٩٥

لقنبه (ج : قنبا) ٥ : ٧ : ١٧ : ١٨ : ١٩ : ٢٢ : ٢٦ : ٢٧ : ٢٩

٣٠ : ٣٨ : ٤٤ : ٦٨ : ٨١

القنم ٥٥ : ٧٦ : ٩٢

القنل ١٧ : ١٨ : ٢٢ : ٢٤ : ٢٥ : ٣١ : ٤٣ : ٤٥ : ٥٦ : ٦٠

٦١ : ٦٤ : ٦٦ : ٦٧

القنل الملعأ ٤٠

القنل المصد ١٦ : ٣١

القنل ١٦ : ٢٢ : ١٠٢ : ١٠٣

قرارات ٣٩

القمامة ١٩ : ٢٥ : ٢٧ : ٣١ : ٣٢ : ٤٨ : ٥٠ : ٦٢ : ٦٥ : ٦٧

٧١ : ٧٣ : ٧٤ : ٩٦ : ٩٧ : ٩٨ : ١٠٠ : ١٠٦

القصاص ٩ : ١٨ : ١٩ : ٣١ : ٣٧

القصد الجنائي ٤٠

قضاء ٨ : ١٢ : ١٥ : ٢٥ : ٢٩ : ٣٧ : ٣٨ : ٤٥

قضاء الجناحة ١٢ : ٦٥ : ٧٢ : ٧٥ : ٧٧

القضاء الجنائي (ج : قضايا جنائية) ٥ : ٩ : ١٥ : ١٦ : ٤٠

القضية (ج : قضايا) ٥ : ٩ : ١٠ : ١٣ : ١٥ : ١٧ : ١٨ : ١٩ : ٢٠

٢١ : ٢٢ : ٢٣ : ٢٤ : ٢٦ : ٢٧ : ٢٨ : ٢٩

٣٠ : ٣٢ : ٣٧ : ٣٨ : ٣٩ : ٤٠ : ٧٥

القعدد ٤٥

لسع ٩٢

لقوام ٢٠

لقود ٥١

لقياس ٢٧

لقراء ٢٩

لقرامة ٣٨

الكرد ٩٨

الكوال ١٦

لطح ٤٧ ، ٦٤ ، ٧١

لطم (لظمة) ٣٦ ، ٩٧ ، ١٠٠

لقصيف ١٩ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠

لقطة ٨٦

لقوت ١٩ ، ٢٠ ، ٢٥ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٦٧

مايرون ٩٦ ، ١٠٣ ، ١٠٤

امبلغ ٢٣

متاع ٣٢ ، ٣٣ ، ١٠٤

التميم (ج : تمهين) ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢٣ ، ٢٨ ، ٣٧ ، ٣٩ ،

٤١ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٦٧ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥

المخلف ١٩ ، ٥٠

امدعي ١٨ ، ٢٢ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٤٢ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٥٨ ، ٩٤ ،

٩٨ ، ١٠٣

المدينة (صاحب) ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٥٧ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧١

المذهب (المالك) ٤ ، ٣٨ ، ٤٥ ، ٩٦ ، ١٠١

المرى ٢١ ، ٢٤ ، ٤٣ ، ٤٥ ، ٤٨ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٦ ، ٦١ ، ٦٢ ،

٧٦ ، ٩٣ ، ٩٤

المستشار ٩

المسفوظ ٩٦

مشاور ٤٤ ، ٥٩ ، ٦٩ ، ٧٢

مشاورة ٥٨ ، ٧٦

المطالبة ١٧

المطام (صاحب) ٢٨ ، ٢٩ ، ٧٢ ، ٧٧ ، ٨٧

معادلة (ج : معاملات) ٢٠ ، ٣٨

معانة ٢٦

معتني ٤٧

مغبرون ٩٠ : ٩١

المكروه ٥٩

ملك (ملكية) ٢٢ : ٢٨ : ٧٧ : ٧٩ : ٨٠ : ٨٢ : ٨٧

ملك المسلمين ٧٠

منارعة (ج : منارعات) ٣١ : ٧٧ : ٩٨

مواجهة ٢٩

مولى ٨٥

ميثاق ٣٩

ميراث ٢٤ : ٤٥ : ٧٠ : ٨٥ : ٨٦

النكاح ١٦ : ٧٥

نكل ٢٩ : ٨٠

نهب ٣٨

النوازل ٣ : ٤ : ٧ : ١٠ : ١١ : ٢٩ : ١٠٦

الثبة ٣١ : ٤٠

واجب ٢٢

وارث ١٩ : ٢٧ : ٥٠

الواقعة ٢٣ : ٢٤ : ٢٥ : ٢٩

والى ٩١ : ١٠٥

وراثه ٢٩ : ٦٥

ورقة ٢٨ : ٢٩ : ٧٧ : ٧٨ : ٧٩ : ٨٠ : ٨٣ : ٨٥ : ٩٧

وشى (وشاية) ٢٠ : ٥٢

وصية (ج : الوصايا) ١٦

الوكالات ٢٩

يمين (ج : ليمان) ١٥ : ١٦ : ١٩ : ٢٠ : ٢٥ : ٢٦ : ٢٩ : ٣٢ : ٣٣

٥٠ : ٥١ : ٥٢ : ٦٧ : ٧١ : ٧٢ : ٧٩ : ٨٠

٨١ : ٨٢ : ٨٣ : ٨٤ : ٨٨ : ٩٠ : ١٠٥

{ - الطوائف والجماعات

أمة (ج : إماء) ٧٧ ، ٣٩ ، ٧٥

الأنصار ٧٤

أهل اللغة ٣٢

بنو جهور ٦٨ ، ٦٣

بنو الحنفي ٦٣

الجواري ١٠٢ ، ٢٤

الثقاة العامرية ٦٥

الذي ٩٧ ، ٣٩

المائة ٩٤

العبيد ٨٢ ، ٧٥ ، ٣٩

العرب ٦٣

قاطر فطرق ٩١

النصوص ٩١

الملكية ٩٥ ، ٤٤

المحاربون ٩١ ، ٨٨

المرايطون ٦٨ ، ١٢

المصريون ٨٦

ملوك الطوائف ٦٨

ممايدك ٧٤ ، ٢٧

يورد ٧٣

• - الكتب الفقهية

الأم (لشامي) ٩٥

أحكام السوق (ليحيي بن عمر) ٤٧ ، ٨ ، ٤

الأحكام (لاين حبيب) ١٨ ، ٣٠ ، ٨٥ ، ٩٠ ، ٩٩

الحصائل (محمد بن يتي بن دويب) ٦٥

- آداب المعلمين (محمد بن منصور) ١١ ، ٨
- آداب القاضي (لأبي المهلب هيثم بن سليمان القيسي) ٩
- الضريع (لأبي القاسم بن الجلاب) ٦٦
- تفسير ابن مزين ٩٧
- التيسير في أحكام التفسير (للمجيدى) ٨
- جامع جوامع الاختصار والبيان فيما يمرض المعلمين وأبناء الصبيان (لأحمد ابن أبي جهمه الخزازى) ٨
- التبليغ المذهب لمعرفة أعيان المذهب (لابن فرحون) ١٠ ، ٤٤ ، ٦٥ ، ٦٦
- العتية (أو المستخرجة) أحمد بن أحمد بن عبد العزيز العتيبي ١١ ، ٨٣ ، ٩٩
- العواصم من القواصم (لأبي بكر بن العربي) ١١
- كتاب الحوادث والبدع (للطرطوشى) ٨
- الميسوط (للرسعسى) ٧٥
- المختلطة ٩٦
- المثبوتة (لسحنون) ١١ ، ٢٩ ، ٥٠ ، ٦٥ ، ٧٥ ، ٧٩ ، ٨٢ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٨ ، ١٠٦ ، ١٠٢
- المستخرجة (انظر العتية)
- الميزان المغرب (لقوشريشى) ٤
- المنقح (لابن مغيث الطبطبلى) ٤
- المتصح (محمد بن يحيى بن لابة) ٦٦
- الموطأ (للأشعث) ٤٩ ، ٥٠ ، ٥٦ ، ٧٤ ، ٨٦ ، ٩٧
- النواذر (لابن كنانة) ٨٤
- نوازل (منصور) ٨٥
- النهاية (لعيسى بن دينار) ٨٣
- الواصفة (لابن حبيب) ٤٦ ، ٥٥ ، ٧٣ ، ٨٨

محتوى الكتاب

صفحة

٣	تقديم
٧	تمهيد
٧	١ - كتب الأحكام والنوازل وأهميتها
١٠	٢ - مخطوط «الإعلام بنوارل الأحكام أو الأحكام الكبرى»
١١	٣ - مؤلف الكتاب . القامحى أبو الأصم عيسى بن سهل الأندلسى

١٣ الفصل الأول : عرض القضايا :

١٧	القضية الأولى
١٨	القضية الثانية
١٩	القضية الثالثة
٢٠	القضية الرابعة
٢٠	القضية الخامسة
٢١	القضية السادسة
٢١	القضية السابعة
٢٢	القضية الثامنة
٢٢	القضية التاسعة
٢٣	القضية العاشرة
٢٣	القضية الحادية عشرة
٢٤	القضية الثانية عشرة
٢٦	القضية الثالثة عشرة

- ١٣ - شوري كتبها في قتل ابن فطيس وزوجه رحمة ابنة
عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد بن شبيب ٦٨
- ١٤ - مسألة ابن نيرة وابنه القنوليين من عماليك متية المعجب
واعطال أموالها لينظر فيها ٧٤
- ١٥ - تلمية الجهنمي على أفلح وسخته ٧٦
- ١٦ - شوري في ثور استحقه وروثة عن ميثم ٧٧
- ١٧ - مسألة من تعدى على دار رجل فكسر بابها وضرب رجا
واتهب ما فيها ٨٨
- ١٨ - مسألة في أهل الشر ٩١
- ١٩ - زعم أن فلاناً ضرب به وضج بطنه وغير ذلك من التسمية ... ٩٢
- ٢٠ - في امرأة رمت رجلاً بأنه انقضها ١٠١
- ١٠٧ مراجع البحث :
- ١١٧ الفهارس :
- ١ - الأعلام ١١٧
- ٢ - الأماكن ١٢٦
- ٣ - المصطلحات الفقهية والألفاظ ذات الدلالة الخاصة ... ١٢٨
- ٤ - الطوائف والجماعات ١٣٩
- ٥ - الكتب الفقهية ١٣٩

تصويبات

الصفحة	السطر	التحفظ	التصواب
١٥	٢	المجرى	المجريين
٢١	١٧	عائد	عالة
١٨	٨ (من أسفل)	عبد الله	عبد الله
٢٦	١٦	حيدة	حدة
٢٦	٣ (من أسفل)	إرطاة	إرطاة
٣٩	٤ (من أسفل)	المس	المسيء
٤٤	٢ (من أسفل)	ورقة ٢٣ هـ	ورقة ٢٣ هـ
٥٩	٦	اتهامها	اتهامها
٦١	٨	(37)	(387)
٦٥	٧	تزيدها (٢٠٩)	تزيدها (٢٣٩)
٦٨	١٣	(37٢)	(388)
٧٤	١٨	سبل	أين سبل
٧٦	٥	(374)	(385)
٩١	١٦	١٥	١8
٩١	١٧	(379)	(376)
٩٢	١٠	١6	١9

رقم الإيداع ١٩٨٠/٣١٥٦

الطبعة العربية الحديثة

A طرح ٢٧ بالشبكة المتنامية بقميكية

الطبعة ١٩٧٦A٠ ٢٧A٠A٠



DOCUMENTOS DE PROCESOS CRIMINALES
EN LA ESPAÑA MUSULMANA

EXTRAIDOS
del
MANUSCRITO DE « AL-AHKAM AL-KUBRA »
del
CADI ABU-L-ASBAG'ISA IBN SAHL
EDICION CRITICA Y ESTUDIO

del
Dr. MUHAMMAD 'ABD AL-WAHHAB KHALLAF
JEFE DEL DEPARTAMENTO DE ESTUDIOS
SOCIALES-INSTITUTO DE PEDAGOGIA
KUWAIT

Revision
Dr. MAHMUD ALI MAKKI
CONSEJERO MUSTAFA KAMEL ISMA'IL

4
3
Bibliotheca Alexandrina



0494895

توزيع المركز العربي الموالي للسلام
١٩٨٠ - بيروت على بزازة - القاهرة

الطبعة الاولى ١٩٨٠

PRIMERA EDICION

